وليد الخالدي: تحية

II

خطة دالت مجدداً*

ملاحظات تمهيدية

قبل نحو ٢٥ عاماً، نشر الأستاذ وليد الخالدي مقالة بعنوان "خطة دالت: المخطط الرئيسي لاحتلال فلسطين"، وذلك في مجلة "ميدل إيست فوروم" (*Middle East Forum*). وبمناسبة الذكرى الأربعين للشتات الفلسطيني، وطلبنا منه أن يتفحّص تلك المقالة مرة أُخرى، بمناسبة صدور هذا العدد الخاص من المجلة. واقترح الأستاذ الخالدي إعادة النظر في تلك المقالة مع مقدمة جديدة قصيرة تواكبها خمسة ملحقات: الأول، بعنوان "الإجراءات المضادة من خطة 'ج' المعروفة أيضاً بخطة أيار / مايو ١٩٤٦"، وهو مترجم من العبرية؛ الثاني، "نص المقطع العام من خطة دالت"، والمترجم من العبرية؛ الثالث، ملخص عن "الأوامر العملانية للألوية العسكرية في خطة دالت"، وهو مترجم من العبرية أيضاً؛ الرابع، "خرائط القرى الفلسطينية المدمرة أو المهجّرة والمستعمرات اليهودية التي قامت على أشلائها"، وذلك استناداً إلى كتاب بني موريس (*The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949, Cambridge: Cambridge University Press, 1987*)؛ الخامس، "الرسائل المتبادلة بين الخالدي وجون كمحي وإرسكين تشايلدرز وآخرين على صفحات مجلة 'سبكتيتور' (*The Spectator*) البريطانية"، والتي أثارها صدور مقالة في عدد المجلة نفسها، في ١٢ أيار / مايو ١٩٦١ بقلم إرسكين تشايلدرز، بعنوان: "سفر الخروج الآخر"، عالج فيها الكاتب الأسباب التي أدت إلى نزوح الفلسطينيين. وتجدر الإشارة إلى أن هذه أول مرة تُنشر فيها نصوص خطة "ج" وخطة دالت باللغة الإنجليزية، وأول مرة تُنشر فيها هذه الرسائل المتبادلة في الولايات المتحدة الأميركية.

---

* المصدر: "Plan Dalet Revisited", *Journal of Palestine Studies*, vol. XVIII, no. 1 (Autumn 1988), pp. 3-70.
ترجمة: الياس شوفاني.

خطة دالت: المخطط الرئيسي لاحتلال فلسطين

إن مسؤولية الحركة الصهيونية عن اقتلاع وتشريد الشعب الفلسطيني هي جزء لا يتجزأ من قيام دولة إسرائيل. وهذا أمر يعرفه معظم الإسرائيليين في قرارة أنفسهم، الشيء الذي يفسر إلى حد ما الشعور الواسع الانتشار في صفوفهم بانعدام الطمأنينة. غير أن الحكومة الإسرائيلية لا ولن تعترف أبداً بتلك المسؤولية، كما أنها عمدت، وعلى امتداد الأعوام الأربعين الفائتة، إلى صرف الأنظار عن هذا الموضوع من خلال ترويج كذبة فحواها أن الزعماء العرب أصدروا أوامر إلى الفلسطينيين في سنة ١٩٤٨ بإخلاء بلدهم تمهيداً لـ "غزوه" من جانب الجيوش العربية النظامية.

إن موضوع المسؤولية عن خروج أهل فلسطين من ديارهم سيبقى قائماً ما دام ثمة أمر اسمه القضية الفلسطينية. وقد اتسم هذا الموضوع بأهمية خاصة في الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، لأن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن كانوا **جميعاً**، وحتى سنة ١٩٦٧، ملتزمين رسمياً حقّ الفلسطينيين في العودة إلى إسرائيل بموجب القرار ١٩٤، والذي أعادوا تأكيده سنوياً على امتداد الأعوام العشرين المتتالية. وفي العقدين المنصرمين أبرزت إسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية حق اليهود السوفيات المزعوم في العودة، كما ساوتا بين رغبتهم في الهجرة من الاتحاد السوفياتي وبين ذاك الحق، كي تطمسا وتلغيا الحق الفلسطيني في العودة، على الأقل جزئياً.

حتى سنة ١٩٦٧، كان المروّج الأبرز خارج إسرائيل ذاتها للرواية الإسرائيلية بشأن خروج الفلسطينيين هو الكاتب الأنجلو ـ صهيوني جون كمحي، يعاونه في هذا المسعى أخوه الأصغر دافيد، الذي كان وقتئذ عضواً في جهاز الاستخبارات الإسرائيلية، والذي لمع اسمه لاحقاً في فضيحة "إيران غيت".

وقد عمدنا نحن الذين تصدينا آنذاك لتفنيد مزاعم كمحي وآخرين، إلى اعتماد مقاربة ذات وجهين: فعوضاً عن الانبهار بكذبة الأوامر العربية بالإجلاء آثرنا أن نفحص بدقة ما كان يجري على أرض الواقع خلال تلك الأشهر البالغة الأهمية في الحرب الأهلية (كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ ـ ١٥ أيار / مايو ١٩٤٨)، كما جهدنا بصورة خاصة للاستعانة بتلك المصادر العبرية التي **لم تكن متوفرة** بترجمة إنجليزية. وكنتيجة أولية لذاك الجهد، صدرت لكاتب هذه السطور مقالتان هما "سقوط حيفا" ("The Fall of Haifa", *Middle East Forum*, December 1959)، و"خطة دالت" ("Plan Dalet", *Middle East Forum*, November 1961)، والتي يجد القارئ نصها أدناه.

لقد نُشر كثير عن سنة ١٩٤٨ منذ ذلك الزمن، وخصوصاً في غضون العامين المنصرمين. إن الكتابات الصادرة مؤخراً عن بعض الباحثين الإسرائيليين (أمثال: تيفث؛ سيغيف؛ فلابان؛ شلايم؛ موريس) هي في توثيقها وفي احترامها للحقائق بعيدة كل البعد عن الرواية الإسرائيلية الرسمية اللجوجة لأحداث سنة ١٩٤٨. لكن، وربما باستثناء فلابان، نلمح في هذه الكتابات بعض التردد بشأن ربط الشتات الفلسطيني بالفعل الصهيوني. فعلى سبيل المثال نجد أن موريس ينعي ويؤكد مشكوراً تهافت نظرية الأوامر العربية بالإجلاء (وهي نظرية كانت على كل حال قد ماتت منذ أمد بعيد)، غير أنه، وعلى غرار الآخرين، يرى الشتات الفلسطيني من خلال فراغ تاريخي. فهو يشير طبعاً إلى النقاشات الجارية في الأوساط الصهيونية العليا

قبل سنة ١٩٤٨ بشأن "نقل" الفلسطينيين (وهي لفظة ملطّفة للطرد)، لكنه لا يلمح الرابط بين هذا الأمر وبين خطة "دالت". وهو يرى أن الديناميكية الواضحة المعالم، المستقيمة الخط، والتي تربط العمليات العسكرية المتلاحقة لخطة "دالت" بعضها ببعض، ما هي إلاّ حوادث مبعثرة فيما يشبه التضاريس الهندسية المثلثة الزوايا، والتي لا يرتبط بعضها ببعض سوى بالمصادفة من خلال حدوثها في الزمن نفسه. ففي منظور موريس، ليس ثمّة رابط بين الحاجة الملحة إلى "نقل" الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم، وبين الحاجة الملحة الأُخرى، أي استقبال وتوطين مئات الألوف من اليهود الذين جرى التخطيط للإتيان بهم إلى الدولة اليهودية الجديدة. ويعترف موريس، وبجرأة، بالإخلاء الذي تم من خلال القوة أو الرعب لـ ٣٦٩ قرية فلسطينية أدرج أسماءها بدقة في جداول (انظر الملحق د، أدناه). غير أنه يضع اللوم وبشكل مبطّن، ليس على الغزاة، وإنما على الضحايا، إذ كانوا هم الذين قاوموا أو أصيبوا بالذعر، فجنوا على أنفسهم وحصدوا المنفى الدائم. ومع أن قراهم نُسفت منعاً لعودة أهاليها، ووُزعت أراضيهم الزراعية على المستعمرات القائمة وعلى الوافدين اليهود الجدد، إلاّ إن هذا الأمر برأي موريس لم يكن سوى خاطرة سنحت بعد وقوع الحدث، كأنه كان بمثابة بدعةٍ بنت زمانها، أو فكرة خاطفة، أو إلهام مفاجئ لا خلفية له في المجال الأيديولوجي والنفسي والتحريضي والاستراتيجي.

وكان النظر فيما كان يحدث على الأرض في الفترة بين كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ و١٥ أيار / مايو ١٩٤٨ هو المنحى الأول الذي اتبعناه في فحص الرواية الإسرائيلية عن أحداث تلك الفترة. أمّا المنحى الآخر فكان التصدي المباشر للكذبة الإسرائيلية بشأن أوامر الإجلاء. فإذا كانت تلك الأوامر قد أُذيعت فعلاً كما أصرت الحكومة الإسرائيلية وقياديّوها وكمحي وآخرون، وإذا كانت قد وصلت فعلاً إلى المئات من القرى والعشرات من المدن، الأمر الذي أدى إلى فرار مئات الألوف من الفلسطينيين، فلا بد من أنها خلّفت من الأصداء أو الآثار ما يمكن العثور عليه وتوثيقه. وكان المكان الطبيعي للبحث في هذا الموضوع هو الأرشيف التابع لمحطات الإذاعة التابعة للحكومتين البريطانية والأميركية، أي محطة الرصد في قبرص التابعة لـ بي.بي.سي. وخدمة الإعلام الإذاعي الأجنبي التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. فهاتان المحطتان كانتا تغطيان ليس جميع الإذاعات في الشرق الأدنى فحسب، بل الصحف المحلية أيضاً. ولذا، عمد كاتب هذه السطور إلى التدقيق في أرشيف الرصد التابع لـ بي.بي.سي. والموجود في المتحف البريطاني في لندن، ونشر ما توصل إليه من نتائج في مقالة بعنوان: "لماذا ترك الفلسطينيون أرضهم؟" ("Why Did the Palestinians Leave?" *Middle East Forum*, July 1959). وكانت النتيجة ليس فقط غياب أي أوامر عربية بالإجلاء، بل على العكس من ذلك تماماً، فإن محطات الإذاعة العربية كانت على الدوام تدعو الفلسطينيين، وبإلحاح، إلى الصمود والتمسك بالأرض، بينما المحطات الإذاعية اليهودية التابعة لمنظمة الهاغانا ولعصابات شتيرن والإرغون هي التي كانت تشن حرباً نفسية بلا هوادة ضد المدنيين العرب.

وفيما بعد، وبشكل مستقل تماماً، عمد الكاتب الأنجلو ـ إيرلندي إرسكين تشايلدرز إلى دراسة أرشيفات الرصد في الـ بي.بي.سي. ووصل إلى النتيجة ذاتها في مقالة بعنوان: "سفر الخروج الآخر" ("The Other Exodus", *The Spectator*, 21 May 1961). وفي تلك الآونة كان كاتب هذه السطور يمضي إجازة أكاديمية من الجامعة الأميركية في بيروت في جامعة برنستون في

الولايات المتحدة حيث فحص الملفات التابعة لخدمة الإعلام الإذاعي الأجنبي التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، ووصل إلى النتائج ذاتها.

وفي ذلك الزمن كانت مجلة "سبكتيتور" مملوكة من عائلة السير إيان غلمور، وهو عالم ورجل دولة بريطاني مرموق. ولحسن الحظ، كان غلمور منفتح الذهن حيال هذا الموضوع فسمح للصهيونيين ولغيرهم بالوصول إلى مجلته على حد سواء. وكان هذا الأمر ظاهرة غير مألوفة آنذاك، وما زالت غير مألوفة في يومنا الحاضر. وهذا الانفتاح هو الذي أتاح الفرصة لبحث الموضوع من كافة جوانبه ومن على منبر عام، أي في مجلة بريطانية مرموقة. وسرعان ما استدرجت مقالة إرسكين تشايلدرز رداً فورياً ومتوقعاً من كمحي الذي اتهم تشايلدرز بأنه خاضع للتأثير من جانب كاتب هذه السطور. وطبعاً لم يكن هذا الاتهام صحيحاً، لأن تشايلدرز أجرى أبحاثه بشكل مستقل تماماً، ويُفترض أنه فعل ذلك مدفوعاً إلى حد ما بالرغبة في التدقيق في النتائج التي وصل إليها كاتب هذه السطور. لكنني، وبالطبع، دخلت ذاك المعترك، وخصوصاً أنني كنت قد أنجزت لتوّي البحث الذي أجريته في ملفات خدمة الإعلام الإذاعي الأجنبي التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في جامعة برنستون. واتخذت المناظرة شكلاً ثلاثياً (شارك فيه آخرون بين الفينة والأُخرى) بين تشايلدرز وكمحي وبيني، واستمرت حتى ٤ آب / أغسطس ١٩٦١. وهكذا، سنحت الفرصة لفضح كافة الأكاذيب والمراوغات التي جاء بها كمحي، ولدفن كذبة أوامر الإجلاء في مثواها الأخير. على الأقل بالنسبة إلى مؤرخي الشرق الأوسط الحديث الجدّيين.

إن العديد من الحقائق والمعلومات التي كُشف النقاب عنها في الكتابات الإسرائيلية الحديثة يؤكد النتائج التي وصلت إليها مقالتي لسنة ١٩٦١ بشأن خطة دالت، وليس ثمة أي دلائل جديدة تدعوني إلى تعديل أو تغيير أي نتيجة من تلك النتائج. وفي الوقت ذاته، ومع أن بعض الباحثين الإسرائيليين يقرّ بأن أوامر الإجلاء تلك هي من نسج الخيال، إلاّ إن المناظرة التي تمت على صفحات مجلة "سبكتيتور" لم يُنشر منها أي جزء في الولايات المتحدة. وفي المقابل، لا نلمح في أي كتابات إسرائيلية أو غير إسرائيلية حديثة أي بحث مستفيض أو مفصل لخطة دالت، أو لما سبقها من الخطط، كما لم يُنشر أي ترجمة إنجليزية من العبرية لأي من نصوص هذه الخطط.

وبعد مضي عدة أعوام على نشر مقالتي عن خطة دالت، استطعت العثور على هذه النصوص، وللقارئ الكريم أن يحكم ما إذا كانت هذه النصوص تؤكد التحليل الوارد في تلك المقالة. هذا هو السبب الذي دفعني إلى اقتراح ما اقترحت، كما ورد في الملاحظة التمهيدية أعلاه، وذلك لمّا دعتني إدارة "مجلة الدراسات الفلسطينية" (*Journal Of Palestine Studies*) إلى تفحّص خطة دالت مرة أُخرى. كما أنني أود أن ألفت انتباه القارئ بصورة خاصة إلى المقطع بعنوان: "الإجراءات المضادة" في الخطة "ج" في الملحق "أ"، والتي وُضعت موضع التنفيذ في كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧، وإلى المقطع بعنوان: "الأوامر العملانية للألوية العسكرية" في الخطة "د" في الملحق "ج"، والتي وُضعت موضع التنفيذ في ١ نيسان / أبريل ١٩٤٨.

وقد يرى البعض أن مثل هذه النظرة إلى الوراء، أي إلى سنة ١٩٤٨، هي من قبيل الانبهار الذي لا طائل تحته بالماضي، أو أن الأمر يشبه التمرين الذهني الأكاديمي الذي لا يمتّ بصلة إلى تحديات يومنا هذا، غير أنه، وفي الذكرى الأربعينية هذه، كان لا بد من التعبير عن الإجلال، وإن كان لا يفي بالغرض، أمام الآلام التي لا نهاية لها لشعب بأسره. أمّا موضوع

الصلة بالحاضر، فهذا أيضاً ليس اعتراضاً ذا شأن. ففي زمن يتعاظم فيه الحديث في الأوساط الحاكمة في إسرائيل عن طرد الفلسطينيين ممّا تبقّى من أرض الجدود، يجدر بنا أن نذكّر العالم بما اقترفته هذه الأوساط من وحشية في سنة ١٩٤٨، وبالمراوغة والأكاذيب التي استُخدمت لإخفاء هذه الأعمال.

* * *

فيما يلي النص الكامل لمقالة الأستاذ الخالدي لسنة ١٩٦١ بعنوان: "خطة دالت: المخطط الرئيسي لاحتلال فلسطين"، وهي تُنشر هنا بموافقة المؤلف.

"الخطة دالت" أو "الخطة د" هو الاسم الذي أطلقته القيادة الصهيونية العليا على الخطة العامة للعمليات العسكرية، والتي بموجبها شنّ الصهيونيون هجمات عسكرية متلاحقة في نيسان / أبريل وأوائل أيار / مايو ١٩٤٨ في شتى أرجاء فلسطين. وهذه الهجمات التي أدت إلى تحطيم المجتمع العربي الفلسطيني، وإلى طرد وتشريد وإفقار أغلبية الشعب الفلسطيني، كان محسوباً لها أن تنجز سياسة **الأمر الواقع** التي بُنيت عليها دولة إسرائيل.

لم يُشر بشكل مباشر في المصادر الصهيونية إلى وجود شيء اسمه "خطة دالت" إلاّ في الآونة الأخيرة، كما أن جون ودافيد كمحي يضمّنان في كتابهما بعنوان: "صدام المصائر" (*A Clash of Destinies*, New York: Praeger, 1960) نسخة معدّلة من تلك الخطة. غير أن جون كمحي، وهو المؤلف الرئيسي، يتأرجح وبشكل بطولي على معضلة ذات حدّين كثيراً ما لازمته. فهو يسعى، وبصعوبة بالغة، لحفظ التوازن بين وجوب التقيد بالحقائق التاريخية من جهة، وبين المستلزمات التكتيكية للدعاية الصهيونية من جهة أُخرى. وقد صدر لاحقاً كتاب صهيوني يشير بالتحديد إلى خطة دالت، عنوانه: "حد السيف" بقلم نتانئيل لورخ (*The Edge of the Sword*, New York: Putnam's Sons, 1961)، وهو كاتب إسرائيلي وعضو سابق في منظمة الهاغانا. وعلى غرار العديد من الإسرائيليين، فإنه لا يبدي حساسية مفرطة حيال الرأي العام؛ ولذا فإن روايته تشوبها صراحة منعشة مع أنها انتقائية إلى حد بعيد. ويستند الأخوان كمحي، وكذلك لورخ، وبشكل مكثف، إلى المصادر العبرية، وخصوصاً "سيفِر هَبالماخ" ("كتاب البالماخ") الذي حققه زِروبابِلْ جِلْعاد (تل أبيب، ١٩٥٣)، ولا سيما الجزء الثاني منه، وإلى "كْرافوت ٥٧٠٨" (معارك سنة ١٩٤٨) الذي نشره الجيش الإسرائيلي (تل أبيب، ١٩٥٥). وكلا المصدرين العبريين يتمتع بالثقة ويغطي عمليات البالماخ والهاغانا معاً، لكن لا الأخوان كمحي ولا لورخ يذكرون هذه المصادر أو يعترفون بما يدينون به لها، وهو واضح للغاية. ومن هنا، فإن المقارنة بين روايات كمحي ولورخ، وبين ما جاء في "سيفِر هَهاغانا" و"كْرافوت"، كفيلة وحدها بإعطاء صورة شاملة حقاً عن خطة دالت.

مشكلة الأرض

إن أهمية دراسة خطة دالت تكمن في الضوء الذي تسلّطه على خلفية تدخّل الجيوش

العربية النظامية بعد ١٥ أيار / مايو ١٩٤٨، وما خلّفه ذاك التدخل من نتائج، وكذلك على نشوء مشكلة اللاجئين العرب. فالرواية الصهيونية التقليدية تفيد بأن هذه المشكلة نشأت لأن عرب فلسطين تلقّوا من زعمائهم أوامر بالرحيل أذيعت بالراديو. صحيح أن الصهيونيين أبدوا في الأشهر الماضية بعض التردد في تأكيد هذه المقولة لكنهم لم يطرحوها جانباً بالكامل، والدليل على ذلك ما جاء في خطاب بن ـ غوريون الأخير بشأن موضوع اللاجئين، إذ إنه أعاد تأكيد طرح هذا التفسير بالذات لمشكلة اللاجئين العرب. ولا داعي هنا إلى الخوض في هذه المشكلة بالذات، فقد تبيّن الآن أن الرواية الصهيونية عن وجود أوامر عربية بالإجلاء هي من نسج الخيال. لكن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن تأكيد الصهيونيين تلك الأوامر المزعومة هو في الواقع تكتيك دعائي ماهر ذو أبعاد عدة. فهو يسعى لرمي المسؤولية الأخلاقية عن خلق مشكلة اللاجئين على عاتق العرب أنفسهم، واضعاً إياهم في موضع الدفاع، ومحمّلاً إياهم مهمة إيجاد الرد القاطع. وفوق هذا وذاك فإنه يصرف الأنظار عمّا هو رئيسي إلى ما هو ثانوي، أي عن تطور الأحداث في فلسطين في سنة ١٩٤٨، وإلى مجال التّهم والتّهم المضادة وما يستنفده هذا الأمر من الصبر.

إن الأسس الأيديولوجية التي بُنيت عليها خطة دالت هي في صميم الفكرة الصهيونية. لقد كان لصهيونيي أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كثير من السمات المشتركة مع غيرهم من قوميات ذاك الزمن، لكنهم وخلافاً لغيرهم لم يكن لهم آنذاك أرض يسمونها أرضهم. أمّا القوميات الأُخرى فكانت تسعى إمّا للانسلاخ عن سلطة حاكمة أجنبية، وإمّا لانتزاع مزيد من التنازلات من هذه السلطات على أراضيهم بالذات. غير أن الصهيونيين كانوا يبحثون حقاً عن مثل هذه الأرض، والأرض التي كانوا يبحثون عنها هي أرض يبغون تملّكها بالكامل وطبعها بطابعهم الخاص. لكن ماذا لو كانت هذه الأرض مملوكة من قبل آخرين؟ كان على الصهيونيين أن يواجهوا هذه المعضلة منذ البداية، ونحن نعرف أنهم، ومنذ أيام تيودور هيرتسل، قرروا أن الجواب يكمن في نظرية "الشر الأقل". بمعنى آخر، إن أي ضرر يلحق بالسكان الأصليين للأرض المختارة يفوقه قيمةً الوصول إلى حل للمشكلة اليهودية المتضمن في الامتلاك الصهيوني للأرض. وهذا الشر الأقل الذي أصبح معياراً يُستخدم بشكل شعوري أو غير شعوري أضحى العذر الأخلاقي للحركة الصهيونية، وقد هانت أمامه في نهاية المطاف، بل تلاشت، عذابات ضحاياه. ومن هنا كان يمكن لهيرتسل أن يقول ما يلي، ومن دون وخز ضمير حيال مصير أصحاب الأرض الأصليين: "ننوي أن نعمل على نقل الأهالي التعساء عبر الحدود، وبصورة خفية، وذلك من خلال إيجاد فرص للعمل لهم في دول العبور، لكننا سنمنعهم من أي عمل في أرضنا نحن" (L. Leonhard, "The Truth about Palestine", *Libertas*, 1960). كذلك تم ترسيخ هذا المبدأ في الصندوق القومي اليهودي الذي موّل استملاك الأراضي في فلسطين، فقد جاء في دستور هذا الصندوق أن الأراضي المستملكة من العرب تصبح "أراضي يهودية غير قابلة للتحويل"، وأن العمال العرب مُستثنون من العمل فيها.

السياسة الصهيونية

إذا شكلت مبادئ الفكرة الصهيونية الأسس التي استندت إليها خطة دالت، فإن تنفيذ هذه

الخطة كان هو الآخر في صميم الفكر الاستراتيجي الصهيوني. ويلقي حاييم أرلوزوروف، وهو شخصية دمثة ومثقفة واشتراكية كان يرئس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، ضوءاً لامعاً ومشعاً على هذا الجزء من المشكلة. فمنذ زمن مبكر، أي بتاريخ ٣٠ حزيران / يونيو، ١٩٣٢، أرسل أرلوزوروف رسالة خاصة إلى حاييم وايزمان (*The Jewish Frontier*, October 1948) شرح فيها آراءه بشأن الاستراتيجيا الصهيونية، قائلاً إن السياسة الصهيونية لا يُحتكم فيها سوى إلى "ميزان القوة بين الشعبين المتصارعين في البلد." ويرى أنه في هذه المرحلة (أي في سنة ١٩٣٢) "لم يعد العرب قادرين على تدمير موقفنا، لكنهم ما زالوا يرون أن في قدرتهم إقامة دولة عربية." أمّا المرحلة اللاحقة فستتحقق حين "يصبح ميزان القوى على شكل يمنع إمكان قيام أي دولة عربية في فلسطين." ويلي ذلك مرحلة يصبح العرب خلالها "عاجزين عن إعاقة نمو المجتمع اليهودي"، ثم تأتي مرحلة أُخرى يكون فيها "التوازن (كذا!) بين الشعبين مستنداً إلى القوى الفعلية وإلى حل للمشكلة بالتراضي." إن الامتحان الفعلي للسياسة الصهيونية يكمن فيما إذا كان في الإمكان بلوغ المرحلة التالية في هذا التسلسل على أساس الاستراتيجيا الراهنة. وينتهي أرلوزوروف إلى أنه، "في الأوضاع الحالية، لا يمكن إنجاز المشروع الصهيوني من دون فترة انتقالية **تمارس فيها الأقلية اليهودية الحكم الثوري المنظم** ..." وتكون فيها أجهزة الدولة والإدارة والمؤسسة العسكرية بأيدي الأقلية." يعي أرلوزوروف جيداً أن هذا الأمر "ربما يشبه، وإلى حد الخطر، بعض الحالات الذهنية السياسية التي كثيراً ما رفضناها من قبل"، لكنه يضيف أنه "لا يستطيع أن يحتمل فكرة فشل الصهيونية قبل بذل محاولة تتلاءم جدّيتها مع جدية النضال."

ترحيل العرب

باستثناء الصهيونيين التصحيحيين، لم يجهر الصهيونيون بالحديث عن ترحيل السكان العرب من البلد، لكن لا ريب في أنهم تداولوا في هذا الشأن فيما بينهم. فمنذ زمن مبكر، أي منذ سنة ١٩٣١، كتب هارولد لاسكي، الذي كان على اتصال مستمر بحاييم وايزمان، إلى فيلكس فرانكفرتر في أميركا قائلاً إن "المشكلة الاقتصادية" في فلسطين غير قابلة للحل إلاّ إذا "استخدمت الحكومة البريطانية شرق الأردن لاستيطان الفلسطينيين" (Kingsley Martin, *The Political Ideas of Harold Laski*, Columbia University Press, 1955, p. 210). لكن لجنة بيل الملكية لسنة ١٩٣٧ كانت هي التي عبّرت بوضوح عن الأفكار الصهيونية. فقد جاء في تقرير تلك اللجنة (Palestine Royal Commission Report / presented by the Secretary of State for the Colonies to Parliament by Command of His Majesty, London : H. M. Stationery Office, 1937, p. 391) ما يلي: "إذا اتضح (من خلال التقصي) أن جزءاً لا يستهان به من الأرض سيخصص للمنطقة اليهودية، فإنه يجب **بذل أقصى الجهد** للوصول إلى اتفاق بشأن تبادلٍ للأراضي والسكان." ثم يضيف التقرير: "ينبغي لهذا الاتفاق أن يتضمن أنه، في نهاية المطاف، يجب أن **يتم هذا التبادل بشكل قسري**." وبما أن هذا التقرير بالذات تضمن توصيات بشأن التقسيم

* التشديد في جميع الاقتباسات هو من جانب كتّاب السطور المقتبسة.

يرد فيها أن عدد اليهود الباقين في الدولة العربية يبلغ ١٢٥٠ يهودياً تقريباً بينما يبلغ عدد العرب في الدولة اليهودية نحو ربع مليون شخص، فإن استعمال لفظة "التبادل" (وهي لفظة ما زالت متداولة إلى يومنا هذا عند الحديث عن مستقبل عرب فلسطين) لا يمكن وصفها إلاّ بأنها تثير الاستغراب. غير أن توصيات اللجنة تلك لم ترد من الجانب البريطاني فحسب، بل إن وايزمان وأورمزبي ـ غور (وزير المستعمرات آنئذ) كانا قد ناقشا تلك التوصيات مطولاً **قبل** نشر تقرير اللجنة. واستناداً إلى الملاحظات التي دوّنها وايزمان عن الاجتماع الذي عُقد بين الرجلين في ١٩ تموز / يوليو ١٩٣٧ (*Jewish Chronicle*, 13 August 1937)، قال وايزمان بشأن موضوع ترحيل السكان العرب: "قلت له إن نجاح المشروع برمّته يعتمد على ما إذا كانت الحكومة ترغب فعلاً أو لا ترغب في تطبيق هذه التوصية، ذلك بأن الترحيل لا يمكن أن يتم إلاّ من جانب الحكومة البريطانية، لا من جانب اليهود. وشرحت له **السبب الذي من أجله نسبغ مثل هذه الأهمية على المشروع**." وجرى فيما بعد، اقتراح ترحيل عرب فلسطين في مناسبتين اثنتين عند نهاية الحرب العالمية الثانية: في الأولى، جاء الاقتراح في سنة ١٩٤٤ من اللجنة التنفيذية لحزب العمال البريطاني التي اتخذت قراراً فحواه أنه "يجب تشجيع العرب على الرحيل في الوقت الذي يفد اليهود" إلى فلسطين. أمّا المناسبة الثانية فجاءت على لسان الرئيس الأميركي السابق هربرت هوفر الذي اقترح في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٥ حلاً "هندسياً" للقضية الفلسطينية يقضي بترحيل عرب فلسطين إلى العراق. ولا شك في أن أول هذين الاقتراحين على الأقل كان مستلهماً من الصهيونيين، وكان على الأرجح من صوغ لاسكي الذي كان رئيس حزب العمال آنذاك. أمّا اقتراح هوفر فهو، وإن لم يكن مستلهماً من الصهيونيين، إلاّ إنهم محضوه مباركتهم (راجع رسالة إليشا فريدمان من منظمة هاداسا المنشورة على عمودين في *New York Times*, 16 December 1945، والتي تمدح فيها هذا الاقتراح). وفي مجال التعليق على ذاك المشروع، أصدر المجلس الأميركي الصهيوني الطارئ بياناً (راجع المجلة الصهيونية الرسمية *Palestine*, vol. 2, nos. 9-10, November – December 1945, p. 16) جاء فيه: "إن الحركة الصهيونية لم تدعُ قط إلى ترحيل سكان فلسطين العرب وما زالت تؤكد أن مساحة فلسطين تستوعب سكانها الحاليين، يهوداً وعرباً، علاوة على عدة ملايين أُخرى من المستوطنين اليهود. إن التطورات عبر الأعوام العشرين الماضية برهنت هذا الأمر بوضوح. غير أنه، **إذا كانت جميع الحلول المقبولة في الماضي قد فشلت على ما يبدو، فإن الأوان آن للتفكير في مقاربات جديدة**. إن خطة هوفر تمثل مقاربة مهمة جديدة، وسيكون الصهيونيون **مسرورين** بالتعاون مع القوى العظمى ومع العرب كي توضع موضع التنفيذ."

الحد الأدنى الذي لا أدنى دونه

جاء قرار التوصية بالتقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧ بمثابة نذير بالكارثة. فقد منح القرار الصهيونيين الذين كانوا يملكون أقل من ٧٪ من فلسطين ما يقارب ٥٥٪ من البلد. وكان الموقف الرسمي الصهيوني أن هذا هو "الحد الأدنى الذي لا أدنى دونه"، والمقبول من جانبهم. لكن الفرص المتاحة لهم أضحت برّاقة بشكل لا يوصف. فعلى الرغم

من أن قرار التوصية هذا كان يفترض، ويا للغرابة، تقسيماً سلمياً، فإن آلية التنفيذ لم تُبحث بشكل جدّي قط. ولذا، جرى تقديم طيف كامل من التسهيلات القانونية للجانب الذي "يذعن" لإرادة المجتمع الدولي ويباشر تطبيقها، انطلاقاً من إحساسه بالواجب. وفي المقابل، لم يكن ثمة حدود للعقوبات المفروضة على مَن يخالف "إرادة المجتمع الدولي" دفاعاً عن حقوقه الأساسية. وكان الوضع السائد آنذاك مسهّلاً للاستغلال إلى أقصى الحدود من وجهة نظر **سياسة الأمر الواقع**. أمّا من وجهة النظر الصهيونية فكان ثمة اعتبارات أُخرى ذات طبيعة عاجلة، أهمها مسألة ملكية الأرض. فمع أن ٩٠٪ من الأراضي اليهودية في فلسطين كانت تقع ضمن حدود الدولة اليهودية المقترحة، إلاّ إن الجزء الأكثر من الأراضي القابلة للزراعة في تلك الدولة المقترحة لم يكن مملوكاً من اليهود، ولا يقع حتى ضمن أراضي الدولة التي يُفترض أن ترث ملكيتها الحكومة اللاحقة. هكذا، ومن مجموع ١٣ مليوناً ونصف مليون دونم (منها ٦ ملايين دونم صحراوي و ٧ ملايين ونصف مليون دونم قابلة للزراعة) في الدولة اليهودية المقترحة في قرار التقسيم، لم يملك اليهود سوى مليون ونصف مليون دونم من الأراضي القابلة للزراعة. وفي ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٤٨، ذكرت *The Zionist Review* في ملحقها الذي أصدره الصندوق القومي اليهودي: "نستطيع أن نشتري ثلاثة ملايين دونم من دون أن نرحّل أو ننزل الضرر بالسكان من غير اليهود. وتبعاً لذلك سنملك ٤ ملايين ونصف مليون دونم تقريباً من مجموع ٧ ملايين ونصف مليون دونم صالحة للاستخدام، أي ما نسبته ٦٠٪ من المساحة الحالية القابلة للزرع. **هل نطيق كشعب أن نملك أقل من ٦٠٪ من الأرض؟**"

وضاعفت الخطط الصهيونية لهجرة يهودية واسعة النطاق إلى الدولة اليهودية المقترحة، من مشكلة ملكية الأرض. وكانت الصعوبة هنا تكمن في أن أعداد العرب في الدولة اليهودية المقترحة كانت توازي أعداد اليهود.

علاوة على هذا كله، فإن الشعور بالقوة كان هو الذي يفرض ويحدد السياسة الصهيونية. فمنذ وقت مبكر، أي في آذار / مارس ١٩٤٦، ورد في شهادة الهاغانا أمام اللجنة الأنجلو ـ أميركية لتقصّي الحقائق ما يلي: "إذا وافقتم على الحل الصهيوني، لكنكم غير قادرين أو غير راغبين في وضعه موضع التنفيذ، فإننا نرجو منكم عدم التدخل وسنبادر بأنفسنا إلى تنفيذه" (المصدر: "القائد الأعلى، حركة المقاومة اليهودية، إلى الرئيس المشارك [كذا] للجنة الأنجلو ـ أميركية لتقصي الحقائق"، ٢٥ أيار/ مايو ١٩٤٦، القدس، ص ١١. وهذه مذكرة مطبوعة على الستنسل، وقد وزّعها وفد الوكالة اليهودية خلال جلسة اللجنة). ومنذ ذلك الزمن، ولعدة أسباب داخلية ودولية، كان من شأن التردد البريطاني في التعامل بقسوة مع الاستفزازات الصهيونية المتكررة أن يضاعف شعور الصهيونيين بالثقة بالنفس، كما جاء الدعم الأميركي والروسي للصهيونية في الأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧ كي يضخّم الغرور الصهيوني. لكن مهما يبلغ تعظيم ذاك الشعور بالقوة عند الصهيونيين، فإن الأمر كان يستند إلى أرض الواقع، وخصوصاً فيما يتعلق بالقوة العربية المحلية. ففي أواخر آذار / مارس ١٩٤٨، كان في استطاعة الصهيونيين أن يحشدوا في الميدان ثلاثة ألوية من البالماخ (وهو قوة ضاربة متحركة تُستخدم حيث تدعو الحاجة) وستة ألوية من "حيس" (أي "حيل سَديه"، أي "سلاح الميدان") عملت كلها في ست مناطق ألوية إدارية قُسّم إليها البلد، علاوة على لواءين تابعين لمنظمة إرغون الإرهابية. فضلاً عن ذلك كان هناك قوات "حيم" (أي "حيل مَتْساف"،

أي "عسكر الحامية") وعددها لا يقل أبداً عن "سلاح الميدان"، وقوة شرطة المستعمرات وعديدها نحو ١٢,٠٠٠ شخص، وكتائب "جادناع" الشبابية، وسكان المستعمرات المسلحون. وكانت الأسلحة في أيدي تلك القوات وفيرة العدد، وأكثر كثيراً مما تُظهره مراجعة المصادر الصهيونية بشكل عرضي. ويستشهد الكاتب الصهيوني جون كمحي في كتابه بعنوان "صدام المصائر" (مصدر سبق ذكره) بدافيد بن ـ غوريون الذي صرّح أن الهاغانا كانت تملك في نيسان / أبريل ١٩٤٧، **بين ما تملك**، ١٠,٠٧٣ بندقية، و٤٤٤ رشاشاً خفيفاً، و١٨٦ رشاشاً متوسطاً. غير أن هذه الأرقام لا تشمل أسلحة شرطة المستعمرات اليهودية التي كانت جزءاً أساسياً من المنظومة العسكرية الصهيونية في البلد على الرغم من عدم انتمائها إلى الهاغانا رسمياً، بل إننا لا نجد ذكراً على الإطلاق لشرطة المستعمرات اليهودية، لا في كتاب لورخ ولا عند الأخوين كمحي. فضلاً عن ذلك، فإنه حتى هذه الأرقام تمثل نسبة تقل كثيراً عن الواقع في ترسانة الهاغانا. فعلى سبيل المثال، نحن نعلم بوجود عميل صهيوني كان يعمل في بلد واحد فقط هو بولندا، وأنه استطاع، بمفرده، وقبل نشوب الحرب العالمية الثانية، أن يرسل ٢٢٥٠ بندقية و٢٥٠ رشاشاً إلى الهاغانا (Herbert Agar, *The Saving Remnant*, London; Rupert Hart Davis, 1960, p. 204). كذلك، يجب النظر إلى الإحصاءات الواردة عند لورخ وكمحي على خلفية المعلومات المستقاة من المصادر العبرية، وخصوصاً "سيفر هَبالماخ". فهذا المصدر (ج ٢، ص ٥١) يفيدنا بأنه، ومع حلول آذار / مارس ١٩٤٨، كانت المصانع اليهودية المحلية تنتج ١٠٠ رشاش خفيف **يومياً** (ارتفع هذا الرقم إلى ٢٠٠ رشاش **يومياً** مع نهاية الأسبوع الأول من نيسان / أبريل ١٩٤٨)، و٤٠٠,٠٠٠ رصاصة من عيار ٩ مليمترات، شهرياً. علاوة على ذلك، كانت هذه المصانع تلبي طلبات بحجم ١٥٠,٠٠٠ قنبلة يدوية من طراز ميلز، و٣٠,٠٠٠ قذيفة مورتر من عيار ٣ إنشات، وهذه كلها لا ذكر لها عند كمحي ولورخ، ولا في أي رواية إنجليزية صهيونية عن ذاك الزمن. والواضح أن هذه المصانع المحلية كانت ذات موارد كثيرة، فعلاوة على رشاشات من طراز ستن، ومدافع مورتر عيار ٢ و٣ إنشات وذخائرها، فإنها كانت تنتج أيضاً قاذفات لهب (وهو سلاح صهيوني مفضل)، و"بيات" (PIATS) (سلاح مضاد للدروع)، ومدفع مورتر من العيار الثقيل اسمه "دافيدكا"، وكان السلاح الصهيوني المفضل بلا منازع. ويقول كمحي (ص ١٦١) عن "دافيدكا" إنه "كان يقذف كتلة من المتفجرات لمسافة ٣٠٠ ياردة." وقد يظن القارئ غير المشكك أن هذا السلاح ليس إلاّ سلاحاً فولكلورياً قليل الأثر، لكنه في الواقع كان مدفعاً بكل معنى الكلمة، يستطيع أن يرمي بقذيفة وزنها ٦٠ باونداً (نحو ٢٧ كيلوغراماً) من مادة ت.ن.ت. على مناطق سكنية مدنية مكتظة، حيث يُحدث دويّها الهائل الرعب والهلع بين النساء والأطفال.

المشكلة الحقيقية

لقد كانت هذه هي القوة التي استخدمتها السلطات الصهيونية من أجل تحقيق حلم هيرتسل. وبمعيار القوة، فإن السمات الرئيسية للموقف العام كانت كما يلي: في أي مقارنة بين العرب واليهود في فلسطين، كان اليهود، ومن دون أدنى شك، يمتلكون تفوقاً هائلاً في القوة. وكانت قوة العرب تكمن في **وجودهم على الأرض**. وكي ينهزم العرب كان لا بد من انتزاعهم من

الأرض إذا كان للصهيونيين أن يحصلوا على الدولة التي "منحتهم" إياها الأمم المتحدة. فقرار التقسيم الصادر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ لم يكرس الوضع القائم في فلسطين آنذاك، وإنما على العكس من ذلك، كان قراراً عاتياً لا مثيل له يرمي إلى إعادة توزيع جذري لملكية الأرض لصالح الصهيونيين. وكي ينجح الصهيونيون كان عليهم أن يبدّلوا الوضع القائم تبديلاً جذرياً، ولذا فإن الفعل والمبادرة والهجوم، كان **لا بد منها** لتحقيق الأهداف الصهيونية. غير أنه كان ثمة عاملان اثنان في إمكانهما الحدّ من تلك الأهداف: الأول، الوجود البريطاني في فلسطين، والثاني، الجيوش النظامية للدول العربية المجاورة. أمّا البريطانيون فقد أعلنوا نيتهم مغادرة فلسطين في ١٥ أيار / مايو ١٩٤٨، وفي ذاك التاريخ ينتهي الانتداب، ويلي ذلك من وجهة النظر القانونية فترة زمنية من الفراغ لأن بريطانيا رفضت أن تشاركها الأمم المتحدة المسؤولية خلال فترة الانتداب، وذلك تمهيداً لقيام دول قد تأتي لاحقاً. ولذا، كان من المحتمل أن تدخل الجيوش العربية إلى فلسطين في ١٥ أيار / مايو، وأن تفعل ذلك بحصانة قانونية بسبب الفراغ القانوني. لكن إذا دخلت الجيوش العربية النظامية إلى فلسطين وكان عرب فلسطين **ما زالوا في أماكنهم** فإن القوى الداعمة للوضع القائم في البلد (أي المناهضة لقرار التقسيم) ستكون طاغية. وعليه، فإن المشكلة الأكثر إلحاحاً للصهيونيين كانت اقتلاع عرب فلسطين قبل ١٥ أيار / مايو، لكن كيف لهم أن يفعلوا ذلك مع وجود البريطانيين في البلد وزعمهم أنهم يملكون السيادة الحصرية عليه؟ في نهاية الأمر كان الموضوع برمته يتوقف على موقف بريطانيا الحقيقي من التقسيم، وعلى الجدول الفعلي للانسحاب البريطاني من البلد. وعلى الرغم من المزاعم الصهيونية، فإن الحكومة البريطانية لم تكن تعارض التقسيم في المبدأ، مع أنها كانت على الأرجح تفضّل دولة يهودية أصغر من تلك التي اقترحتها الأمم المتحدة. لكن جدول الانسحاب البريطاني كان هو جوهر الموضوع، وكان الأمر في حقيقته قراراً عسكرياً تقنياً تطغى فيه متطلبات أمن القوات البريطانية المنسحبة على كل ما عداها من اعتبارات. وكان أكثر ما يخشاه الصهيونيون في البداية أن يحافظ البريطانيون على سيطرتهم الفعلية على كافة أرجاء البلد وأن يتركوها دفعة واحدة في ١٥ أيار / مايو، الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز الوضع العربي القائم من جانب الجيوش العربية النظامية. لكن سرعان ما اتضح أن البريطانيين، ومع أنهم لم ينفكوا يؤكدون سيادتهم القانونية على البلد برمته، فإنهم كانوا يتخلون بالتدريج عن السيطرة الفعلية على جزء بعد جزء من فلسطين. وكان هذا بالضبط ما يريده الصهيونيون، لأن السيادة القانونية التي ادعتها بريطانيا على فلسطين بأسرها كانت الدرع الواقي من الجيوش العربية النظامية. وهو الأمر الذي منحهم الوقت اللازم لاقتلاع عرب فلسطين، ولإيجاد وضع قائم جديد في البلد مع حلول ١٥ أيار / مايو، وهو وضع لا تستطيع الجيوش العربية النظامية أن تلغيه.

الخطط

من هنا، كانت الخطط العسكرية الصهيونية تستند إلى استراتيجيا ذات مرحلتين كي تلبي مقتضيات الوضع القائم. وكانت أهداف الخطة "جيمل" أو الخطة "ج" هي مواصلة الضغط على عرب فلسطين في كل مكان، من خلال اتخاذ "تدابير مضادة"، مع الإبقاء على اتصال

مستمر بالمستعمرات اليهودية داخل الدولة العربية المقترحة. وقد أعطى يغآل ألون، قائد البالماخ، سببين رئيسيين للإبقاء على هذه المستعمرات: "(أ) الضرورة المطلقة لحرف أي هجوم عدائي ضد المراكز المدنية الكبرى؛ (ب) عندما تقرر القوات التي تتعرض لهجوم (أي القوات اليهودية) **أن تشن هجوماً في وقت قريب، من أجل التواصل مع المستعمرات المعزولة**." أمّا المرحلة الثانية من الاستراتيجيا الصهيونية فكانت تتمثل في شنّ هجوم شامل يهدف إلى انتزاع الأرض والحفاظ عليها في أعقاب انسحاب القوات البريطانية. ومن وجهة النظر المنطقية والعملانية، فإن تلك الاستراتيجيا كانت عملية متواصلة ليس من شأنها أن تتوقف طوعاً، إلاّ إذا تم إيقافها بشكل فاعل. هذا إذاً كان جوهر خطة دالت، فقد جاء في "كْرافوت، ١٩٤٨" (ص ١٦) أن هدف الخطة دالت هو: "السيطرة على المنطقة التي منحتنا إياها الأمم المتحدة، **وكذلك على المناطق التي احتللناها والواقعة خارج تلك الحدود** ونشر قوات لصدّ غزو محتمل للجيوش العربية بعد ١٥ أيار / مايو." وهذا النص واضح لا لبس فيه.

كان التحول من الخطة "ج" إلى الخطة "د" يعتمد، إلى حد ما، على سرعة الانسحاب البريطاني وحجمه. غير أنه كان ثمة اعتبارات أُخرى في طليعتها العامل الاقتصادي، ذلك بأن الاقتصاد الصهيوني في فلسطين كان ذا توازن دقيق وتشابك وثيق، الأمر الذي كان له التأثير المباشر في وتيرة التعبئة، ثم في القوة الضاربة المتاحة للقيادة الصهيونية العليا كي تستخدمها في زمن معين. لكن بروز عاملين اثنين لم يكونا في الحسبان هما اللذان حددا توقيت تنفيذ الخطة "د"، وكان أولهما المقاومة المذهلة التي أبداها عرب فلسطين. فعلى الرغم من تفجير الألغام في المناطق السكنية العربية، والهجمات المتواصلة بلا رحمة على قرى فلسطينية آمنة بموجب الخطة "ج"، فإن العرب حافظوا على مواقعهم في الفترة ما بين كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧ وآذار / مارس ١٩٤٨. كما أنه حتى ١ آذار / مارس ١٩٤٨ لم يجلُ السكان عن قرية عربية واحدة (ملاحظة: لقد ارتكب صاحب هذه السطور خطأً هنا إذ سقطت في يد الصهيونيين عشر قرى على الأقل مع حلول ١ آذار / مارس من مجموع القرى الأربعمئة التي سقطت في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩)، علاوة على أن عدد النازحين عن المدن المختلطة لم يكن ذا شأن. وهكذا، بدا كأن العرب كانوا **سيبقون في أماكنهم** متسببين بإفشال الانقلاب الجذري للوضع القائم الذي أتى به قرار التقسيم. فضلاً عن ذلك، فإن الصهيونيين، مع حلول نهاية آذار / مارس، كانوا قد بذلوا جهوداً مستميتة للحفاظ على التواصل بين شتى أرجاء البلد، لكن جهودهم باءت بالفشل.

أزمة آذار / مارس

لا غرابة في أن لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين أقرّت بعجزها معلنة أن التقسيم لا يمكن له أن يُنفّذ بشكل سلمي. ولا غرابة أيضاً في أن كتاب "كْرافوت" (ص ١٥) وصف هذه الفترة، وخصوصاً الأسبوع الأخير من آذار / مارس ١٩٤٨، بأنها "ربما شهدت الأزمة العملانية الأكثر حدة" التي واجهها الصهيونيون على امتداد حرب ١٩٤٨ بأكملها. ومن وجهة النظر الصهيونية، فإن الأشد إيلاماً وخطورة من ذلك كان الانقلاب في الموقف الأميركي من

التقسيم. فمع حلول أواسط آذار / مارس كانت الحكومة الأميركية، في واقع الأمر، ومهما تكن مشاعر الرئيس ترومان الشخصية، قد قلبت ظهر المجنّ للتقسيم. ووصف الدكتور سيلفر من الوكالة اليهودية هذه السياسة الأميركية الجديدة بأنها "انقلاب مروّع" (*New York Times*, 20 March, p. 3)، بينما وصفها المجلس الأميركي اليهودي بأنها "تكتيك مخجل ورياء"، كما وصفها عضو الكونغرس الصهيوني سلر بأنها "انحراف خسيس ماكر" (*New York Times*, 21 March, p. 6). أمّا التعليق الأعمق في مغزاه فلعله ذاك الذي جاء على لسان الدكتور إ. نويمان، رئيس المنظمة الصهيونية الأميركية، والذي قال فيه: "إذا تم إفراغ توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة من معناها، فإن اليهود، ومن دون أدنى شك، سيعمدون إلى الإصرار على مطالبهم بالهجرة والاستيطان في **جميع أرجاء** فلسطين."

كانت تلك هي الخلفية التاريخية التي تم فيها تنفيذ الخطة "د". وهذه الخطة كانت ترسم سلسلة من العمليات التي لو كتب لها النجاح لكانت فلسطين بأسرها قد وقعت تحت الاحتلال العسكري الصهيوني في سنة ١٩٤٨. ولا ترمي هذه الدراسة إلى وصف هذه العمليات بالتفصيل، وإنما إلى ذكرها باختصار، وإلى ذكر أهدافها:

*١ ـ **عملية نَحْشون**: ١ نيسان / أبريل

هدفها شق ممر يصل تل أبيب بالقدس، وبهذا يتم شق الجزء الرئيسي من الدولة العربية إلى قسمين ـ (لم تنجح).

*٢ ـ **عملية هَرئيل**: ١٥ نيسان / أبريل

تكملة للعملية السابقة لكنها تركز على القرى العربية قرب اللطرون ـ (لم تنجح).

٣ ـ **عملية مِسْبرايم**: ٢١ نيسان / أبريل

احتلال مدينة حيفا وطرد سكانها العرب ـ (نجحت).

*٤ ـ **عملية حَميتْس**: ٢٧ نيسان / أبريل

هدفها تدمير القرى العربية حول يافا، وفصل يافا عن **سائر أرجاء** فلسطين تمهيداً لاحتلالها ـ (نجحت).

*٥ ـ **عملية يبوسي**: ٢٧ نيسان / أبريل

هدفها عزل القدس من خلال تدمير القرى العربية المحيطة بها والسيطرة على طريق رام الله ـ القدس شمالاً، والقدس ـ أريحا شرقاً، والقدس ـ بيت لحم جنوباً. وكان من شأن هذه العملية بمفردها أن تؤدي إلى سقوط القدس بالكامل، وإلى جعل جميع الجبهة العربية غرب الأردن غير قابلة للصمود ـ (لم تنجح).

٦ ـ **عملية بِفْتاح**: ٢٨ نيسان / أبريل

هدفها تطهير الجليل من العرب ـ (نجحت).

٧ ـ **عملية مَتْأتي**: ٣ أيار / مايو

هدفها تدمير القرى العربية التي تربط طبرية بالجليل الشرقي ـ (نجحت).

*٨ ـ **عملية مكّابي**: ٧ أيار / مايو

هدفها تدمير القرى العربية قرب اللطرون والنفاذ من خلال حركة التفافية إلى داخل منطقة رام الله شمالي القدس ـ (لم تنجح).

٩ ـ **عملية جِدْعون**: ١١ أيار / مايو
هدفها احتلال بيسان وطرد المجتمعات البدوية شبه المستقرة في محيط المدينة ـ (نجحت).
١٠ ـ **عملية باراك**: ١٢ أيار / مايو
هدفها تدمير القرى العربية في محيط بُرير على طريق النقب ـ (نجحت جزئياً).
*١١ ـ **عملية بن عامي**: ١٤ أيار / مايو
هدفها احتلال عكا وتطهير الجليل الغربي من العرب ـ (نجحت).
*١٢ ـ **عملية كِلْشون (المذراة)**: ١٤ أيار / مايو
هدفها احتلال الأحياء السكنية العربية في القدس الجديدة ـ (نجحت).
*١٣ ـ **عملية شفيفون**: ١٤ أيار / مايو
هدفها احتلال القدس القديمة ـ (لم تنجح).

ويشير الرمز ″ * ″ الذي يسبق قسماً من الأرقام أعلاه إلى العمليات التي جرت **قبل** دخول الجيوش العربية النظامية إلى **داخل المناطق المخصصة للدولة العربية بموجب قرار الأمم المتحدة**. كما تجدر الإشارة إلى أنه بين العمليات الثلاث عشرة الشاملة والمحددة بموجب الخطة ″د″، فإن ثماني منها كان **خارج** المنطقة التي منحتها الأمم المتحدة إلى الصهيونيين. وممّا يجدر ذكره أيضاً أن الأخوين كمحي لا يذكران في كتابهما بالاسم سوى خمس من تلك العمليات الثلاث عشرة، وذلك على الرغم من مقدمة الكتاب التي تدّعي العلم والموضوعية، والتي جاءت بعنوان: ″حول كتابة التاريخ المعاصر″.

تكتيكات البالماخ

إن الوصف الأفضل للوسائل التي اعتمدها الصهيونيون لتحقيق أهداف تلك العمليات هو ذاك الذي أتى به يغآل ألون، قائد البالماخ و″بطل″ حرب ″الاستقلال″. والفقرة المقتبسة أدناه هي حرفياً من كتاب ″سيفِر هَبالماخ″، الجزء ٢، ص ٢٨٦:

> لم يبق أمامنا سوى خمسة أيام قبل حلول ١٥ أيار / مايو وما يحمله من أخطار. رأينا الحاجة إلى تطهير الجليل الداخلي، وإلى إيجاد **تواصل يهودي على الأرض** على امتداد منطقة الجليل الأعلى. كانت المعارك الطويلة قد أنهكت قواتنا، وبرزت أمامنا الواجبات العظمى لسدّ الطرق أمام الاجتياح العربي (حرفياً ″بليشا″، أي غزو)، ولذا بحثنا عن وسائل لا تجبرنا على استخدام القوة بهدف حمل عشرات الألوف من العرب الواجمين والباقين في الجليل على الفرار، إذ كان من المحتمل أن يضربنا هؤلاء من الخلف في حال اجتياح عربي. ولهذا جرّبنا استعمال تكتيك يستفيد بالكامل من التأثير الذي خلّفه سقوط مدينة صفد (سقطت صفد في ١١ ـ ١٢ أيار / مايو ١٩٤٨)، وهزيمة العرب في المنطقة التي نظفتها عملية مَتْأتي (الرقم ٧ في اللائحة أعلاه) ـ وقد نجح هذا التكتيك بشكل عجائبي.

استدعيت جميع مخاتير اليهود ممّن لهم صلات بالعرب في شتى القرى وطلبت منهم أن يهمسوا في آذان بعض العرب أن إمدادات يهودية عسكرية كبيرة وصلت إلى الجليل، وأنها تنوي حرق كافة القرى في منطقة الحولة. وكان عليهم أن يقترحوا على العرب، **وبصفتهم أصدقاء لهم**، أن يعمدوا إلى الهرب ما دام الوقت يسمح بذلك. وانتشرت الشائعة في كافة مناطق الحولة بأن الوقت حان للهرب. وكانت أعداد الهاربين لا تُحصى. وحقق هذا التكتيك أهدافه تماماً. فقد سقط مبنى الشرطة في الخالصة في أيدينا من دون أن نطلق رصاصة واحدة، وتم تطهير مناطق واسعة، وزال الخطر عن طرق المواصلات، وأصبح في قدرتنا أن ننظم أنفسنا لمواجهة الغزاة على طول الحدود ومن دون أي داعٍ للقلق بشأن مناطقنا الخلفية.

وكما جاء أعلاه، فإن الخطة "د" كانت تملك العديد من الإمكانات الكبيرة الأثر، ولم يكن لها ما يحدّها سوى وجود قوة مضادة وافية. إن دراسة خرائط نطاق العمليات المذكورة أعلاه تبيّن أن الصهيونيين كانوا قد اجتازوا قسماً كبيراً من الطريق المؤدية إلى الاحتلال العسكري لفلسطين بأكملها. والسبب في عدم نجاح خططهم بالكامل لا يعود إلى وازع سياسي أو عجز تقني، وإنما إلى التدخل الذي تأخر طويلاً للجيوش العربية النظامية. وهذا الأمر يعترف به يغآل ألون الذي كان أكثر الناس اطلاعاً على مجريات الأمور، وها هو يقول:

هذه المرحلة من الحرب التي جعلها الانسحاب البريطاني ممكنة، والتي انتهت باجتياح الجيوش العربية للبلد، أمدّت الهاغانا بانتصارات قيّمة. وبفضل الحرب الهجومية المحلية (أي الخطتين "ج" و"د") تم ربط الأراضي اليهودية بعضها ببعض، فضلاً عن نفاذ قواتنا **إلى داخل المناطق العربية**. أمّا فرار العرب الذي شمل أعداداً كبيرة جداً فجعل من السهل على قواتنا أن تشرف على مناطق شاسعة، كما شكل عبئاً على العدو الذي كان عليه أن يبذل جهوده كافة لاستيعاب اللاجئين وتنظيمهم. ومن السهل أن نتخيّل روح الهزيمة الذي حمله معهم اللاجئون إلى الأراضي العربية. **ولولا الغزو العربي لما كان هنالك أدنى عائق أمام انتشار قوات الهاغانا**، إذ كان في قدرة تلك القوات أن تصل، وبالزخم ذاته، إلى الحدود الطبيعية لغرب إسرائيل، لأن القوات المعادية المحلية، في معظمها، كانت قد أصيبت بالشلل ("سيفِر هَبالماخ"، الجزء ٢، ص ١٨٦).

* * * * * * * * * * * * * * *

الملحق (أ)

نص خطة جيمِل (الخطة "ج") أيار / مايو ١٩٤٦:

القسم المتعلق بالإجراءات المضادة

هذا النص مترجم من "سيفر تولدوت هَهَغانا" ("تاريخ الهاغانا") الجزء ٣، تحرير يهودا سلوتسكي (تل أبيب: المكتبة الصهيونية، ١٩٧٢)، الملحق ٣٩، ص ١٩٣٩ ـ ١٩٤٣.

أ ـ هدف الهجوم المضاد هو ضرب كل مصدر للنيران عند بدء أي هجوم عربي، وذلك من أجل ردع المحرّضين على الحوادث عن تحريضهم، ومنع مشاركة وتأييد الجماهير العربية. إن الضربات القوية والشديدة تهدف إلى تحديد هوية العناصر الناشطة وعزلها.

ب ـ بسبب صعوبة التعامل مباشرة مع القوات العربية الناشطة خلال فترات قيامها بأنشطتها، فإن الإجراءات المضادة التي سنتخذها ستكون في الأغلب على شكل عمليات انتقامية. ولن تكون العمليات الانتقامية كلها موجهة فقط ضد مَن قاموا بعمل ما، بل ضد مجموعات ناشطة أُخرى، أو ضد مَن مدّهم بالعون أيضاً.

ج ـ على الهجمات المضادة أن تتلاءم نوعياً مع العمليات التي أدت إلى الانتقام، وعليها أن تكون فورية بقدر الإمكان، وأن تشمل مناطق واسعة. ويجب تفصيل أسباب الانتقام بالكامل للعرب، وذلك باستخدام جميع وسائل الإعلام المتاحة كالمنشورات والبيانات ونشرات الراديو، إلخ.

د ـ من الأفضل لهذه العمليات أن توجّه ضرباتها إلى المناطق العربية الخلفية من أجل تقويض شعور العرب بالأمان.

هـ ـ على الهجمات المضادة أن تكون مقسمة إلى نوعين:عمليات إنذار، وعمليات ضرب.

تأتي عمليات الإنذار كردة فعل على عمليات عربية منفردة أو محدودة النطاق، والهدف منها إنذار العرب بما قد يحدث مستقبلاً. وستجري هذه العمليات في الأغلب في المنطقة ذاتها التي ينشط فيها العرب، لكن يجب أن يواكبها أكبر قدر ممكن من التغطية الإعلامية.

أمّا عمليات الضرب فستهدف إلى معاقبة العمليات الخطرة التي جرت ضدنا. وهذه العمليات لها نطاق أشمل في طبيعتها وتجري على المستوى الإقليمي أو الوطني ككل، وتهدف إلى العقاب الشديد. فعلى سبيل المثال، إذا تم ضرب أحد وسائل المواصلات اليهودية من خلال تدمير عربات مع ركابها، فإن على الرد أن يكون شاملاً، وأن يهدف إلى تدمير وسائل المواصلات العربية كافة.

و ـ على الضربات أن تُوجّه إلى الأهداف التالية:

١ ـ ضربات ضد القيادة السياسية.

٢ ـ ضربات ضد المحرضين وممولّيهم وغيرهم.

٣ ـ ضربات ضد مَن قام بالعمليات ومَن يؤويهم.

٤ ـ ضربات ضد الضباط والموظفين العرب ذوي الرتب العالية.

٥ ـ ضربات ضد المواصلات العربية.

٦ ـ ضربات ضد أهداف اقتصادية حيوية (منشآت المياه؛ المطاحن؛ إلخ).

٧ ـ هجمات على القرى والأحياء والمزارع التي تُستخدم كقواعد للقوات العربية المسلحة أو لتنظيمها والانطلاق منها والعودة إليها.

٨ ـ ضربات ضد النوادي والمقاهي والتجمعات والمجالس وما شابه.

ز ـ تهدف الضربات ضد القيادة السياسية إلى ما يلي:

١ ـ إلحاق الضرر بأملاك أعضائها.

٢ ـ زج أعضائها في السجن واحتجازهم كرهائن، أو منعهم من ممارسة نشاطهم.

٣ ـ طردهم أو إلحاق الأذى الجسدي بهم بطرق أُخرى.

ستجري هذه العمليات على يد (مستعربين) أفراد، أو وحدات بحجم الزمرة أو ما دون ذلك، مسلحةً تسليحاً خفيفاً، وعلى خط الانسحاب أن يكون آمناً بقدر الإمكان.

ح ـ تهدف الضربات ضد المحرضين ومموّليهم إلى ما يلي:

١ ـ إلحاق الضرر بأملاكهم.

٢ ـ إلحاق الضرر بمطابعهم.

٣ ـ إلحاق الضرر الجسدي بهم.

٤ ـ طردهم أو زجهم في السجن في بعض الحالات.

ستُحقَّق هذه الأهداف كما في الفقرة "ز"، أعلاه.

ط ـ تهدف الضربات ضد مَن قام بالعمليات ومَن يؤويهم إلى ما يلي:

١ ـ طردهم.

٢ ـ إلحاق الضرر بأملاكهم.

٣ ـ زجّهم في السجن في بعض الحالات من أجل الحصول على معلومات أو إبقائهم كرهائن. وستجري هذه العمليات على يد وحدات بحجم الزمرة أو ما دون ذلك، إذا كان مسرح العمليات صغيراً أو قريباً من قواعدنا، وعلى يد وحدات بحجم فصيلة أو أكبر إذا كان المسرح بعيداً عن قواعدنا.

ي ـ يجري استهداف الضباط والموظفين العرب ذوي الرتب العالية كما هو مبيّن في الفقرة "ز"، أعلاه.

ك ـ يهدف ضرب المواصلات العربية إلى ما يلي:

١ ـ القيام بإجراءات انتقامية ضد خط خدمات معينة، أو ضد عربة معينة، من خلال التخريب المتعمد.

٢ ـ ضرب الخدمات من خلال تخريب العربات واستهداف ركاب معيّنين مشتبه فيهم.

٣ ـ تدمير شبكة المواصلات العربية بالكامل أو جزئياً.

إن العمليات المذكورة تحت الرقم ١، أعلاه، ستتم من خلال تدمير محطات الخدمات على ذلك الخط، أو من خلال تخريب العربات، أو من خلال إيقاف إحدى العربات أو أكثر وإفراغها من ركابها ثم تدميرها. أمّا العمليات تحت الرقم ٢، أعلاه، فتتم من خلال نصب الكمائن على الطرق وإفراغ الركاب وإلحاق الأذى الجسدي بالركاب الذين يُشتبه في أنهم يمارسون نشاطاً ضدنا، ثم تدمير العربات. وهذه العملية تقوم بها زمرة أو زمرتان. أمّا العمليات تحت الرقم ٣ أعلاه، فتتم من خلال هجمات على محطات الخدمات وتدمير العربات. والقوة اللازمة لذلك تكون بحجم فصيلة أو فصيلتين.

ل ـ إن أهداف الضربات ضد النوادي والمقاهي والتجمعات والمجالس وما شابهها هي الآتية:

١ ـ تشتيت التجمعات الحماسية.

٢ ـ تطويق الأماكن المذكورة أعلاه حين تشمل قادة معروفين معيّنين وغيرهم من المحرضين، بهدف زجّهم في السجن أو طردهم.

٣ ـ من الضروري في بعض الحالات تدمير بعض تلك الأمكنة بعد إخلائها من الناس.

إن حجم القوة اللازمة لإنجاز هذه العمليات تُحدَّد بحسب الظروف، وتتراوح بين ما هو أدنى من الزمرة وبين الفصيلة أو أكثر.

م ـ إن ضرب الأهداف الاقتصادية العربية أمر صعب بسبب ندرة المشاريع الحيوية التي يتسبب ضربها بشلّ الاقتصاد العربي، أو إصابته بضرر جسيم. فثمة قليل من المشاريع الصناعية، ومعظمها ذو طبيعة غير حيوية كصناعة التبغ والصابون، وضرب مثل هذه الأهداف ليس دوماً في مصلحتنا لأنه قد يؤدي إلى ازدياد القوة العربية بانضمام العشرات من العاطلين عن العمل إليها. وهذا لا يعني حذف تلك الأهداف من الاعتبار، وإنما يجب انتقاء المراكز التي يؤدي ضربها إلى أكثر النتائج فاعلية، كخزانات المياه في المدن، والمطاحن، وصناعة زيت الزيتون وما شابه. إن أهمية ضرب مثل هذه الأهداف تكمن فيما يتم تحقيقه على نطاق واسع محلياً أو إقليمياً، واستهداف هذه الأهداف لا يتطلب قوة كبيرة، وفي أغلب الأحوال تكفي قوة بحجم الزمرة أو ما دونها لشنّ عملية ضد هدف معين محدد.

ن ـ إن الهدف من شن هجمات على القرى والأحياء والمزارع والقرى الصغيرة هي الآتية:

١ ـ خطف أو طرد زعماء وأفراد العصابات ومَن يدعمهم.

٢ ـ معاقبة القرى التي تؤوي تلك العصابات وتدمير أملاكها.

٣ ـ مهاجمة القرى التي توجد فيها قوة عربية مسلحة.

لتنفيذ العمليات المذكورة تحت الرقم ١، أعلاه، راجع الفقرة (ط) أعلاه.

ولتنفيذ العمليات المذكورة تحت الرقم ٢، أعلاه، تُحاصر القرية من قبل قوة يتفاوت حجمها بحسب محيط القرية والمقاومة المنتظرة فيها (يتفاوت حجم القوة بين الفصيلة والسريّة). ويدخل إلى القرية قسم من هذه القوة ـ نصفها على الأقل ـ ويمارس أعمال التخريب من خلال إشعال النيران في الأهداف أو تدميرها. وإذا كان الهدف هو العقاب بصورة عامة، فإنه ينبغي لنا إشعال النيران في كل ما هو ممكن، كما يجب تدمير منازل المحرضين والمشاركين.

أمّا في ما يختص بالعمليات تحت الرقم ٣، أعلاه، فإنها ستُنفَّذ استناداً إلى المبادئ المتعلقة بالهجمات على مواقع معادية محصنة.

س ـ يجب أن يجري معظم العمليات تحت جنح الظلام بسبب صعوبة الحركة [في النهار]، كما أنه يتعين أخذ مسألة عودة الرجال وأسلحتهم إلى قواعدهم بعين الاعتبار.

ع ـ من أجل تنفيذ هذه الإجراءات المضادة والمفصّلة في هذا الفصل بشكل فاعل، ينبغي لنا إقامة شبكة ناشطة وواسعة من الاستخبارات والاستطلاعات، علاوة على تطوير وحدات المستعربين.

ف ـ يكون تأثير الدعاية واسعاً بقدر ما يتم الإعلام عن هذه الحوادث، وبقدر قيمة الردع التي لهذا الإعلام على الجماهير العربية. ومن هنا، يجب إقامة شبكة واسعة من الدعاية تستخدم الوسائل الآتية:

١ ـ الراديو.

٢ ـ المنشورات.

٣ ـ حملات الهمس والوشوشة التي يطلقها العرب أو المستعربون.

يجب إعلان ونشر كل إجراء من إجراءاتنا المضادة كي تتردد أصداؤها في كل قرية عربية.

* * * * * * * * * * * * * * * *

الملحق (ب)

نص خطة دالت ("الخطة د")،

١٠ آذار / مارس، ١٩٤٨: القسم العام

هذا النص مترجم من "سيفِر تولدوت هَهاغانا" ("تاريخ الهاغانا") الجزء ٣، تحرير يهودا سلوتسكي (تل أبيب: المكتبة الصهيونية، ١٩٧٢) الملحق ٤٨، ص ١٩٥٥ ـ ١٩٦٠.

I ـ المقدمة

(أ) الهدف من هذه الخطة هو السيطرة على مناطق الدولة العبرية والدفاع عن حدودها، وكذلك السيطرة على مناطق الاستيطان والتجمعات اليهودية الواقعة خارج الحدود [حدود الدولة العبرية] ضد قوات نظامية وشبه نظامية وقوات صغيرة تعمل من خارج الدولة أو من داخلها.

(ب) تستند هذه الخطة إلى ثلاث خطط سابقة هي:

١ ـ الخطة "ب"، أيلول / سبتمبر، ١٩٤٥.

٢ ـ خطة أيار / مايو ١٩٤٦ [أي الخطة "ج"].

٣ ـ خطة يهوشواع لسنة ١٩٤٨ [كانت هذه الخطة نسخة مبكرة من الخطة "د"، وقد نُسبت إلى يهوشواع غلوبرمان، وهو قائد في الهاغانا قُتل في أوائل كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧. وجرى وضع الخطة "د" بشكلها النهائي في ١٠ آذار / مارس ١٩٤٨].

(ج) بما أن هذه الخطط وُضعت للتعامل مع الحالة القائمة في البلد (الخطتان الأوليان تتعاملان مع المرحلة الأولى من الحوادث بينما تتعامل الخطة الثالثة مع احتمال حدوث اجتياح من جانب جيوش نظامية من دول مجاورة)، فإن الهدف من الخطة "د" هو سد الثغرات في الخطط الثلاث السابقة، وجعلها أكثر ملاءمة مع الوضع الذي يحتمل أن يقوم لدى نهاية الحكم البريطاني للبلد.

II ـ الافتراضات الأساسية

تستند هذه الخطة إلى الافتراضات الأساسية التالية:

(أ) العدو

١ ـ التركيب المنتظر للقوات:

ـ القوات شبه النظامية لجيش التحرير التابع للجامعة العربية، والتي تنشط الآن من قواعد احتُلت، أو ستُحتل في المستقبل.

ـ القوات النظامية للبلاد المجاورة، والتي ستشن هجومها عبر الحدود أو تنشط من قواعد داخل البلد (الجيش العربي) [كان هذا جيش الملك عبد الله ملك شرق الأردن وكان ممولاً من بريطانيا وبقيادة بريطانية، وكان بعض وحداته يخدم في فلسطين تحت أوامر الجيش البريطاني حتى نهاية الانتداب في ١٥ أيار / مايو ١٩٤٨].

ـ قوات محلية صغيرة تنشط الآن أو ستنشط مستقبلاً من قواعد داخل البلد وضمن حدود الدولة العبرية.

هذه القوات الثلاث سيتم تنشيطها في وقت واحد استناداً إلى خطة عملانية مشتركة، وستمارس أحياناً التنسيق التكتيكي.

٢ ـ العمليات الفعلية المنتظرة من العدو:

ـ عزل، وربما احتلال، الجليل الشرقي والغربي والنقب.

ـ النفاذ إلى قلب منطقة شارون وعيمك حيفر [شارون هو السهل الساحلي بين حيفا وتل أبيب؛ عيمك حيفر هو القسم الأوسط من ذاك السهل واسمه العربي وادي الحوارث] في اتجاه قلقيلية ـ هيرتسليا وطولكرم ـ نتانيا على وجه التقريب.

ـ عزل المدن الكبرى الثلاث (وخصوصاً تل أبيب) [المدينتان الأُخريان هما القدس وحيفا].

ـ تخريب خطوط إمدادات الطعام وغيرها من الإمدادات الحيوية كالماء والكهرباء، إلخ.

٣ ـ الوسائل التكتيكية المتوقعة:

ـ هجمات من جانب قوات نظامية وشبه نظامية ضد المستوطنات، مستخدمة أسلحة مشاة ثقيلة ومدفعية ميدان وعربات مدرعة وسلاح الجو.

ـ ضربات جوية ضد المراكز الواقعة ضمن مدننا (وخصوصاً تل أبيب).

ـ غارات مزعجة ومتكررة من جانب قوات صغيرة ضد شرايين المواصلات والمستوطنات بهدف الدعم المباشر أو التكتيكي للعمليات المذكورة أعلاه. وهذه القوات ستشن أيضاً عمليات تخريب ضد منشآت اقتصادية حيوية، وستقوم بهجمات إرهابية داخل المدن.

(ب) السلطات

تفترض هذه الخطة أنه، وخلال مدة تنفيذها، لن تكون القوات [التابعة للسلطات البريطانية] موجودة في البلد.

في حال ظلت القوات البريطانية تحتل بعض القواعد والمناطق، فإن هذه الخطة يجب أن تُعدّل من أجل التعامل مع وضع كهذا في تلك المناطق. وستصدر تعليمات إضافية في هذا الشأن.

(ج) قوات دولية

تفترض هذه الخطة عدم وجود قوات دولية متمركزة في البلد وقادرة على العمل الفاعل.

(د) أهداف عملانية

١ ـ الدفاع عن الذات ضد اجتياح من جانب قوات نظامية وشبه نظامية، وهذا يتم إنجازه من خلال الأمور التالية:

ـ نظام دفاعي ثابت للحفاظ على مستوطناتنا ومشاريعنا الاقتصادية الحيوية وأملاكنا بحيث نستطيع أن نوفر خدمات حكومية ضمن حدود الدولة (تستند إلى الدفاع عن مناطق الدولة من جهة، وإلى عرقلة الخطوط الرئيسية المؤدية من مناطق العدو إلى مناطق الدولة من جهة أُخرى).

ـ شنّ هجمات مضادة ومخطط لها مسبقاً على قواعد العدو وخطوط إمداداته في قلب مناطقه، أكانت تلك ضمن حدود الدولة [أي فلسطين]، أو في البلاد المجاورة.

٢ ـ تأمين حرية النشاط العسكري والاقتصادي ضمن حدود الدولة [العبرية] وفي المستوطنات اليهودية خارج حدودها، من خلال الاحتلال أو السيطرة على مواقع مهمة ومرتفعة تشرف على عدد من شرايين المواصلات.

٣ ـ منع العدو من استخدام مواقع متقدمة ضمن أراضيه تمكّنه بسهولة من شنّ الهجمات، ويتم ذلك من خلال احتلال تلك المواقع والسيطرة عليها.

٤ ـ الضغط الاقتصادي على العدو من خلال فرض الحصار على بعض مدنه لحمله على إيقاف أنشطته في بعض مناطق البلد.

٥ ـ تقييد قدرة العدو من خلال القيام بعمليات محدودة: الاحتلال والسيطرة على بعض قواعده الريفية والمدينية داخل حدود الدولة.

٦ ـ السيطرة على الخدمات والأملاك الحكومية داخل حدود الدولة وتأمين إمدادات الخدمات العامة الحيوية بشكل فاعل.

III ـ تحديد المهمات

بالنظر إلى الأهداف العملانية المذكورة أعلاه، يتم تكليف القوى المسلحة المتنوعة بالمهمات التالية:

(أ) تعزيز النظام الدفاعي الثابت الهادف إلى الدفاع عن المناطق، وتنسيق انتشار هذه القوات على المستوى الإقليمي. فضلاً عن ذلك، يجب سدّ ممرات العدو الرئيسية التي يعبر منها إلى أراضي الدولة من خلال عمليات وإجراءات ملائمة.

(ب) تعزيز الجهاز الدفاعي.

(ج) الانتشار في المدن الكبرى.

(د) السيطرة على شرايين المواصلات الرئيسية في البلد بأسره.

(هـ) محاصرة مدن العدو.

(و) احتلال مواقع العدو المتقدمة والسيطرة عليها.

(ز) القيام بهجمات مضادة داخل حدود البلد وخارجها.

(أ) النظام الدفاعي الثابت

١ ـ يستند النظام الدفاعي الثابت في المناطق الريفية إلى عاملين رئيسيين: استخدام مناطق محروسة من أجل الدفاع عن المحيط من جهة، واعتراض خطوط مواصلات العدو الرئيسية من جهة أُخرى.

٢ ـ إن الترتيبات الأمنية في المناطق الريفية، والتي صُممت أساساً لصدّ قوات صغيرة للعدو، يجب أن تُعدّل في مجال التخطيط والتعزيز كي تتلائم مع الإجراءات التكتيكية التي من المنتظر أن تستخدمها قوات العدو النظامية أو شبه النظامية. وهذا الأمر سيتم استناداً إلى تعليمات تصدر عن شعبة العمليات المسؤولة عن الدفاع والتخطيط في المناطق الريفية.

٣ ـ علاوة على ذلك، إذا أخذنا في الاعتبار الإجراءات التكتيكية التي من المرجح أن يستخدمها العدو، فإنه يجب بذل الجهود للانتقال من الدفاع الموضعي إلى الدفاع الإقليمي كي تصبح وحدة الدفاع هي الإقليم، لا المنطقة.

٤ ـ من أجل تحقيق هذا الهدف، ينبغي لنا اتخاذ الخطوات التالية:

أ) تحويل هيئة الأركان الإقليمية من هيئة أركان إدارية إلى هيئة أركان عامة (اختيار الموقع؛ إقامة شبكة اتصالات؛ إلخ).

ب) إنشاء قوة احتياط إقليمية متحركة يتم تجنيدها من القوات المفرزة للمناطق، من أجل تعزيز القوات، أو لشنّ ضربات مضادة في المناطق ضمن كل إقليم، وذلك بموجب خطط وُضعت مسبقاً.

ج) تعديل وإدماج الخطط المتعلقة بالتحصينات وإطلاق النار في المناطق ضمن الخطط المتعلقة بالإقليم، وذلك على قدر المستطاع، ومع الأخذ في الاعتبار العوامل الجغرافية وأنواع الأسلحة المستخدمة. ويجب تنسيق هذه الخطط مع عمليات قوات الاحتياط الإقليمية المتحركة.

٥ ـ المستوطنات التي لا يمكن إدماجها، بسبب موقعها الجغرافي، ضمن خطة دفاع إقليمية ثابتة، يجب أن تُنظّم على أساس مناطق دفاع محلية. ومن هنا، يجب تجهيزها كي تعوق طرق مواصلات العدو، أو إذا سمحت الظروف التكتيكية، كي تحتل المرتفعات وتقيم التحصينات والعوائق وتزرع الألغام، إلخ. وسيتم هذا الأمر إلى جنب تنشيط الجهاز الدفاعي التابع للمنطقة. ويجب تخصيص قوات إضافية لإنجاز هذه المهمات، كما سيُفصّل أدناه. وهذه التدابير المحددة تنطبق أيضاً على المناطق المعزولة.

٦ ـ عرقلة طرق مواصلات العدو الرئيسية.

أ) إن طرق مواصلات العدو الرئيسية التي تربط أراضيه بأراضي الدولة وتشمل: الطرق

والجسور والممرات الجبلية الرئيسية وتقاطعات الطرق الرئيسية والممرات وغير ذلك، يجب عرقلتها من خلال الوسائل التالية: أعمال تخريب، وتفجيرات، وسلسلة من المتاريس، وحقول ألغام، كما يجب السيطرة على مواقع مشرفة قرب تلك الطرق وتحصينها.

ب) يجب إقامة نظام من المتاريس إلى جنب النظام الدفاعي الثابت. ويجب أن تكون الخطط التكتيكية المتعلقة بالمتاريس متلائمة ومنسَّقة مع الخطط الدفاعية المتعلقة بالمناطق القريبة من تلك المتاريس، وأن تتناسق أيضاً مع خطط الدفاع الإقليمية، إذا كان الأمر ممكناً من وجهة النظر الجغرافية.

(ب) تعزيز أنظمة الدفاع والمتاريس

إذا أردنا أن يكون النظام الدفاعي الثابت فاعلاً، وأن يكون القسم الخلفي من هذا النظام مُحصّناً، فإنه يجب تنفيذ العمليات التالية:

١ ـ احتلال مخافر الشرطة [كانت "مخافر الشرطة" تلك أشبه بالقلاع في الحقيقة، وكان البريطانيون قد بنوا خمسين منها في شتى أرجاء فلسطين بعيد الثورة العربية بين سنتَي ١٩٣٦ و ١٩٣٩، من أجل السيطرة على السكان العرب].

٢ ـ السيطرة على المرافق الحكومية وتوفير الخدمات في كل إقليم.

٣ ـ حماية شرايين المواصلات الثانوية.

٤ ـ شنّ العمليات الهجومية على مراكز العدو السكانية الواقعة داخل نظامنا الدفاعي أو بقربه، للحؤول دون استخدامها كقواعد من جانب أي قوة مسلحة ناشطة. ويمكن أن نقسم هذه العمليات إلى الفئات التالية:

ـ تدمير القرى (إشعال النار؛ التفجير؛ زرع الألغام في الحطام)، وخصوصاً المراكز السكانية التي يصعب السيطرة عليها بشكل مستمر.

ـ شنّ عمليات تفتيش وسيطرة استناداً إلى التوجيهات التالية: تطويق القرية وإجراء تفتيش في داخلها. وفي حال وجود مقاومة، فإنه يجب القضاء كلياً على القوة المسلحة وطرد السكان إلى خارج حدود الدولة.

أمّا القرى التي تم طرد سكانها بالطريقة التي وردت في الفقرة السابقة، فيجب إدراجها ضمن النظام الدفاعي الثابت وتحصينها كما تدعو الضرورة إلى ذلك.

وفي حال عدم وجود مقاومة، فإن على قوات الحامية أن تدخل القرية، وأن تتمركز في مواقع داخلها أو في أماكن تسمح بالسيطرة التكتيكية التامة عليها. وعلى قائد الوحدة أن يصادر كافة الأسلحة وأجهزة اللاسلكي والسيارات في القرية، وأن يلقي القبض على جميع المشتبه فيهم سياسياً. وبعد استشارة السلطات السياسية [اليهودية]، يتم تعيين هيئاتٍ أعضاؤها من أهل القرية لإدارة شؤون القرية الداخلية. ويجري، في كل إقليم، تعيين شخص [يهودي] يكون مسؤولاً عن تنظيم الأمور السياسية والإدارية لكافة القرى [العربية] والمراكز

السكانية المحتلة ضمن ذاك الإقليم.

(ج) الانتشار في المدن الكبرى

تُتخذ المواقع في المدن الكبرى استناداً إلى المبادئ التالية:

١ ـ احتلال المرافق والأملاك الحكومية والسيطرة عليها (مراكز البريد؛ مراكز الهاتف؛ محطات القطار؛ مخافر الشرطة؛ الموانئ؛ إلخ).

٢ ـ حماية جميع الخدمات والمرافق العامة الحيوية.

٣ ـ احتلال كافة الأحياء العربية المعزولة والواقعة بين مركز بلديتنا ومركز البلدية العربي والسيطرة عليها، وخصوصاً الأحياء المجاورة المسيطرة على الطرق من وإلى المدينة. ويجب السيطرة على هذه الأحياء بمقتضى التوجيهات الموضوعة لتفتيش القرى. وفي حال وجود مقاومة، فإنه يجب طرد السكان إلى منطقة مركز البلدية العربي.

٤ ـ تطويق منطقة مركز البلدية العربي وعزلها عن طرق المواصلات الخارجية وإنهاء خدماتها الحيوية (المياه؛ الكهرباء؛ الوقود؛ إلخ) بقدر الإمكان.

(د) السيطرة على شرايين المواصلات الرئيسية على المستوى الإقليمي

١ ـ احتلال المواقع التي تشرف على شرايين المواصلات الرئيسية الإقليمية كمخافر الشرطة ومضخات المياه إلخ، والسيطرة عليها.

ويجب تحويل هذه المواقع المشرفة إلى نقاط مراقبة محصّنة تُستعمل حين تدعو الحاجة كقواعد لقوة الدفاع المتحركة (وفي عدة أحيان يجب تنسيق هذه العملية مع احتلال مخافر الشرطة من أجل تعزيز النظام الدفاعي الثابت.)

٢ ـ احتلال القرى العربية التي تشكل عائقاً جدياً أمام أي من شرايين المواصلات الكبرى والسيطرة عليها. وتجري هذه العمليات ضد تلك القرى استناداً إلى المواصفات المذكورة تحت البند المتعلق بتفتيش القرى.

(هـ) محاصرة مدن العدو استناداً إلى التوجهات التالية:

١ ـ عزلها عن شرايين المواصلات من خلال زرع الألغام وتفجير الجسور وإقامة نظام ثابت من الكمائن.

٢ ـ احتلال مواقع عالية، عند الضرورة، تشرف على شرايين المواصلات المؤدية إلى مدن العدو، وتحصين وحداتنا العاملة في تلك المواقع.

٣ ـ تعطيل الخدمات الحيوية كالكهرباء والمياه والوقود، أو استخدام وسائل اقتصادية

متاحة لنا [المعنى في النص الأصلي غير واضح]، أو القيام بعمليات تخريب.

٤ ـ شنّ هجمات بحرية ضد المدن التي تتلقى الإمدادات بحراً، وذلك من أجل تدمير السفن التي تنقل هذه الإمدادات، فضلاً عن القيام بعمليات تخريب لمرافق الموانئ.

(و) احتلال مواقع العدو المتقدمة والسيطرة عليها

هذه الخطة، وبشكل عام، لا تهدف إلى شن عمليات احتلال خارج حدود الدولة العبرية. لكن فيما يختص بقواعد العدو القريبة من تلك الحدود، والتي قد تُستخدم كقواعد للتسلل إلى أراضي الدولة، فإنه يجب احتلالها موقتاً وتفتيشها استناداً إلى التوجيهات أعلاه، ثم تُدمج ضمن نظامنا الدفاعي لحين انتهاء العمليات.

أمّا القواعد الواقعة ضمن أراضي العدو، والتي ننوي احتلالها والسيطرة عليها موقتاً، فإنها ستوضع ضمن لائحة الأهداف العملانية لمختلف الألوية [راجع الملحق "ج" أدناه].

(ز) الهجمات المضادة داخل حدود الدولة وخارجها

تُستخدم الهجمات المضادة كإجراءات مساندة للنظام الدفاعي الثابت من أجل إفشال الهجمات المنظمة التي تشنها قوات العدو النظامية وشبه النظامية، سواء أكانت تنطلق من قواعد داخل البلد أو من خارج حدوده.

تُشن الهجمات المضادة بموجب التوجيهات التالية:

١ ـ هجمات لتحويل الأنظار؛ بمعنى آخر، بينما يشن العدو هجوماً ضد إحدى مناطقنا، تشن [قواتنا] هجوماً مضاداً في عمق منطقة أُخرى يحتلها العدو من أجل تحويل قواته في اتجاه الهجوم المضاد.

٢ ـ ضرب خطوط المواصلات والإمدادات في عمق أراضي العدو، وخصوصاً ضد قوة نظامية معادية تجتاح حدودنا.

٣ ـ ضرب قواعد العدو الخلفية، داخل البلد [فلسطين] وعبر حدوده.

٤ ـ تُشن الهجمات المضادة في الأغلب على الوجه التالي: تتغلغل قوة بحجم كتيبة في العمق وتشن هجمات مركزة ضد المراكز السكانية وقواعد العدو بهدف تدميرها هي والقوة المعادية الموجودة فيها؛ وثمة خيار آخر، إذ قد تنقسم هذه القوة للقيام بعمليات ثانوية كالتخريب والتضليل على طرق وشرايين مواصلات العدو العسكرية.

٥ ـ سترد لائحة مفصّلة للهجمات المضادة ضمن [لائحة] الأهداف العملانية [هذه اللائحة غير موجودة في الأصل العبري] التابعة للقوة الضاربة الاستراتيجية [أي البالماخ، والبالماخ تصغير للفظة "بلوغوت ماحَتْس" أي الكتائب الضاربة. وفي ربيع سنة ١٩٤٨، كانت هذه القوة

تضم ثلاثة ألوية (يفتاح وهَرئيل وهنيغف)، وكان عديدها يفوق ٨٠٠٠ رجل. انظر:

Walid Khalidi, *From Haven to Conquest* (Washington: Institute for Palestine Studies, 1987), p. 861].

IV ـ واجبات القوات المسلحة

(أ) توزيع الواجبات في النظام الدفاعي الثابت:

١ ـ الواجبات التالية هي من مسؤولية "عسكر الحامية" ("حيم") ["حيم" تصغير للفظة "حيل مَتْساف"، أي خط القوات الثاني. وفي خريف سنة ١٩٤٧، كان عديدها قد بلغ نحو ٣٢,٠٠٠ رجل. انظر: Ibid, p. 862]: الدفاع عن المناطق وعن المواقع المعزولة والمحصنة وتشكيل الاحتياط الإقليمي.

٢ ـ ضمن نطاق النظام الدفاعي الثابت، فإن "سلاح الميدان" ("حيس") ["حيس" تصغير للفظة "حيل سَديه"، أي خط القوات الأمامي التي كان عديدها في ١ أيار / مايو ١٩٤٨، قد بلغ ٣٠,٠٠٠ رجل تقريباً. انظر: Ibid, p. 861] مسؤول عن الواجبات التالية:

ـ القيام بعمليات تهدف إلى إغلاق خطوط مواصلات العدو. ومن أجل هذا، فإن كل عملية منها، وعلى أساس أهميتها ونوعها، ستوكل إلى قوة ميدان معينة يكون عديدها متلائماً مع طبيعة المهمة.

ـ علاوة على ذلك، فإن لواء "سلاح الميدان" المعيّن سيكون مسؤولاً عن الواجبات المتعلقة بتعزيز النظام الدفاعي الثابت كما ورد في الفقرة III، القسم ب.

٣ ـ في بعض الحالات الخاصة والطارئة، قد يتم نشر وحدات من "سلاح الميدان" في بعض الأقاليم والمناطق أو في مواقع معزولة ومحصنة كي تعزز الدفاع الإقليمي أو المناطقي. ويجب بذل الجهد لتقليل مثل هذه الحالات بقدر المستطاع.

٤ ـ فضلاً عن الواجبات المفصلة أعلاه، فإن مسؤوليات "سلاح الميدان" في إطار النظام الدفاعي الثابت تشمل بصورة عامة شن الهجمات المحلية المضادة التي تتضمن استخدام وحدات لا تكون أصغر من حجم السريّة (يجب استخدام وحدات أكبر حجماً إذا أمكن) ضد وحدات معادية تهاجم النظام الدفاعي الثابت، وذلك بهدف قطع خطوط انسحابها وتدميرها. ويجب شنّ هذه الهجمات المضادة انطلاقاً من قواعد عملانية ثابتة يتم تحديدها لـ "سلاح الميدان" في إطار الواجبات التي هي من ضمن مسؤوليتها في الإقليم ككل.

وهذه التعليمات تستوجب أن تكون الوحدات التابعة لـ "سلاح الميدان" مركزة بقدر الإمكان، وألّا تكون منقسمة إلى وحدات ثانوية.

٥ ـ إن التسلسل في القيادة في الحالات المذكورة أعلاه سيتم بموجب الملحق رقم ١ المضاف إلى "الأمر العام الخاص بالبنية التحتية، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧".

٦ ـ في الحالات التي يكون فيها النظام الاعتراضي (والذي يكون "سلاح الميدان" مسؤولاً عن الدفاع عنه) قد جرى دمجه ضمن النظام المناطقي أو الإقليمي، فإن قائد كتيبة "سلاح الميدان" سيعيّن القائد المسؤول عن النظام الدفاعي بأكمله.

(ب) ١ ـ علاوة على الواجبات المناطة بلواء "سلاح الميدان" ذلك، فيما يتعلق بتعزيز النظام الدفاعي الثابت، فإن على اللواء أن ينجز المهمات التالية:

ـ تعزيز المواقع في المدن.

ـ السيطرة على شرايين المواصلات الرئيسية في البلد ككل.

ـ تطويق مدن العدو.

ـ احتلال مواقع العدو المتقدمة والسيطرة عليها. وهذا الأمر سيتم بموجب الواجبات العملانية الموكلة إلى مختلف ألوية "سلاح الميدان" [انظر الملحق "ج" أدناه].

ومن أجل إنجاز إحدى هذه المهمات أو جميعها، يمكن للقيادة العليا أن تُلحق بـ "سلاح الميدان" وحدات من البالماخ، والتي تشكل قوة الاحتياط للبلد ككل.

٢ ـ خلال إنجاز المهمات المشتركة مع "سلاح الميدان"، تكون وحدات البالماخ خاضعة لأوامر لواء "سلاح الميدان" المسيطر على القطاع الذي تعمل فيه تلك الوحدات.

٣ ـ بعد إنجاز المهمة، تعود وحدات البالماخ فتلتحق بالاحتياط العام للبلد.

٤ ـ يجب بذل الجهد للتأكد من أن الفترة التي تكون فيها وحدات من الاحتياط العام للبلد ملتحقة بـ "سلاح الميدان"، هي قصيرة بقدر الإمكان.

(ج) ١ ـ إن [قوات] البالماخ هي المسؤولة عن شن الهجمات المضادة داخل حدود البلد وخارجها.

٢ ـ قد تعمد القيادة العليا إلى تخفيض عدد المهمات الموكلة إلى لواء ما من ألوية "سلاح الميدان" إذا وجدت ذلك ملائماً (أي المهمات المتعلقة بحصار مدن العدو والسيطرة على طرق المواصلات واحتلال المواقع المتقدمة)، وربما توكل الأمر مباشرة إلى البالماخ.

(د) على دوائر وخدمات هيئة الأركان العامة أن تنجز تعليمات التخطيط الواردة أعلاه في مجالات مسؤولياتها المتعددة، وأن تقدم الخطط إلى ألوية "سلاح الميدان".

* * * * * * * * * * * * * * * *

الملحق (ج)

نص خطة دالت: الأوامر العملانية للألوية

يرد في هامش النص الكامل للقسم العام من خطة دالت (الملحق "ب" أعلاه)، والذي نُشر باسم "الملحق ٤٨" في "سيفِر تولدوت هَهاغانا" تاريخ الهاغانا الجزء ٣، ما يلي: "إن الجزء المتعلق بالأهداف العملانية للألوية قد تم حذفه." لكن ملخصاً لتلك الأهداف (الملحق ج، أدناه) يرد في النص الرئيسي لـ "سيفِر تولدوت هَهاغانا" (ص ١٤٧٤ـ١٤٧٥) بعنوان "الخطة 'د' المتعلقة بالألوية". وهذا الملخص يشير فقط إلى المهمات الموكولة إلى الألوية الستة التابعة لـ "حيس" ("سلاح الميدان")، ولا يشمل المهمات الموكولة إلى البالماخ، أي القوات الاستراتيجية الضاربة للهاغانا، والتي كانت تعمل في جميع أرجاء البلد، خلافاً لألوية "حيس" التي كانت تعمل بموجب مهمات أوكلت إليها مسبقاً في كل إقليم من الأقاليم الستة التي قُسّم إليها البلد. وبكلام آخر، لا يعطي هذا الملخص للأهداف العملانية صورة كاملة عن الموقف الهجومي للهاغانا لأنه يستثني الأهداف العملانية للوحدات الأكثر عدائية والأفضل تسليحاً، أي ألوية البالماخ الثلاثة. وفيما يلي ملخص "الأوامر العملانية للألوية" مترجماً من "سيفِر تولدوت هَهاغانا".

علاوة على ألوية البالماخ، فقد قرّر القرار أن يتم إنشاء ستة ألوية تكون قاعدتها في "سلاح الميدان" ["حيس"] كما يلي: اللواء "أ"، **غولاني**، في الجليل وفي السهول [سهول إسْدرايلون (مرج ابن عامر) وجزريل بين حيفا وطبرية]؛ اللواء "ب"، **كرملي**، في حيفا ومحيطها؛ اللواء "ج"، **ألكسندروني**، في سهل شارون [السهل الساحلي بين حيفا وتل أبيب ـ يافا]؛ اللواء "د"، **كرياتي**، في تل أبيب ومحيطها؛ اللواء "هـ"، **غفعاتي**، في منطقة الشفيلا [السهل الساحلي جنوبي يافا والسهل الداخلي نحو مرتفعات القدس]؛ اللواء "و"، **عِتْسيوني**، في منطقة القدس.

يضم لواء **غولاني** خمس كتائب ـ ١١؛ ١٢؛ ١٣؛ ١٤؛ ١٥ ـ وهو مكلف بالمهمات التالية: إقفال طريق العدو الرئيسية الآتية من حدود البلد ومن جهة الجليل الأوسط، الناصرة،* طوباس،*جبال جلبوع، جنين،* وادي عارة؛ احتلال مخافر الشرطة في المطلة،* الخالصة* (كريات شمونه لاحقاً)، النبي يوشع،* روش بينا، صفد،** طبرية،** سمخ،* غيشر، بيسان،*العفولة،* نهلال، شاعر هَعَماكيم، واللجون؛* السيطرة على القرى العربية في هذه المناطق وعلى الطريق من المطلة* إلى طبرية،** من روش بينا إلى صفد،** من طبرية** إلى العفولة،* من العفولة* إلى جلمة،* وعلى امتداد الطريق المارة من خلال وادي الملح؛ محاصرة الناصرة،* وبيسان؛* إيقاف حركة مواصلات العدو بالكامل على امتداد طريق حيفا ـ جنين. وهذا اللواء مكلف أيضاً بمحاولة منع العدو من إقامة قواعد له في سعسع،* جبل طرعان، جبل

تابور (الطور)، غفعات هَموريا، أو في محيط مجدو.

لواء **كرملي** يضم ثلاث كتائب ـ ٢١؛ ٢٢؛ ٢٣ ـ وهو مكلف بالمهمات التالية: إقفال طريق العدو الرئيسية الآتية من الحدود اللبنانية ومن جهة ترشيحا،* شفا عمرو،* الكرمل،* ووادي الملح؛ احتلال مخافر الشرطة في كفر عطا*، كريات حاييم، عتليت،* البصة،* وثكنة الجيش [البريطاني] قرب كفر مازاريك؛ تعزيز السيطرة على حيفا** من خلال احتلال الأحياء العربية ("يجب فرض الحصار على العرب في أحياء وادي الصليب ووادي النسناس")؛[١] السيطرة على الطريق وعلى سكة الحديد من حيفا** إلى زِخْرون يعقوب (من خلال السيطرة على القرى التالية: الطيرة؛* عين حوض؛* المزار؛* جبع؛* إجزِم؛* عين غزال؛* صرفند؛* كفر لام*)، ومن حيفا** إلى عين هَمفراتس، ومن حيفا** إلى جلمة.* وكُلّف هذا اللواء أيضاً بمحاصرة مدينة عكا، واحتلال قريتَي البصة* والزيب* والسيطرة عليهما.*

لواء **ألكسندروني** يضم أربع كتائب ـ ٣١؛ ٣٢؛ ٣٣؛ ٣٤ ـ وهو مكلف بالمهمات التالية: منع العدو من التقدم من جهة جبل الكرمل، وادي عارة، والقرى الواقعة في سفوح السامرة: قاقون،* وطولكرم،* وقلقيلية،* ومن الثغرة الممتدة من بير عدس* إلى رأس العين؛* احتلال مخافر الشرطة في زِخْرون يعقوب، وادي عارة، الخضيرة،* بيت ليد،* تل موند، رعنانه، بتاح تكفا، رامات غان؛ السيطرة على طريق حيفا ـ تل أبيب وسكة الحديد حيفا ـ الخضيرة (من خلال احتلال الطنطورة* والفريديس*). وكُلّف هذا اللواء أيضاً باحتلال عشرين قرية في مناطق العدو (بينها قاقون،* طولكرم،* قلنسوة،* الطيبة،* الطيرة،* قلقيلية،*[٢] جلجولية،* اليهودية،* كفر عانا*، ولهلما [وهي مستعمرة زراعية ألمانية أقامتها أخوية فرسان الهيكل])، وبإقامة مراكز قوية فيها لأجل الدفاع عنها على المدى البعيد.

لواء **كرياتي** يضم كتيبتين ـ ٤١؛ ٤٢ ـ وهو مكلف بالمهمات التالية: احتلال حي المنشية* وقرى أبو كبير* وتل الريش،*[٣] و"تسديد ضربة قاضية إلى مدينة يافا* وإلى سَلَمة* ويازور،*[٤] ومحاصرتها كلها ضمن حدود مناطقه كي لا يجرؤ أحد على الخروج منها."[٥]

لواء **غفعاتي** يضم أربع كتائب ـ ٥١؛ ٥٢؛ ٥٣؛ ٥٤ ـ وهو مكلف بالمهمات التالية: إقفال طريق تقدم العدو [أي نحو تل أبيب] من الشرق والجنوب؛ احتلال مراكز البوليس في ريشون لِتْسيون، رحوفوت، غِديرا، وعراق سويدان؛* السيطرة على طريق القدس ـ تل أبيب وصولاً إلى اللطرون* من خلال احتلال المسمية؛* السيطرة على طريق تل أبيب ـ النقب (وصولاً إلى جولس)[٦] من خلال احتلال القسطينة* وجولس؛* السيطرة على مطار اللد، وفي المقام الأول احتلال ثكنة الجيش [البريطاني] في صرفند؛ المشاركة [كذا][٧] في حصار يافا** واللد* والرملة*.

لواء **عِتْسيوني** يضم ثلاث كتائب ـ ٦١؛ ٦٢؛ ٦٣ ـ وهو مكلف بالمهمات التالية: سد طريق العدو الرئيسية من جهات رام الله* وأريحا* والخليل* [أي من الشمال والشرق والجنوب على التتالي]؛ احتلال مخافر الشرطة في عَرْتوف* وأبو غوش* واللطرون،* وكذلك

المراكز الواقعة على ضفاف البحر الميت الشمالية والجنوبية [سدوم] وفي معاليه أدوميم وبيت لحم* (يجب تدمير المركزين الأخيرين إذا تعذر إقامة مواقع حصينة فيهما). أمّا في القدس، فعلى اللواء أن يحتل منطقتين أمنيتين بريطانيتين هما منطقتا "ب" و"ج"، والوسط التجاري ـ مغدال دافيد ـ وأن يسيطر على أحياء الشيخ جراح،* وادي الجوز،* القطمون،* البقعة،* شماعه، وأبو ثور.*[٨] أمّا في خارج القدس، فعلى اللواء أن يسيطر على القسم الشرقي من طريق القدس ـ تل أبيب من خلال احتلال القرى والمرتفعات في القسطل،* ومراكز ضخ المياه في ساريس،* وباب الواد،* واللطرون.* وعلى اللواء أيضاً أن يحتل المطار المجاور لعطروت، وأن يفرض الحصار على مدن بيت لحم،* وبيت جالا،* والخليل.* فيما يتعلق بكتائب هذا اللواء الثلاث، فواحدة منها يجب أن تعزز موقعها داخل القدس،** والثانية في محيط موتسا ـ عَرْتوف* ـ اللطرون،* بينما تُقسم الثالثة إلى أربعة أجزاء صغيرة مقاتلة في مجمع عِتْسيون [جنوبي القدس]، وعلى الضفة الشمالية للبحر الميت، وعلى الضفة الجنوبية في سدوم، وفي مجمع نفيه يعقوب ـ عطروت [شمالي القدس].

المصادر

* كل الكلمات التي تحمل رمز نجمة واحدة تعني أن هذه مدينة أو بلدة أو قرية عربية.

** كل الكلمات التي تحمل رمز نجمتين تعني أن هذه مدينة عربية ـ يهودية مختلطة).

١ من المفترض أن تكون هذه الفقرة اقتباساً مباشراً من النص الكامل غير المنشور للأهداف العملانية.

٢ كانت طولكرم وقلقيلية، بالمعيار الفلسطيني، بلدات لا قرى.

٣ المنشية هي الحي العربي الواقع في أقصى شمال يافا، أمّا أبو كبير وتل الريش فهما قريتان في محيط المدينة وتقعان على بعد ميل تقريباً شرقي يافا.

٤ سلمة ويازور قريتان كبيرتان في محيط المدينة وتقعان على بعد نحو ثلاثة أميال شرقي يافا.

٥ من المفترض أن تكون هذه الفقرة أيضاً اقتباساً مباشراً من النص الكامل غير المنشور للأهداف العملانية.

٦ تقع جولس على نحو ثلثي الطريق بين يافا ـ تل أبيب وغزة.

٧ لفظة "المشاركة" تستدعي الانتباه لأن الهجوم اللاحق على يافا كان بمبادرة من عصابة الأرغون بقيادة مناحم بيغن، وكانت قوات الهاغانا في دور المساندة.

٨ هذه هي الأحياء السكنية العربية الواقعة شمالي وغربي وجنوبي المدينة القديمة، على التتالي.

الملحق (د)

الخرائط:

القرى العربية المهجّرة

والمستعمرات اليهودية التي بُنيت في فلسطين، ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩

لقد أعيد تحديث الخرائط أدناه بإذن من بني موريس، وهي موجودة أساساً في كتاب موريس الصادر باللغة الإنجليزية: Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).

ونشر خرائط موريس لا يعني الموافقة على استنتاجاته فيما يتعلق بعدد القرى المدمرة.

الخريطة رقم ١: خطة الأمم المتحدة للتقسيم، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧.

(استناداً إلى كتاب مارتن جيلبرت باللغة الإنجليزية: Martin Gilbert, *The Arab-Israeli Conflict: Its History in Maps*, new ed., London: Weidenfeld & Nicolson, 1976).

الخريطة رقم ٢: القرى العربية المهجرة في ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ وتواريخ وأسباب إخلائها.

(ملاحظة: الخريطة تهمل عدداً كبيراً من القرى الصغيرة جداً أو القرى الملحقة، والقبائل والعشائر البدوية الصغيرة).

(استناداً إلى أطلس كارتا: *Carta's Historical Atlas of Israel: The First Years 1948–1961*, edited by Jehuda Wallach and Moshe Lissak, Jerusalem: Carta, 1978, p. 139).

الخريطة رقم ٣: المستعمرات الإسرائيلية التي أنشئت في ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩.

(ملاحظة: عدد من المستعمرات الإسرائيلية التي أنشئت بين سنتَي ١٩٤٨ و١٩٤٩ تم تفكيكها أو انهارت، وبعضها غيّر اسمه، كما انتقلت مواقع بعضها إلى أمكنة قريبة).

(وفقاً لمخطط مسح خريطة فلسطين لسنة ١٩٤٦، مع إضافات وضعتها دائرة مسح أراضي دولة إسرائيل، وأتاح الاطلاعَ عليه مشكوراً قسمُ الجغرافيا والخرائط في الجامعة العبرية في القدس).

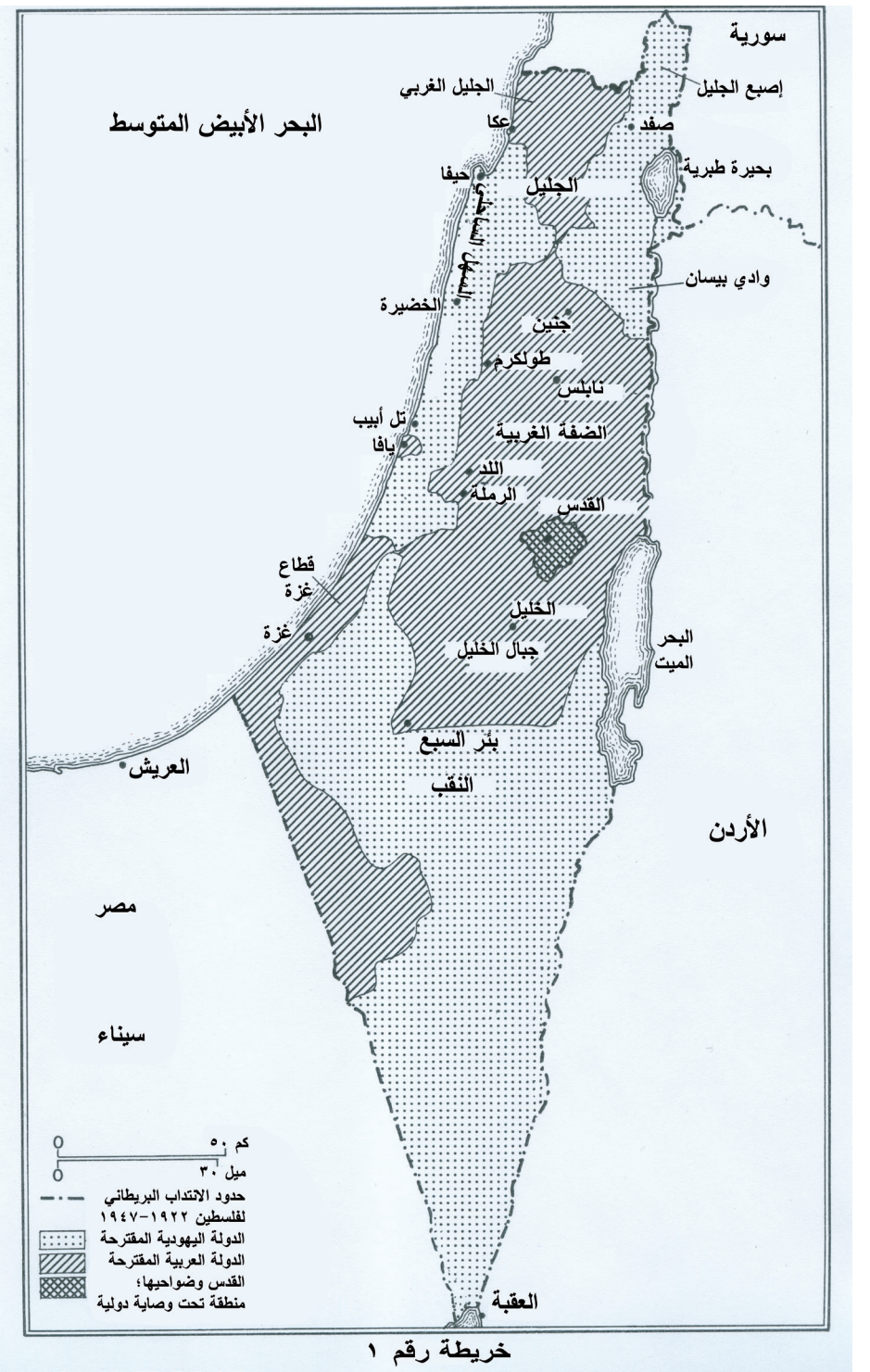
سورية
إصبع الجليل
الجليل الغربي
البحر الأبيض المتوسط
صفد
عكا
بحيرة طبرية
حيفا
الجليل
وادي بيسان
الخضيرة
جنين
طولكرم
نابلس
تل أبيب
يافا
الضفة الغربية
اللد
الرملة
القدس
قطاع غزة
الخليل
غزة
البحر الميت
جبال الخليل
بئر السبع
العريش
النقب
الأردن
مصر
سيناء
العقبة
كم ٥٠
ميل ٣٠
حدود الانتداب البريطاني لفلسطين ١٩٢٢-١٩٤٧
الدولة اليهودية المقترحة
الدولة العربية المقترحة
القدس وضواحيها؛ منطقة تحت وصاية دولية

خريطة رقم ١

٣٠ كم
٢٠ ميل
لبنان
البحر الأبيض المتوسط
سورية
بحيرة الحولة
بحيرة طبرية
عكا
حيفا
صفد
طبرية
بيسان
جنين
طولكرم
نابلس
قلقيلية
تل أبيب
يافا
اللد
الرملة
أسدود
المجدل
غزة
الخليل
بئر السبع
أريحا
القدس
بيت لحم
الضفة الغربية
الأردن
البحر الميت
خريطة رقم ٢

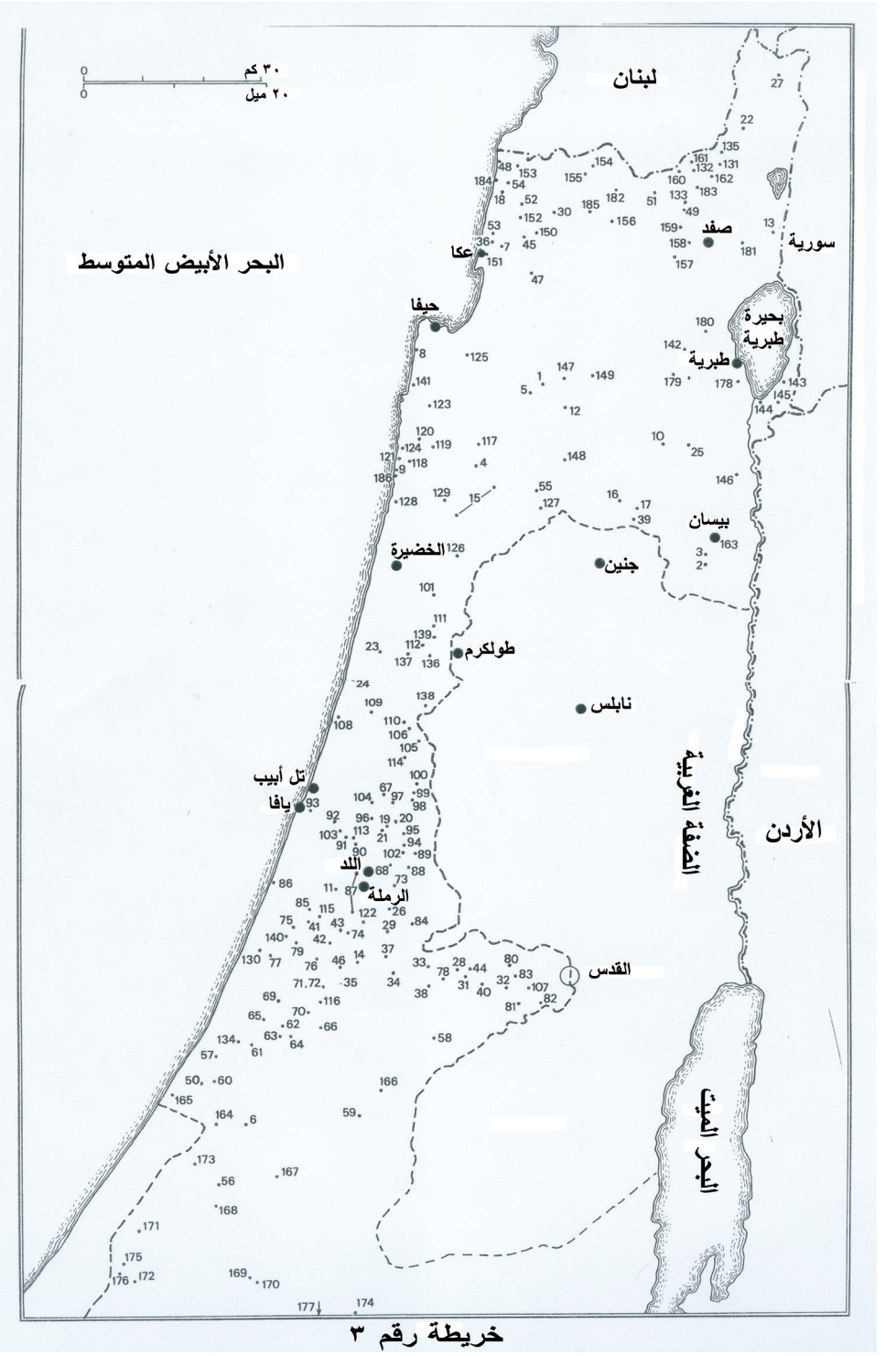
٣٠ كم
٢٠ ميل
لبنان
سورية
البحر الأبيض المتوسط
عكا
حيفا
صفد
بحيرة طبرية
طبرية
بيسان
جنين
الخضيرة
طولكرم
نابلس
تل أبيب
يافا
اللد
الرملة
القدس
الضفة الغربية
الأردن
البحر الميت

خريطة رقم ٣

الخريطة رقم ٢

بيان المصطلحات

تُستخدم الرموز الواردة أدناه كمفاتيح لشرح أسباب إخلاء القرى:

أ: عمليات ترحيل تقوم بها قوات يهودية.

ب: إخلاء بأوامر عربية.

ج: الخوف من هجمات يهودية، أو الوقوع وسط النيران خلال القتال.

د: هجمات عسكرية على قرية صغيرة تشنّها قوات يهودية.

هـ: "شائعات" تبثها الهاغانا / جيش الدفاع الإسرائيلي (على سبيل المثال إحداث حالة هلع لدفع العرب إلى الإخلاء).

و: التأثر بسقوط بلدة مجاورة، أو الهجرة الجماعية منها.

التمييز بين "و" و"ج" و"د"، صعب نوعاً ما، ذلك بأن من الصعب غالباً التمييز بين هرب القرويين بسبب تقارير عن سقوط قرى صغيرة أو إخلائها، والهرب بسبب الخوف من أن يكونوا الهدف التالي، أو الهرب بسبب اقتراب أرتال الهاغانا / جيش الدفاع الإسرائيلي. وبشكل عام عزوتُ هروب السكان بسبب التقدم العسكري الإسرائيلي إلى "د" على الرغم من أن بعض القرويين ربما يكون قد بدأ الهرب بعد سماعه عن سقوط قرية مجاورة (وهو ما يمكن أيضاً وضعه تحت "و" و"ج").

وعلى نحو مشابه أيضاً، فإن الخطوط بين "د" و"أ" غير واضحة عادة.

أصبع الجليل

١ ـ آبِل القَمْح ـ ج، و، ١٠ أيار / مايو ١٩٤٨

٢ ـ الزُّوق الفَوْقاني ـ هـ، د، ٢١ أيار / مايو ١٩٤٨

٣ ـ الشَّوْكَة التَّحْتا ـ ج، ١٤ أيار / مايو ١٩٤٨

٤ ـ السَّنْبَرِيَّة ـ أيار / مايو ١٩٤٨ (؟)

٥ ـ الخِصَاص ـ هـ، و، ٢٥ أيار / مايو ١٩٤٨

٦ ـ هُونِين ـ ج، ٣ أيار / مايو ١٩٤٨

٧ ـ المَنْصُورة [صفد] ـ هـ، ٥ أيار / مايو ١٩٤٨

٨ ـ لَزَّازَة ـ هـ، ٢١ أيار / مايو ١٩٤٨

٩ ـ الزُّوق التَّحْتاني ـ و، ١١ أيار / مايو ١٩٤٨

١٠ ـ الخالِصَة ـ و، هـ، ١١ أيار / مايو ١٩٤٨

١١ ـ مَدَاحِل ـ ج، ٣٠ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٢ ـ قَيْطِيَّة ـ هـ، ١٩ أيار / مايو ١٩٤٨

١٣ ـ العابِسِيَّة ـ و، ٢٥ أيار / مايو ١٩٤٨

١٤ ـ الدَّوّارَة ـ هـ، ٢٥ أيار / مايو ١٩٤٨

١٥ ـ الصالِحِيَّة ـ ج، هـ، ٢٥ أيار / مايو ١٩٤٨

١٦ ـ المُفْتَخِرَة ـ ج، ١٦ أيار / مايو ١٩٤٨

١٧ ـ الزاوِيَة ـ د، ٢٤ أيار / مايو ١٩٤٨

١٨ ـ البُوَيْزِيَّة ـ و، ١١ أيار / مايو ١٩٤٨

١٩ ـ الناعِمَة ـ و، ١٤ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٠ ـ الحَمْراء ـ ج، د، ١ أيار / مايو ١٩٤٨

٢١ ـ غُرابَة ـ ج، ٢٨ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٢ ـ خِرْبَة خِيَام الوَليد ـ ج، ١ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٣ ـ جاحُولا ـ أيار / مايو ١٩٤٨ (؟)

٢٤ ـ قَدَسْ ـ و، ٢٨ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٥ ـ المالِكِيَّة ـ د، ٢٨ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٦ ـ النَّبِي يُوشَع ـ د، ١٦ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٧ ـ بَيْسَمُون ـ هـ، ٢٥ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٨ ـ مَلاَّحَة ـ هـ، ٢٥ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٩ ـ الدِّرْبَاشِيَّة ـ أيار / مايو ١٩٤٨ (؟)

الجليل الأعلى

٣٠ ـ العُلْمانِيَّة ـ د، ٢٠ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٣١ ـ عَرَب الزُّبَيْد ـ ج، ٢٠ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٣٢ ـ دَيْشُوم ـ د، ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٣ ـ عَلْما ـ د، ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٤ ـ صَلْحَة ـ د، ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٥ ـ فارَة ـ د، ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٦ ـ الحُسَيْنِيَّة ـ و، ٢١ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٣٧ ـ تُلَيْل ـ أواخر نيسان / أبريل ١٩٤٨ (؟)

٣٨ ـ كَفْر بِرْعِم ـ أ، مطلع تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨

٣٩ ـ الراس الأحمر ـ د، ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٤٠ ـ دَلاّتَة ـ غير معروف

٤١ ـ مارُوس ـ و، ٢٦ أيار / مايو ١٩٤٨ و د، ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٤٢ ـ كِراد الغَنَّامَة ـ و، ٢٢ نيسان / أبريل ١٩٤٨ (أعيد توطينها لاحقاً ثم تهجيرها)

٤٣ ـ كِراد البَقَّارَة ـ و، ٢٢ نيسان / أبريل ١٩٤٨ (أعيد توطينها لاحقاً ثم تهجيرها)

٤٤ ـ طَيْطَبا ـ أيار / مايو ١٩٤٨ (؟)

٤٥ ـ صَفْصاف ـ د / أ، ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٤٦ ـ قَدِّيتا ـ و، ١١ أيار / مايو ١٩٤٨

٤٧ ـ عَمُّوقَة ـ د، ٢٤ أيار / مايو ١٩٤٨

٤٨ ـ قَبّاعَة ـ د، ٢٦ أيار / مايو ١٩٤٨

٤٩ ـ الوَيْزِيَّة ـ أيار / مايو ١٩٤٨ (؟)

٥٠ ـ مُغْر الخَيْط ـ د، ٢ أيار / مايو ١٩٤٨

٥١ ـ فِرْعِم ـ د، ٢٦ أيار / مايو ١٩٤٨

٥٢ ـ الجاعُونَة ـ و، ٩ أيار / مايو ١٩٤٨

٥٣ ـ عَيْن الزَّيْتُون ـ د ٢ أيار / مايو ١٩٤٨

٥٤ ـ بِيرِيّا ـ د، ٢ أيار / مايو ١٩٤٨

٥٥ ـ (عَرَب) صَفَد ـ د، ١٠ ـ ١١ أيار / مايو ١٩٤٨

٥٦ ـ مِيرُون ـ (؟) و، (؟) ١٠ ـ ١٢ أيار / مايو ١٩٤٨

٥٧ ـ السَّمُّوعي ـ و، ١٢ أيار / مايو ١٩٤٨

٥٨ ـ الظاهِرِيَّة التَّحتا ـ و، ١٠ أيار / مايو ١٩٤٨

٥٩ ـ مَنْصُورَة الخَيْط ـ د، ١٨ كانون الثاني / يناير ١٩٤٨

٦٠ ـ سَعْسَع ـ د / ج، ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٦١ ـ غَبّاطِيَّة ـ (؟)، ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٦٢ ـ سَبَلان ـ (؟)، ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٦٣ ـ دَيْر القاسِي ـ د، ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٦٤ ـ سُحْماتا ـ د، ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٦٥ ـ المَنْصُورَة [عكا] ـ أ، مطلع تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨

٦٦ ـ تَرْبِيخا ـ أ، مطلع تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨

٦٧ ـ سُرُوح ـ أ، مطلع تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨

٦٨ ـ النبي رُوبِين ـ أ، مطلع تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨

٦٩ ـ إِقْرِت ـ أ، مطلع تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨

٧٠ ـ الفَرَّاضِيَّة ـ أ، شباط / فبراير ١٩٤٩

٧١ ـ كَفْر عِنان ـ أ، شباط / فبراير ١٩٤٩

٧٢ ـ الشُّونَة ـ غير معروف

٧٣ ـ ياقُوق ـ أيار / مايو ١٩٤٨ (؟)

٧٤ ـ القُدَيْرِيَّة ـ د / أ، ٤ أيار / مايو ١٩٤٨

٧٥ ـ عَرَب السُّيّاد ـ (؟) د / أ، ٤ أيار / مايو ١٩٤٨

٧٦ ـ الزَّنْغَرِيَّة ـ د / أ، ٤ أيار / مايو ١٩٤٨

٧٧ ـ عَرَب الشَّمَالِنَة ـ د / أ، ٤ أيار / مايو ١٩٤٨

الجليل الغربي

٧٨ ـ البَصَّة ـ د / أ، ١٤ أيار / مايو ١٩٤٨

٧٩ ـ الزِّيب ـ د، ١٤ أيار / مايو ١٩٤٨

٨٠ ـ التَّل ـ د، ٢١ أيار / مايو ١٩٤٨

٨١ ـ الكابْرِي ـ ج / د، ٥، ٢١ أيار / مايو ١٩٤٨

٨٢ ـ النَّهر ـ د، ٢١ أيار / مايو ١٩٤٨

٨٣ ـ أُمّ الفَرَج ـ د، ٢١ أيار / مايو ١٩٤٨

٨٤ ـ الغابِسِيَّة ـ أ، أيار / مايو ١٩٤٨، أ، ١٩٤٩

٨٥ ـ عَمْقا ـ د، ١٠ ـ ١١ تموز / يوليو ١٩٤٨

٨٦ ـ كُوَيْكات ـ د، ١٠ تموز / يوليو ١٩٤٨

٨٧ ـ السُّمَيْرِيَّة ـ د، ١٤ أيار / مايو ١٩٤٨

٨٨ ـ المَنْشِيَّة ـ د، ١٤ أيار / مايو ١٩٤٨

٨٩ ـ البِرْوَة ـ د، ١١ حزيران / يونيو ١٩٤٨ (؟)

٩٠ ـ الدامُون ـ د، ١٥ ـ ١٦ تموز / يوليو ١٩٤٨

٩١ ـ الرُّوَيْس ـ د، ١٥ ـ ١٦ تموز / يوليو ١٩٤٨

الجليل الأدنى وأودية الأردن وجزريل وبيت شئان [بيسان]

٩٢ ـ المَجْدَل ـ د، و، ٢٢ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٩٣ ـ غُوَيْر أبو شُوشَة ـ و، ٢١ و ٢٨ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٩٤ ـ حِطِّين ـ ج، د، ١٦ ـ ١٧ تموز / يوليو ١٩٤٨

٩٥ ـ نِمْرِين ـ (؟) ج، د، ١٦ ـ ١٧ تموز / يوليو ١٩٤٨

٩٦ ـ لُوبْيا ج، د، ١٦ ـ ١٧ تموز / يوليو ١٩٤٨

٩٧ ـ خِرْبَة ناصِر الدِين ـ د، و، ج، ١٢ و٢٣ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٩٨ ـ (عَرَب) طَبَرِيَّة ـ د، ١٨ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٩٩ ـ خِرْبَة المَنارَة ـ د، مطلع آذار / مارس ١٩٤٨

١٠٠ ـ الشَّجَرَة ـ د، ٦ أيار / مايو ١٩٤٨

١٠١ ـ كَفْر سَبْت ـ و، ٢٢ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٠٢ ـ السَّمْرا ـ و، ٢١ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٠٣ ـ سَمَخْ ـ د، ٢٨ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٠٤ ـ العُبَيْدِيَّة ـ ج، ٥ آذار / مارس ١٩٤٨

١٠٥ ـ مَعْذَر ـ ب، ٦ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٠٦ ـ حَدَثا ـ ب، ٦ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٠٧ ـ عَوْلَم ـ ب، ٦ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٠٨ ـ سِيرِين ـ ب، ٦ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٠٩ ـ الطِّيرَة [بيسان] ـ هـ، ١٥ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١١٠ ـ إنْدُور ـ و، د، ٢٤ أيار / مايو ١٩٤٨

١١١ ـ دَنَّة ـ أ، ٢٨ أيار / مايو ١٩٤٨

١١٢ ـ البِيرَة ـ و، ١٦ أيار / مايو ١٩٤٨

١١٣ ـ يُبلَى ـ و، ١٦ أيار / مايو ١٩٤٨

١١٤ ـ جَبُّول ـ و / ج، ١٨ أيار / مايو ١٩٤٨

١١٥ ـ كَوْكَب الهَوا ـ د، ١٦ أيار / مايو ١٩٤٨

١١٦ ـ عرب الصُّبَيْح [الناصرة] ـ و، ١٩ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١١٧ ـ المُرَصَّص ـ و، ١٦ أيار / مايو ١٩٤٨

١١٨ ـ كَفْرَة ـ و، ١٦ أيار / مايو ١٩٤٨

١١٩ ـ الحَمِيدِيَّة ـ و، ١٢ أيار / مايو ١٩٤٨

١٢٠ ـ قُومْيَة ـ ج، ٢٦ آذار / مارس ١٩٤٨

١٢١ ـ زِرْعين ـ د، ٢٨ أيار / مايو ١٩٤٨

١٢٢ ـ المَزار ـ د، ٣٠ أيار / مايو ١٩٤٨

١٢٣ ـ نُورِس ـ د / أ، ٢٩ ـ ٣٠ أيار / مايو ١٩٤٨

١٢٤ ـ خِرْبَة الجَوْفَة ـ (؟) و، ١٢ أيار / مايو ١٩٤٨

١٢٥ ـ تَلّ الشَّوْك ـ (؟) و، ١٢ أيار / مايو ١٩٤٨

١٢٦ ـ بَيْسان ـ د، و، ١٢ أيار / مايو ١٩٤٨

١٢٧ ـ الأَشْرَفِيَّة ـ (؟) و، ١٢ أيار / مايو ١٩٤٨

١٢٨ ـ فَرْوَنَة ـ د، ١١ أيار / مايو ١٩٤٨

١٢٩ ـ السامِرِيَّة ـ د، ٢٧ أيار / مايو ١٩٤٨

١٣٠ ـ [عَرَب] العَرِيضَة ـ و، ٢٠ أيار / مايو ١٩٤٨

١٣١ ـ عَرَب الخُنَيْزِير ـ و، ٢٠ أيار / مايو ١٩٤٨

١٣٢ ـ عَرَب الصَّفا ـ و، ٢٠ أيار / مايو ١٩٤٨

١٣٣ ـ عرب الزَّرّاعَة ـ (؟) و، ٢٠ أيار / مايو ١٩٤٨

١٣٤ ـ عَرَب الغَزّاوِيَّة ـ (؟) و، ٢٠ أيار / مايو ١٩٤٨

١٣٥ ـ عَرَب البَواطي ـ (؟) و، ١٦ أو ٢٠ أيار / مايو ١٩٤٨

١٣٦ ـ عَرَب البَشَاتْوَة ـ و، ١٦ أيار / مايو ١٩٤٨

١٣٧ ـ المُجَيْدِل ـ د، ١٥ تموز / يوليو ١٩٤٨

١٣٨ ـ مِعْلُول ـ د، ١٥ تموز / يوليو ١٩٤٨

١٣٩ ـ صَفُّورِيَّة ـ د، ١٦ تموز / يوليو ١٩٤٨

١٤٠ ـ [قرية] بَيْت لَحْم [الجليلية] ـ د، نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٤١ ـ والدهيم (أم العَمَد) ـ د، نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٤٢ ـ خِرْبَة رأس عَلي ـ غير معروف

١٤٣ ـ ياجُور ـ د، و، ٢٥ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٤٤ ـ بَلَد الشيخ ـ د، و، ٢٥ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٤٥ ـ عَرَب الغَوارِنَة ـ (؟) هـ، د، منتصف نيسان / أبريل ١٩٤٨

مرتفعات إفرايم (راموت منشيه [صبّارين]) ومنطقة ميشمار هعميك [أبو شوشة]

١٤٦ ـ وادي عارَة ـ ج، ٢٧ شباط / فبراير ١٩٤٨

١٤٧ ـ اللجُّون ـ د، ٣٠ أيار / مايو ١٩٤٨ (؟)

١٤٨ ـ المَنْسِي (عرب بَنِيها) ـ د، ١٢ ـ ١٣ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٤٩ ـ النَّغْنَغِيَّة ـ د، ١٢ ـ ١٣ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٥٠ ـ الغُبَيَّة الفَوْقا ـ د، ٨ ـ ٩ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٥١ ـ الغُبَيَّة التَّحْتا ـ د، ٨ ـ ٩ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٥٢ ـ أبو شُوشَة [حيفا] ـ د، ٩ ـ ١٠ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٥٣ ـ أبو زُرَيْق ـ د، ١٢ ـ ١٣ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٥٤ ـ قِيرَة وقامُون ـ هـ، (؟) أواخر آذار / مارس ١٩٤٨

١٥٥ ـ الكَفْرَيْن ـ د، ١٢ ـ ١٣ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٥٦ ـ البُطَيْمات ـ ج، (؟) أيار / مايو ١٩٤٨

١٥٧ ـ أُم الشَّوْف ـ د، ١٢ ـ ١٤ أيار / مايو ١٩٤٨

١٥٨ ـ خُبَّيْزَة ـ د، ١٢ ـ ١٤ أيار / مايو ١٩٤٨

١٥٩ ـ صَبَّارِين ـ د، ١٢ ـ ١٤ أيار / مايو ١٩٤٨

١٦٠ ـ السِّنْديانَة ـ د، ١٢ ـ ١٤ أيار / مايو ١٩٤٨

١٦١ ـ بُرَيْكَة ـ و، ٥ أيار / مايو ١٩٤٨

١٦٢ ـ داليَة الرَّوْحاء هـ / د، أواخر آذار / مارس ١٩٤٨

١٦٣ ـ الرِّيحانِيَّة ـ غير معروف

١٦٤ ـ أُم الزِّينات ـ غير معروف

١٦٥ ـ خِرْبَة قُمْبازَة ـ أيار / مايو ١٩٤٨ (؟)

١٦٦ ـ عَيْن غَزال ـ د، ٢٤ ـ ٢٦ تموز / يوليو ١٩٤٨

١٦٧ ـ إجْزِم ـ د، ٢٤ ـ ٢٦ تموز / يوليو ١٩٤٨

١٦٨ ـ جَبَع ـ د، ٢٤ ـ ٢٦ تموز / يوليو ١٩٤٨

١٦٩ ـ المَزار ـ و، ١٥ تموز / يوليو ١٩٤٨

١٧٠ ـ عَيْن حَوْض ـ و، ١٥ تموز / يوليو ١٩٤٨

١٧١ ـ قَنِّير ـ و، ج، ٢٥ نيسان / أبريل ١٩٤٨

السهل الساحلي الشمالي

١٧٢ ـ (عرب) حَيْفا ـ د، ب، ٢١ نيسان / أبريل ـ ١ أيار / مايو ١٩٤٨

١٧٣ ـ الطِّيرَة [حيفا] ـ د، ١٦ تموز / يوليو ١٩٤٨

١٧٤ ـ الصَّرَفَنْد ـ د، و، ١٦ تموز / يوليو ١٩٤٨

١٧٥ ـ كَفْر لاَم ـ د، و، ١٦ تموز / يوليو ١٩٤٨

١٧٦ ـ الطَّنْطُورة ـ د، أ، ٢١ أيار / مايو ١٩٤٨

١٧٧ ـ قِيسارْيَة ـ أ، ١٥ شباط / فبراير ١٩٤٨

١٧٨ ـ خِرْبَة السَّرْكَس ـ أ، ١٥ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٧٩ ـ (عَرَب ظَهْرَة) الضُّمَيْرِي ـ أ، ١٠ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٨٠ ـ عَرَب الفُقَراء ـ أ، ١٠ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٨١ ـ عَرَب النُّفَيْعات ـ أ، ١٠ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٨٢ ـ وادي الحوارث ـ د، ج، ١٥ آذار / مارس ١٩٤٨

١٨٣ ـ رَمْل زَيْتا ـ غير معروف

١٨٤ ـ خِرْبَة المَنْشِيَّة ـ ج، ١٥ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٨٥ ـ خِرْبَة زَلَفَة ـ ج، ١٥ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٨٦ ـ وادي قَبّاني ـ غير معروف

١٨٧ ـ قاقُون ـ د، ٥ حزيران / يونيو ١٩٤٨

١٨٨ ـ أُم خالِد ـ غير معروف

١٨٩ ـ خِرْبَة بَيْت لِيد ـ ج، ٥ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٩٠ ـ بِرْكَة رَمَضان ـ غير معروف

١٩١ ـ مِسْكَة ـ أ، ١٥ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٩٢ ـ تَبْصُر ـ (خربة عزون) ـ ج، أ، ٣ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٩٣ ـ كَفْر سابا ـ د، ١٥ أيار / مايو ١٩٤٨

١٩٤ ـ بيار عَدَس ـ د، ١٢ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٩٥ ـ الحَرَم (سيّدنا علي) ـ ج، ٣ شباط / فبراير ١٩٤٨

١٩٦ ـ جَلِيل ـ ج، ٣ نيسان / أبريل ١٩٤٨

١٩٧ ـ عَرَب أبو كِشْك ـ ج، و، ٣٠ آذار / مارس ١٩٤٨

١٩٨ ـ عَرَب السَّوالِمَة ـ ج، و، ٣٠ آذار / مارس ١٩٤٨

١٩٩ ـ المِرّ ـ ج، شباط / فبراير ١٩٤٨

٢٠٠ ـ الشَّيْخ مُوَنِّس ـ د / أ، ٣٠ آذار / مارس ١٩٤٨

٢٠١ ـ راس العَيْن ـ د، ١٣ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٠٢ ـ مَجْدَل يابا ـ د، ١٣ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٠٣ ـ فَجَّة ـ هـ، ١٥ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٠٤ ـ الجَمّاسِين ـ ج، ١٧ آذار / مارس ١٩٤٨

٢٠٥ ـ المَسْعُودِيَّة (صُمَّيْل) ـ ج، ٢٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧

٢٠٦ ـ سارُونَة ـ غير معروف

٢٠٧ ـ يافا ـ د، أواخر نيسان / أبريل ـ مطلع أيار / مايو ١٩٤٨

السهل الساحلي الأدنى وطرق شمال النقب

٢٠٨ ـ سَلَمَة ـ د، ٢٥ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٢٠٩ ـ الخَيْرِيَّة ـ د، ٢٥ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٢١٠ ـ المُزَيْرِعَة ـ غير معروف

٢١١ ـ قُولَة ـ د، ١٠ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢١٢ ـ رَنتيَّة ـ د، ٢٨ نيسان / أبريل ١٩٤٨؛ د، ١٠ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢١٣ ـ اليَهودِيَّة (العباسية ـ يافا) ـ د، ٤ أيار / مايو ١٩٤٨

٢١٤ ـ ساقِيَة ـ د، ٢٥ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٢١٥ ـ يازُور ـ و، د، ١ أيار / مايو ١٩٤٨

٢١٦ ـ الطِّيرَة [يافا] ـ د، ١٠ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢١٧ ـ وِيلهَلما ـ د، ١٠ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢١٨ ـ كَفْر عانَة ـ د، ٢٥ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٢١٩ ـ بَيْت دَجَن ـ و، ٢٥ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٢٢٠ ـ السافِرِيَّة ـ غير معروف

٢٢١ ـ دَيْر طَرِيف ـ د، ١٠ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٢٢ ـ بَيْت نَبالا ـ ب، ١٣ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٢٣ ـ جَنْداس ـ غير معروف

٢٢٤ ـ الحَدِيثَة ـ د، ١٢ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٢٥ ـ صَرَفَنْد العَمار ـ غير معروف

٢٢٦ ـ اللُّد ـ أ / د، ١٠ ـ ١٣ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٢٧ ـ الرَّمْلَة ـ أ / د، ١٠ ـ ١٣ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٢٨ ـ دَيْر أبو سَلاَمَة ـ د، ١٣ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٢٩ ـ خِرْبَة الضُّهَيْرِيَّة ـ د، ١٠ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٣٠ ـ جِمْزُو ـ د، ١٠ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٣١ ـ خِرْبَة زَكَرِيَّا ـ د، و، ١٢ ـ ١٣ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٣٢ ـ دانيال ـ د، ١٠ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٣٣ ـ أبو الفَضْل ـ و، ٩ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٣٤ ـ صَرَفَنْد الخَراب ـ ج، ٢٠ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٢٣٥ ـ شِلْتا ـ د، ١٥ ـ ١٦ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٣٦ ـ البُرْج ـ د، ١٥ ـ ١٦ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٣٧ ـ بير مَعِين ـ د، ١٥ ـ ١٦ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٣٨ ـ بَيْت شَنَّة ـ (؟) د، ١٥ ـ ١٦ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٣٩ ـ سَلْبِيت د، ١٥ ـ ١٦ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٤٠ ـ القُباب ـ د، ١٥ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٤١ ـ بَرْفِيليَة ـ د، ١٤ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٤٢ ـ خَرُّوبَة ـ د، ١٢ ـ ١٥ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٤٣ ـ الكُنَيِّسَة ـ د، ١٠ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٤٤ ـ عِنَّابَة ـ د، ١٠ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٤٥ ـ البَرِّيَّة ـ د، ١٠ ـ ١٣ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٤٦ ـ أبو شُوشَة [الرملة] ـ د، ١٤ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٤٧ ـ النَّعاني ـ ج، ١٤ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٤٨ ـ بير سالِم ـ د، ٩ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٤٩ ـ وادي حُنَيْن ـ و، ١٧ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٢٥٠ ـ زَرْنُوقَة ـ أ، ٢٧ ـ ٢٨ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٥١ ـ القُبَيْبَة ـ أ، ٢٧ ـ ٢٨ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٥٢ ـ عاقِر ـ د، ٦ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٥٣ ـ النبي رُوبِين ـ أ، ١ حزيران / يونيو ١٩٤٨

٢٥٤ ـ عرب صقرير ـ د، ٢٥ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٥٥ ـ بِيْنَة ـ د / أ، ٤ حزيران / يونيو ١٩٤٨

٢٥٦ ـ المَغار ـ د، ١٨ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٥٧ ـ بَشِّيت ـ د، ١٣ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٥٨ ـ قَطْرَة ـ د، ١٧ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٥٩ ـ صَيْدُون ـ غير معروف

٢٦٠ ـ المَنْصُورَة [يافا] ـ د، ٢٠ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٢٦١ ـ خُلْدَة ـ د، ٦ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٢٦٢ ـ شَحْمَة ـ و، ١٤ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٦٣ ـ المُخَيْزِن ـ د، ٢٠ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٢٦٤ ـ سَجَد ـ غير معروف

٢٦٥ ـ قَزازَة ـ و، ٩ ـ ١٠ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٦٦ ـ رجِلْيا ـ و، ٩ ـ ١٠ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٦٧ ـ الخَيْمَة ـ غير معروف

٢٦٨ ـ الحورانِيَّة ـ غير معروف

٢٦٩ ـ التِّينَة ـ د، ٨ ـ ٩ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٧٠ ـ إدْنِبَّة ـ و، ٩ ـ ١٠ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٧١ ـ مُغَلِّس ـ و، ٩ ـ ١٠ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٧٢ ـ البُرَيْج ـ غير معروف

٢٧٣ ـ المَسْمِيَّة الكبيرة ـ د، ٨ ـ ٩ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٧٤ ـ المَسْمِيَّة الصغيرة ـ د، ٨ ـ ٩ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٧٥ ـ قَسْطِينَة ـ د، و، ٩ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٧٦ ـ تَلّ التُّرْمُس ـ غير معروف

٢٧٧ ـ ياصُور ـ غير معروف

٢٧٨ ـ البَطَانِي الشَّرْقِي ـ د، ١٣ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٧٩ ـ البَطَانِي الغَرْبِي ـ (؟) د، ١٣ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٨٠ ـ بَرْقَة ـ د، ١٣ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٨١ ـ إسْدُود ـ د، ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٢٨٢ ـ بَيْت دَرَاس ـ د، ١١ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٨٣ ـ السَّوافِير الشمالية ـ ج، ١٨ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٨٤ ـ السَّوافِير الغربية ـ ج، ١٨ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٨٥ ـ السَّوافِير الشرقية ـ (؟) ج، ١٨ أيار / مايو ١٩٤٨

٢٨٦ ـ حمامة ـ د، ٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨

٢٨٧ ـ جُولِس ـ د، ١١ حزيران / يونيو ١٩٤٨

٢٨٨ ـ عِبْدِس ـ د، ٨ ـ ٩ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٨٩ ـ الجَلَدِيَّة ـ غير معروف

٢٩٠ ـ بِعْلِين ـ غير معروف

٢٩١ ـ بَرْقُوسْيا ـ غر معروف

٢٩٢ ـ تلّ الصافي ـ د، ٩ ـ ١٠ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٩٣ ـ دَيْر الدُبّان ـ د، ٢٣ ـ ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٢٩٤ ـ عَجُّور ـ د، ٢٣ ـ ٢٤ تموز / يوليو ١٩٤٨

٢٩٥ ـ زَكَرِيّا ـ أ، حزيران / يونيو ١٩٥٠

٢٩٦ ـ رَعْنا ـ د، ٢٢ ـ ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٢٩٧ ـ زِكْرِين ـ د، ٢٢ ـ ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٢٩٨ ـ صُمِّيل ـ غير معروف

٢٩٩ ـ زَيْتا ـ د، ١٧ ـ ١٨، تموز / يوليو ١٩٤٨

٣٠٠ ـ جُسَيْر ـ د، ١٧ ـ ١٨ تموز / يوليو ١٩٤٨

٣٠١ ـ حَتّا ـ د، ١٧ ـ ١٨ تموز / يوليو ١٩٤٨

٣٠٢ ـ كَرَتِيّا ـ د، ١٧ ـ ١٨ تموز / يوليو ١٩٤٨

٣٠٣ ـ بَيْت عَفّا ـ غير معروف

٣٠٤ ـ كَوكَبا ـ و، ١٢ أيار / مايو ١٩٤٨

٣٠٥ ـ بَيْت طِيما ـ د، ١٨ ـ ١٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٠٦ ـ المَجْدَل (عسقلان) ـ د، ٤ ـ ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨؛ ١٩٥١

٣٠٧ ـ الجُورَة ـ د، ٤ ـ ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨

٣٠٨ ـ خِرْبَة الخِصاص ـ د، ٤ ـ ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨

٣٠٩ ـ نِعِلْيا ـ د، ٤ ـ ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨

٣١٠ ـ بَرْبَرَة ـ د، ٤ ـ ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨

٣١١ ـ الجِيَّة ـ د، ٤ ـ ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨

٣١٢ ـ بَيْت جِرْجا ـ غير معروف

٣١٣ ـ دَيْر سُنَيْد ـ غير معروف

٣١٤ ـ دِمْرَة ـ غير معروف

٣١٥ ـ نَجْد ـ أ، ١٢ أيار / مايو ١٩٤٨

٣١٦ ـ سِمْسِم ـ أ، ١٢ أيار / مايو ١٩٤٨

٣١٧ ـ حُلَيْقات ـ و، ١٢ أيار / مايو ١٩٤٨

٣١٨ ـ بُرَيْر ـ د، ١٢ أيار / مايو ١٩٤٨

٣١٩ ـ الفالُوجَة ـ أ، شباط / فبراير ـ آذار / مارس ١٩٤٩

٣٢٠ ـ عِراق المَنْشِيَّة ـ أ، شباط / فبراير ـ آذار / مارس ١٩٤٩

٣٢١ ـ كُدْنا ـ د، ٢٢ ـ ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٢٢ ـ بَيْت جِبْرِين ـ د، ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٢٣ ـ القُبَيْبَة ـ د، ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٢٤ ـ الدَّوايمَة ـ أ / د، ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٢٥ ـ دَيْر نَحّاس ـ د، ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٢٦ ـ خِرْبَة أُم بُرْج ـ غير معروف

رواق القدس

٣٢٧ ـ دَيْر محَيْسِن ـ د، ٦ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٣٢٨ ـ بَيْت جِيز ـ د، ٢٠ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٣٢٩ ـ بَيْت سُوسِين ـ د، ٢٠ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٣٣٠ ـ عِسْلِين ـ د، ١٨ تموز / يوليو ١٩٤٨

٣٣١ ـ إشْوِع ـ د، ١٨ تموز / يوليو ١٩٤٨

٣٣٢ ـ صَرْعَة ـ د، ١٨ تموز / يوليو ١٩٤٨

٣٣٣ ـ دَيْر رافَات ـ د، ١٨ تموز / يوليو ١٩٤٨

٣٣٤ ـ عَرْتُوف ـ د، ١٨ تموز / يوليو ١٩٤٨

٣٣٥ ـ دَيْر آبان ـ د، ١٩ ـ ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٣٦ ـ بَيْت مَحْسِير ـ د، ١٠ ـ ١١ أيار / مايو ١٩٤٨

٣٣٧ ـ دَيْر أيُّوب ـ د، نيسان / أبريل ١٩٤٨

٣٣٨ ـ كَسْلا ـ د، ١٧ ـ ١٨ تموز / يوليو ١٩٤٨

٣٣٩ ـ دَيْر الهَوا ـ د، ١٩ ـ ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٤٠ ـ سُفْلى ـ د، ١٩ ـ ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٤١ ـ جَرَش ـ د، ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٤٢ ـ بَيْت نتيِّف ـ د، ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٤٣ ـ بَيْت عِطاب ـ د، ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٤٤ ـ بَيْت أُم المَيْس ـ (؟) د، ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٤٥ ـ سارِيس ـ د ،١٦ ـ ١٧ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٣٤٦ ـ عَلاّر ـ د، ٢٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٤٧ ـ راس أبو عَمّار ـ د، ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٤٨ ـ القَبُو ـ د، ٢٢ ـ ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٤٩ ـ الوَلَجَة ـ د، ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٥٠ ـ خِرْبَة العُمُور ـ (؟) د، ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٥١ ـ دَيْر الشَّيْخ ـ (؟) د، ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٥٢ ـ عَقُّور ـ د، ١٣ ـ ١٤ تموز / يوليو ١٩٤٨

٣٥٣ ـ صُوبا ـ د، ١٣ تموز / يوليو ١٩٤٨

٣٥٤ ـ صَطاف ـ د، ١٣ ـ ١٤ تموز / يوليو ١٩٤٨

٣٥٥ ـ الجُورَة ـ غير معروف

٣٥٦ ـ القَسْطَل ـ د، ٣ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٣٥٧ ـ بَيْت نَقُّوبا ـ د، مطلع نيسان / أبريل ١٩٤٨

٣٥٨ ـ بَيْت ثُول ـ غير معروف

٣٥٩ ـ قالُونيا ـ د، ٣ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٣٦٠ ـ عَيْن كارِم ـ د ، ١٠ و٢١ نيسان / أبريل ١٩٤٨؛ د، ١٦ تموز / يوليو ١٩٤٨

٣٦١ ـ المالِحَة ـ و، ٢١ نيسان / أبريل ١٩٤٨؛ د، ١٥ تموز / يوليو ١٩٤٨

٣٦٢ ـ دَيْر ياسِين ـ د / أ، ٩ ـ ١٠ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٣٦٣ ـ لِفْتا ـ د، كانون الثاني / يناير ١٩٤٨

النقب

٣٦٤ ـ الجَمَّامَة ـ د، ٢٢ أيار / مايو ١٩٤٨

٣٦٥ ـ عَرَب الجُبَارات ـ غير معروف

٣٦٦ ـ هُوج ـ أ، ٣١ أيار / مايو ١٩٤٨

٣٦٧ ـ المُحَرَّقَة ـ د، ٢٥ أيار / مايو ١٩٤٨

٣٦٨ ـ كَوْفَخَة ـ د، ٢٥ أيار / مايو ١٩٤٨

٣٦٩ ـ بِئر السَبْع ـ د / أ، ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

الخريطة رقم ٣

بيان المصطلحات

وُضعت الأسماء العبرية للمستعمرات أولاً، وتبعها الاسم العربي السابق للموقع أو الموقع الأقرب وتاريخ إنشاء المستعمرة.

١ ـ بيت ليحم هَجليليت ـ بيت لحم [الجليل] ـ نيسان / أبريل ١٩٤٨

٢ ـ شلوحوت ـ الأَشْرَفِيَّة ـ حزيران / يونيو ١٩٤٨

٣ ـ رشافيم ـ الأَشْرَفِيَّة ـ حزيران / يونيو ١٩٤٨

٤ ـ رَموت مِنشِيه ـ داليَة الرَّوْحاء ـ تموز / يوليو ١٩٤٨

٥ ـ بامافاك (بعامافاك، آلوني آبا) ـ والدهيم [أم العَمَد] ـ أيار / مايو ١٩٤٨

٦ ـ بيرور حايل ـ بُرَيْر ـ أيار / مايو ١٩٤٨

٧ ـ شمرات ـ جنوبي السُّمَيْرِيَّة ـ أيار / مايو ١٩٤٨

٨ ـ هحوتريم ـ الطِّيرَة [حيفا] ـ حزيران / يونيو ١٩٤٨

٩ ـ نحشوليم ـ الطَّنْطُورة ـ حزيران / يونيو ١٩٤٨

١٠ ـ عين دور ـ كفر مصر ـ حزيران / يونيو ١٩٤٨

١١ ـ نيتسر (سيريني) ـ بِير سالِم ـ حزيران / يونيو ١٩٤٨

١٢ ـ تيموريم ـ مَعْلُول ـ حزيران / يونيو ١٩٤٨

١٣ ـ هبونيم (كفار هنسي) ـ مَنْصُورَة الخَيْط ـ تموز / يوليو ١٩٤٨

١٤ ـ يِسودوت ـ أُم كَلْخَة ـ تموز / يوليو ١٩٤٨

١٥ ـ رغافيم ـ البُطَيْمات (تموز / يوليو ١٩٤٨)، انتقلت إلى قَنِّير ـ ١٩٤٩

١٦ ـ يزرعيل ـ زِرْعين ـ آب / أغسطس ١٩٤٨

١٧ ـ غلبواع ـ زِرْعين ـ تموز / يوليو ١٩٤٨

١٨ ـ ساعر ـ الزِّيب ـ آب / أغسطس ١٩٤٨

١٩ ـ بِعيروت يتسحاك ـ ويلهلما ـ آب / أغسطس ١٩٤٨

٢٠ ـ بني عطروت ـ ويلهلما ـ آب / أغسطس ١٩٤٨

٢١ ـ ماهاني يسرائيل ـ ويلهلما ـ آب / أغسطس ١٩٤٨

٢٢ ـ يفتاح ـ جاحُولا ـ آب / أغسطس ١٩٤٨

٢٣ ـ نورديا ـ خِرْبَة بَيْت لِيد ـ آب / أغسطس ١٩٤٨

٢٤ ـ أوديم ـ وادي الفَالِق ـ آب / أغسطس ١٩٤٨

٢٥ ـ غازيت ـ الطِّيرَة [بيسان] ـ أيلول / سبتمبر ١٩٤٨

٢٦ ـ عزاريا ـ [وادي] البَرِّيَّة ـ أيلول / سبتمبر ١٩٤٨ (أعيد إنشاؤها في سنة ١٩٤٩)

٢٧ ـ هغوشريم ـ المَنْصُورَة ـ أيلول / سبتمبر ١٩٤٨

٢٨ ـ لهاغشاما (بيت مئير) ـ بَيت مَحْسِير ـ أيلول / سبتمبر ١٩٤٨ (أعيد إنشاؤها في سنة ١٩٥٠)

٢٩ ـ أميليم ـ أبو شُوشَة ـ أيلول / سبتمبر ١٩٤٨

٣٠ ـ غعتون ـ خِرْبَة جِدِّين ـ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣١ ـ كيسالون ـ كَسْلا ـ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨ (أعيد إنشاؤها في سنة ١٩٥٢)

٣٢ ـ تسوفا ـ صُوبا ـ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٣ ـ هرئيل ـ بَيْت جِيز ـ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٤ ـ تل شاحَر ـ خربة بَيْت فار ـ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨

٣٥ ـ رفاديم ـ الخَيْمَة ـ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٨

٣٦ ـ بستان هغليل ـ السُّمَيْرِيَّة ـ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨

٣٧ ـ مشمار دافيد ـ خُلْدَة ـ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨

٣٨ ـ تسرعا ـ صَرْعَة ـ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨

٣٩ ـ نوريت ـ نُورِس ـ ١٩٤٨

٤٠ ـ رمات رازيئيل ـ بَيْت أُم المَيْس ـ ١٩٤٨

٤١ ـ غيئاليا ـ شمالي يُبْنى ـ ١٩٤٨

٤٢ ـ بيت إلعازاري ـ جنوبي عاقِر ـ ١٩٤٨

٤٣ ـ كفار عكرون ـ عاقِر ـ ١٩٤٨

٤٤ ـ شوريش ـ سارِيس ـ ١٩٤٨

٤٥ ـ بيت هعيمك ـ كُوَيْكات ـ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩

٤٦ ـ نتيفا ـ المُخَيْزِن ـ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩

٤٧ ـ يسعور ـ البِرْوَة ـ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩

٤٨ ـ بيتست بيت (كفار روش هنكرا) ـ البَصَّة ـ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩

٤٩ ـ سفسوفاه ـ صَفْصاف ـ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩

٥٠ ـ مفكيعيم ـ بَرْبَرَة ـ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩

٥١ ـ سعسع ـ سَعْسَع ـ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩

٥٢ ـ كابري ـ الكابْرِي ـ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩

٥٣ ـ لوحمي هغيتأوت ـ السُّمَيْرِيَّة ـ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩

٥٤ ـ بيت هعرفاه ـ الزِّيب ـ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩

٥٥ ـ إرغون كابلان ـ اللَّجُّون ـ كانون الثاني / يناير ١٩٤٩

٥٦ ـ تأكوماه ـ المُحَرَّقَة ـ ١٩٤٩

٥٧ ـ مغدال ـ غاد (أشكلون) المَجْدَل ـ ١٩٤٩

٥٨ ـ بيت نتيف (نتيف هلامند) ـ بيت نتِّيف ـ ١٩٤٩

٥٩ ـ القبيبة ـ القُبَيْبَة ـ ١٩٤٩ (أعيد إنشاؤها في سنة ١٩٥٥ وسُميت "لخيش")

٦٠ ـ غيئا ـ الجِيَّة ـ ١٩٤٩

٦١ ـ هوديّا ـ جُولِس ـ ١٩٤٩

٦٢ ـ عين تسوريم (دغانيم) ـ السَّوافِير الغربية ـ ١٩٤٩

٦٣ ـ مسّوؤت يتسحاق (عين تسوريم) ـ السَّوافِير الشرقية ـ ١٩٤٩

٦٤ ـ شفير (مسّوؤت يتسحاق) ـ السَّوافِير الشرقية ـ ١٩٤٩

٦٥ ـ غفعاتي ـ بَيْت دَرَاس ـ ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠

٦٦ ـ عروغوت ـ تَلّ التُّرْمُس ـ ١٩٤٩

٦٧ ـ نحاليم ـ شمالي طريق بتاح تكفا ـ ١٩٤٨

٦٨ ـ جناتون ـ شرقي اللِّد ـ ١٩٤٩

٦٩ ـ عزريكام ـ البَطَانِي الغَرْبي ـ ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠

٧٠ ـ يحيئيل (كفار أحيم) ـ قَسْطِينَة ـ ١٩٤٩

٧١ ـ كيريم ريعيم (بني ريعيم) ـ المَسْمِيَّة الكبيرة ـ ١٩٤٩

٧٢ ـ مسميَّة بِتْ (مسميَّة شلوم) ـ المَسْمِيَّة الصغيرة ـ ١٩٤٩

٧٣ ـ كفار دانيئيل ـ دانيال ـ ١٩٤٩

٧٤ ـ غَنِّي يوحنان ـ شرقي عاقِر ـ ١٩٤٩

٧٥ ـ يفنه ـ يِبْنَة ـ ١٩٤٩

٧٦ ـ كدرون ـ قَطْرَة ـ ١٩٤٩

٧٧ ـ نتيفوت ـ عَرَب صُقْرِير ـ ١٩٤٩

٧٨ ـ إشتاؤول ـ عِسْلِين / إشْوَع ـ ١٩٤٩

٧٩ ـ بنَيَّا ـ شمالي بَشِّيت ـ ١٩٤٩

٨٠ ـ بيت نكوفا ـ بَيْت نَقُّوبا ـ ١٩٤٩

٨١ ـ أورا ـ الجُورَة ـ ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠

٨٢ ـ مناحت ـ المَالِحَة ـ ١٩٤٩

٨٣ ـ بيت زايت ـ خِرْبَة خُرَيْش ـ ١٩٤٩

٨٤ ـ مشئان (مشمار أَيَلون) ـ القُباب ـ ١٩٤٩

٨٥ ـ كفار هنغيد ـ القُبَيْبَة ـ ١٩٤٩

٨٦ ـ هتسوفيم دالت ـ النبي رُوبين ـ ١٩٤٩

٨٧ ـ ستريّا ـ أبو الفَضْل ـ ١٩٤٩

٨٨ ـ حديد ـ الحَدِيثَة ـ ١٩٤٩

٨٩ ـ نُبالا (بيت نحميا) ـ بَيْت نَبالا ـ ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠

٩٠ ـ تسفريا ـ السافِرِيَّة ـ ١٩٤٩

٩١ ـ بيت دغان ـ بيت دَجَن ـ ١٩٤٨

٩٢ ـ أزور ـ يازُور ـ ١٩٤٨

٩٣ ـ أبو كبير ـ أبو كبير ـ ١٩٤٩

٩٤ ـ بيت عريف ـ دَيْر طَرِيف ـ ١٩٤٩ (أعيد إنشاؤها في سنة ١٩٥١)

٩٥ ـ طيرت يهودا ـ الطيرَة [طيرة دندن] ـ ١٩٤٩

٩٦ ـ يهود ـ اليَهودِيَّة [العباسية ـ يافا] ـ ١٩٤٨

٩٧ ـ رناتيا ـ رَنْتِيَة ـ ١٩٤٩

٩٨ ـ مزور ـ المُزَيْرِعَة ـ ١٩٤٩

٩٩ ـ نحشونيم ـ مَجْدَل يابا ـ ١٩٤٩

١٠٠ ـ مغدال يافو ـ مَجْدَل يابا ـ ١٩٤٩

١٠١ ـ لهفوت حفيفا ـ غربي جَتّ ـ ١٩٤٩

١٠٢ ـ كفار تروما ن ـ غربي بَيْت نَبالا ـ ١٩٤٩

١٠٣ ـ مشمار هشفعا ـ بيت دَجَن ـ ١٩٤٩

١٠٤ ـ مغشيميم ـ غربي رَنْتِيَّة ـ ١٩٤٩

١٠٥ ـ يارهيف ـ شرقي جَلْجُولْيَة ـ ١٩٤٩

١٠٦ ـ هكراميم ـ كَفْر سابا ـ ١٩٤٩

١٠٧ ـ عين كارم ـ عَيْن كارِم ـ ١٩٤٩

١٠٨ ـ ريشيف ـ الحَرَم (سيّدنا علي) ـ ١٩٤٩

١٠٩ ـ تبصر ـ خربة عزُّون ـ ١٩٤٩

١١٠ ـ نفي يمين ـ كَفْر سابا ـ ١٩٤٩

١١١ ـ أومتس ـ قاقُون ـ ١٩٤٩

١١٢ ـ أوليش ـ غربي قاقُون ـ ١٩٤٩

١١٣ ـ شرير ـ السافِرِيَّة ـ ١٩٤٩

١١٤ ـ هاغور ـ جنوبي جَلْجُولْيَة ـ ١٩٤٩

١١٥ ـ زرنوقا ـ زَرْنُوقَة ـ ١٩٤٩

١١٦ ـ تلمي يحيئيل ـ المَسْمِيَّة الكبيرة / قَسْطِينَة ـ ١٩٤٩

١١٧ ـ إليكيم ـ أُم الزِّينات ـ ١٩٤٩

١١٨ ـ عين أيالا ـ عَيْن غَزال ـ ١٩٤٩

١١٩ ـ كيرم مهرال ـ إجْزِم ـ ١٩٤٩

١٢٠ ـ غيفع كرميل ـ جَبَع ـ ١٩٤٩

١٢١ ـ هبونيم ـ كَفْر لاَم ـ ١٩٤٩

١٢٢ ـ راموت مير ـ النَّعاني ـ ١٩٤٩

١٢٣ ـ عين هود ـ عَيْن حَوْض ـ ١٩٤٩

١٢٤ ـ تسيروفا ـ الصَّرَفَنْد ـ ١٩٤٩

١٢٥ ـ تل حنان ـ بَلَد الشَّيْخ ـ ١٩٤٩

١٢٦ ـ بركائي ـ وادي عارَة ـ ١٩٤٩

١٢٧ ـ جفعات عوز ـ خِرْبَة زَلْفَة ـ ١٩٤٩

١٢٨ ـ معغان ميخائيل ـ كَبَارَة ـ ١٩٤٩

١٢٩ ـ ألونا (عميكام) ـ السِّنْديانِة ـ ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠

١٣٠ ـ نير غليم ـ عَرَب صُقْرِير ـ ١٩٤٩

١٣١ ـ ديشون ـ دَيْشُوم ـ تاريخ إنشائها غير مؤكد لكن يُحتمل أن يكون في سنة ١٩٤٩ (أعيد إنشاؤها في سنة ١٩٥٣)

١٣٢ ـ برورات ـ فارَة ـ ١٩٤٩

١٣٣ ـ شاحر ـ قرب صَفْصاف ـ ١٩٤٩

١٣٤ ـ نير يسرائيل ـ غربي جُولِس ـ ١٩٤٩

١٣٥ ـ مالكية ـ المالِكِيَّة ـ ١٩٤٩

١٣٦ ـ بعيروتاييم ـ خِرْبَة بورين ـ ١٩٤٩

١٣٧ ـ بورغيتا ـ خِرْبَة البُرْج ـ ١٩٤٩

١٣٨ ـ إيال ـ خِرْبَة حانوتا ـ ١٩٤٩

١٣٩ ـ غان يوشيا ـ جنوبي قاقُون ـ ١٩٤٩

١٤٠ ـ بيت غمليئيل ـ جنوبي شرقي بِبْنَة ـ ١٩٤٩

١٤١ ـ مغاديم ـ بير البَدَوِيَّة ـ ١٩٤٩

١٤٢ ـ لافي ـ لُوبْيا ـ ١٩٤٩

١٤٣ ـ ها أون ـ السَمْرا ـ ١٩٤٩

١٤٤ ـ معغان ـ سَمَخْ ـ ١٩٤٩

١٤٥ ـ بيت كتسير (تل كتسير) ـ شرقي سَمَخ ـ ١٩٤٩

١٤٦ ـ بشاتوه (نِفي أور) ـ البَشَاتوَة ـ ١٩٤٩

١٤٧ ـ هسوليليم ـ إلى الغرب من صَفُّورِيَّة ـ ١٩٤٩

١٤٨ ـ ها يوغف ـ خِرْبَة (بَيْت) لِد العَوّادين [حيفا] ـ ١٩٤٩

١٤٩ ـ تسيبوري ـ صَفُّورِيَّة ـ ١٩٤٩

١٥٠ ـ عمقا ـ عَمْقا ـ ١٩٤٩

١٥١ ـ هايوتسيريم ـ المَنْشِيَّة ـ ١٩٤٩

١٥٢ ـ بن عمي ـ النَّهر ـ ١٩٤٩

١٥٣ ـ بيتست (شِلومي) ـ البَصَّة ـ ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠

١٥٤ ـ شومرا ـ تَرْبِيخا ـ ١٩٤٩

١٥٥ ـ يقرات ـ إِقْرِت ـ ١٩٤٩

١٥٦ ـ حوسن ـ سُحْماتا ـ ١٩٤٩

١٥٧ ـ فرود ـ الفَرَّاضِيَّة ـ ١٩٤٩

١٥٨ ـ كفر شماي ـ السَّمُّوعي ـ ١٩٤٩

١٥٩ ـ ميرون ـ مِيرُون ـ ١٩٤٩

١٦٠ ـ بَرْعَم ـ كَفْر بِرْعِم ـ ١٩٤٩

١٦١ ـ نير أون (يرؤون) ـ الصَّالِحِيَّة ـ ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠

١٦٢ ـ علما ـ عَلْما ـ ١٩٤٩

١٦٣ ـ بيت شئان ـ بيسان ـ ١٩٤٨

١٦٤ ـ إيرز ـ دِمْرَة / نجد ـ ١٩٤٩

١٦٥ ـ زيكيم ـ هِرِبْيا ـ ١٩٤٩

١٦٦ ـ بيت غُفرين ـ بيت جِبْرِين ـ ١٩٤٩

١٦٧ ـ بيت قامة ـ جنوبي شرقي الجَمَّامَة ـ ١٩٤٩

١٦٨ ـ بيت هاجدي ـ جنوبي المُحَرَّقَة ـ ١٩٤٩

١٦٩ ـ جيلات ـ عرب القُدَيْرَات ـ ١٩٤٩

١٧٠ ـ تفراح ـ شمالي شرقي خِرْبَة أُم الخروم ـ ١٩٤٩

١٧١ ـ بيت ريعيم ـ عَرَب الحَناجِرَة ـ ١٩٤٩

١٧٢ ـ ماجن ـ الشيخ نوران ـ ١٩٤٩

١٧٣ ـ مفالسيم ـ شمالي شرقي بيت حانون ـ ١٩٤٩

١٧٤ ـ عمير ـ شرقي خِرْبَة عامرة ـ ١٩٤٩

١٧٥ ـ عين هاشلوشا ـ شرقي خان يونس ـ ١٩٤٩

١٧٦ ـ نيريم ـ شرقي خان يونس ـ ١٩٤٩

١٧٧ ـ مشآفي ساديه ـ شرقي بير عَسْلُوج ـ ١٩٤٩

١٧٨ ـ بوريّا ـ جنوبي طبرية ـ ١٩٤٩

١٧٩ ـ سديه إيلان ـ كَفْر سَبْت ـ ١٩٤٩

١٨٠ ـ أربيل ـ خِرْبَة إرْبِد ـ ١٩٤٩

١٨١ ـ إليفيليت ـ عَرَبْ الزَّنْغَريَّة ـ ١٩٤٩

١٨٢ ـ إلكوش ـ دَيْر القاسِي ـ ١٩٤٩

١٨٣ ـ كيرم بن زمرا ـ الراس الأحمر ـ ١٩٤٩

١٨٤ ـ تساهال ـ شمالي الزِّيب ـ ١٩٤٩

١٨٥ ـ ماعونا ـ تَرْشِيحا ـ ١٩٤٩

١٨٦ ـ دور ـ الطَّنْطُورَة ـ ١٩٩٤

الملحق (هـ)

مراسلات في مجلة "سبكتيتور"

[هذه الرسائل المتبادلة التي أعقبت صدور مقالة تشايلدرز في ١٢ أيار / مايو، ١٩٦١، استمرت حتى ٤ آب / أغسطس ١٩٦١].

سيدي،

قبل أن أكتب إليكم معلقاً على ما جاء في مقالة السيد تشايلدرز بعنوان: "الخروج الآخر" في عددكم الصادر في ١٢ أيار / مايو، ارتأيت الانتظار أسبوعاً لمراقبة ردات الفعل. والآن وقد مضى هذا الأسبوع، أرى أن غياب أي رد حاسم قد عزز انطباعي الأولي: هذه المقالة ذات أهمية كبرى.

دعني أوضّح ما أعنيه. ففي رأيي، وأظن أن مراقبي الوضع في الشرق الأوسط، في معظمهم، يشاطرونني هذا الرأي، فإن ثمة نقطة واحده في تلك المقالة تعلو على ما عداها في الأهمية. ولن أتطرق إلاّ إلى الوقائع المجردة. يقول تشايلدرز أنه فحص وراجع كافة إذاعات الراديو من الشرق الأوسط في سنة ١٩٤٨، ولم يعثر على مناشدة واحدة لعرب فلسطين من جانب زعمائهم تدعوهم إلى ترك بيوتهم.

أمّا فيما يختص بملاحظات السيد تشايلدرز الأُخرى، فلن أعلّق عليها سوى بالإشارة إلى دراستي المستفيضة بشأن مشكلة اللاجئين العرب التي ضمّها كتابي: "إسرائيل: نعمة ولعنة"، وبالقول إن آرائي ما زالت هي هي بعد عام من صدور الكتاب.

لكن قبل أن يكتسب أي رأي ما عن تلك المواضيع أهمية ذات وزن، لا بد من إزالة عائق أساسي أمام التفكير الواضح بشأن جميع الأمور المتعلقة بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي. هذا العائق هو المستوى المتدني باستمرار للأخبار والتعليقات عن الشرق الأوسط، والمتاحة للقراء في بلادنا الغربية. وإذ برهن السيد تشايلدرز على تدني ذاك المستوى إلى أدنى الدرجات، فإنه بذلك أدى خدمة عظيمة الأهمية، لأنه من الصعب أن نستذكر أي نقطة جرى تأكيدها من جانب إسرائيل والصهيونيين عبر السنين أكثر من هذه النقطة، أي مسألة النشرات الإذاعية التي زعموا أنها وُجّهت إلى عرب فلسطين لحملهم على مغادرة مساكنهم. وبصرف النظر عمّا إذا كنا نحن نعتبر هذه النشرات الإذاعية عنصراً حيوياً في أي تقويم شامل لموضوع اللاجئين، فإن من الواضح والجلي أن حكومة إسرائيل اعتبرتها كذلك، وهي في هذا المجال، كانت تتمتع بمساندة قوية من الرأي العام الذي تقبّل هذه المعلومة على أنها صحيحة.

وشاء القدر أن تمضي ١٣ عاماً قبل أن يُبذل أي مجهود حثيث لاكتشاف حقيقة الأمر. وعلى امتداد تلك الفترة الزمنية لا بد من أن ملايين الكلمات كُتبت عن اللاجئين العرب، والتي أكدت أيضاً وجود خطر داهم على السلام العالمي إذا ما فشل التوصل إلى حل لهذا الأمر.

وكان الافتراض في العادة، أن الحقائق بشأن خروج الفلسطينيين ليست في متناول

اليد. لكن، وخلال مؤتمر عقدته مؤسسة الصحافة الدولية في مدينة زوريخ في سنة ١٩٥٤، اتضح أن الصحافة، فيما يختص بالشرق الأوسط، كثيراً ما تبدي تكاسلاً لا يمكن حتى مجرد التفكير فيه، في تغطية جزء آخر من العالم.

ولم يطرأ أي تحسن على هذا الوضع. ولم يكن هذا التحسن ممكناً مادام الدليل الحسي على الضرر المحتمل وقوعه غائباً. وهناك مذهب في الفكر يعتبر أن تلك النزعة نحو التكاسل هي أمر مستحب، إذ يقال مثلاً: "إن الكلام الواضح والمتشدد قد يتسبب بإثارة المشاكل."

غير أنه في الأسبوع المنصرم قدّم إلينا السيد تشايلدرز جزءاً عظيم الأهمية من البرهان المطلوب؛ كما أن مجلة "تايم" في عددها الصادر في ١٩ أيار / مايو، ساهمت في توضيح الأمور من خلال تسديد ضربة لنظرية "عدم إثارة المشاكل".

ومن طرائف المصادفة أن الجريدة اللندنية الصهيونية "جويش أوبزرفر" (*Jewish Observer*) استحضرت، وفي التاريخ نفسه لعدد مجلة "تايم"، موقفاً سياسياً إسرائيلياً كسبب كان يجب أن يمنع السيد تشايلدرز من الكلام العلني. ولم تجادل هذه الجريدة في النتائج التي توصل إليها بشأن النشرات العربية الإذاعية المزعومة، وإنما خلصت في انتقادها إلى ما يلي: "إذا كان السيد تشايلدرز يريد أن يرتكب الإسرائيليون انتحاراً وطنياً فعليه أن يصرّح بذلك ويعطي أسبابه. لكن لا تذرف دموع التماسيح على اللاجئين لأنك بهذا تشجعهم على المضي في طريق لا تودي بهم إلاّ إلى الحرب، وإلى مزيد من الآلام والإحباط."

لم يكن هذا التصريح خاتمة تلك التطورات المثيرة التي حدثت في الأيام القليلة الماضية. فقد نشرت جريدة "التايمز" في عددها الصادر في ١٨ أيار / مايو، ومن دون أي تعليق، ما يلي: "أنكر رئيس حكومة إسرائيل السيد بن ـ غوريون ... في الكنيست البارحة أن تكون الحكومة قد طردت مواطناً عربياً واحداً منذ إنشاء دولة إسرائيل، وقال إن الحكومة السرية التي سبقت الدولة كانت قد أعلنت أن أي عربي سيبقى في مكانه. **وأضاف أن الهاربين هربوا بأوامر من القادة العرب.**"

لو تابعنا هذه التطورات بشكل فاعل فإنها ربما تؤدي إلى انفتاح أوسع لقنوات أخبارنا ومعلوماتنا، وهو خطوة أساسية لا بد منها نحو أي حل للمشكلات الراهنة في الشرق الأوسط. لكن هذه الأهداف قد تصبح أكثر بعداً وصعوبة لو جرى اعتبار هذه المعلومات التي كشفها السيد تشايلدرز، كأنها مجرد سلاح دعائي ضد إسرائيل.

المخلص
هدلي ف. كوك
٢٥ أيار / مايو ١٩٦١

* * * * * * * * * * * * * * * * *

سيدي،

بما أن السيد كوك أقحمني في كلامه، بلا مبرر ومن دون أي دقة، فهل لي أن أعيد الكلام إلى أرض الواقع؟ لأنني، وخلافاً للسيد تشايلدرز والسيد كوك، كنت موجوداً عند معظم المنعطفات الحاسمة لـ "خروج" عرب فلسطين، وأمضيت بضع سنين منذ ذلك الزمن في تمحيص ورفض، لا الأدلة فحسب، بل المصادر المزعومة لتلك الأدلة أيضاً. وكانت العبرة الأعمق التي اكتسبتها من هذا البحث أنه لا يمكن الركون إلى أي جزء من هذه القصة، ولا حتى إلى الأحداث التي شاهدتها شخصياً. فمع مضي السنين يبدو أن خرافات وأباطيل جديدة حلّت محل الخرافات القديمة. وقد ساهم الإسرائيليون والصهيونيون في هذا المضمار، لكن في الآونة الأخيرة كان أصحاب الدعاية العربية (وخصوصاً وليد الخالدي وتشايلدرز) هم الذين نجحوا في تشويش قصة خروج الفلسطينيين.

إن رسالة السيد كوك في الأسبوع المنصرم مثال بارز للكيفية التي يمكن أن ينغمس فيها مراقب فطن في هذا التشويش. فهو يثني على السيد تشايلدرز كونه "فحص وراجع كافة إذاعات الراديو من الشرق الأوسط في سنة ١٩٤٨، ولم يعثر على مناشدة واحدة لعرب فلسطين من جانب زعمائهم تدعوهم إلى ترك بيوتهم." حبذا لو نعلم كيف تمكن السيد تشايلدرز من فحص كافة النشرات الإذاعية في الشرق الأوسط، ومَن الذي راقب هذه الإذاعات وأين تم ذلك، وهل غابت الثغرات فعلاً عن جميع عمليات المراقبة لإذاعات الشرق الأوسط في سنة ١٩٤٨؟ فهذه الإذاعات، وكما أتذكر، كانت تُذاع من رام الله أو دمشق أو بيروت، بينما كانت القاهرة آنئذ متحفظة نسبياً، وبغداد لم تكن في الصورة بشكل فاعل. ولم يكن من الممكن مراقبة رام الله ودمشق وبيروت إلاّ محلياً، وربما أيضاً من قبرص. ومن هنا، قد يكون مفيداً أن نعرف بعض الأمور الإضافية عن طبيعة هذه الإذاعات التي فحصها السيد تشايلدرز: هل كانت شاملة بكل معنى الكلمة، وهل فحصها بالإنجليزية أم بأصلها العربي؟

لكن هذا الموضوع أقل أهمية من الموضوع الثاني الذي سأذكره فيما يلي. إن الزعم أن الحجة الإسرائيلية مبنية على وجود أمر مذاع بالراديو من القادة العرب إلى الفلسطينيين ما هو إلاّ خرافة ابتدعها واستخدمها الأستاذ وليد الخالدي الذي يبدو أن السيد تشايلدرز استند إلى أبحاثه. غير أن الأستاذ الخالدي سبق أن قال لنا (في عدد كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٩ من مجلة "ميدل إيست فوروم") أن الاتصال بين القادة العرب واللجنة القومية في حيفا كان يجري لا من خلال الإذاعات، وإنما من "خلال الرسل والمكالمات الهاتفية" التي أفترضُ أن السيد تشايلدرز لم يتمكن من فحصها. وفي الواقع، لقد وصلت منذ زمن إلى الاستنتاج أن هذا الأمر لا يمكن إثباته من خلال إبراز ورقة مكتوبة. وبما أن الشيء بالشيء يذكر، فإنني أتذكر أنه خلال الحرب كان ثمة عقيد أميركي من المارينز كان في السابق يقود فرقة إنزال أميركية تم دحرها عن شواطئ غوادلكنال، وكان هذا الشخص يلقي محاضرة أمام جمعية المعلقين العسكريين في لندن. وعندما جاء وقت الأسئلة، سأله المارشال اللورد ملن: مَن الذي أصدر الأمر بالانسحاب؟ هل جاء الأمر من الأميرال على متن السفينة الحربية أم من القائد على الشاطئ؟ فنظر العقيد إلى المارشال نظرة ثابتة وأجاب: "سيدي، رجالي لم

يحتاجوا إلى أي أوامر للانسحاب."

ثمة الآن جبل من الأدلة المستقلة التي تبيّن أن المبادرة بخروج العرب أتت من الجانب العربي وليس من اليهود. فعلى سبيل المثال، إن ملفات دائرة الأبحاث الجنائية البريطانية (سي.آي.دي.) في حيفا تضم العديد من التقارير عن الأوضاع بين ٢٦ نيسان / أبريل ونهاية ذاك الشهر. وسأنهي كلامي بالاستشهاد بجملة واحدة من تقرير ٢٨ نيسان / أبريل، ١٩٤٨: "ما زال اليهود يبذلون كل الجهد لإقناع السكان العرب بالبقاء وبممارسة حياتهم العادية في المدينة." ويحمل التقرير إمضاء "أ. ج. بدميرد (A. J. Bidmerd) بالنيابة عن مدير البوليس". غير أن القادة العرب أصروا على إجلاء السكان العرب، وعلى أن توفر لهم السلطات العسكرية البريطانية وسائل النقل الضرورية. لا غرابة إذاً في أن يستنتج الأستاذ الخالدي من أبحاثه أن "الخروج لم يكن أمراً حتمياً لو كان القادة العرب على مستوى الحدث."

المخلص

جون كمحي

١ حزيران / يونيو ١٩٦١

* * * * * * * * * * * * * * * * *

سيدي،

دخل جون كمحي هذا الجدال متأخراً ومن على قمة "جبل من الأدلة المستقلة" التي يزعم الآن أنها "تبين أن المبادرة بخروج العرب أتت من الجانب العربي وليس من اليهود." ومن الملاحظ كذلك أنه يعيد الكلام، كما يزعم، "إلى أرض الواقع"، وذلك بعد التشويش الذي خلّفه "أصحاب الدعاية العربية" كالأستاذ وليد الخالدي وكاتب هذه السطور. دعنا نفحص هذه المزاعم.

إنه يتساءل ما إذا كان من الممكن أن يكون مراقبو محطة البي. بي.سي. قد فاتتهم بعض الإذاعات العربية في سنة ١٩٤٨، وذلك لأنني لم أجد في ذاك السجل أي إشارة إلى أوامر عربية تدعو الفلسطينيين إلى الرحيل. وربما كان اهتمامه بذلك أكثر مدعاة إلى التصديق لو أنه لم يغفل الإشارة إلى الحقيقة الأخرى البالغة الأهمية والتي أثبتُّها، وهي أن ذاك السجل من مراقبة الإذاعات يتضمن نشرات إذاعية عربية متواصلة تأمر الفلسطينيين وتدعوهم إلى عدم المغادرة، وتعلن عدة إجراءات لمنع الخروج وإيقافه. هل يفترض بنا أن نصدق أن مراقبي الإذاعات لفّقوا هذا السجل؟ يمكنني أن أورد له أسماء جرائد وإذاعات **صهيونية** في سنة ١٩٤٨ تشير هي نفسها إلى تلك الإجراءات العربية التي كانت تناهض الخروج والرحيل.

غير أن السيد كمحي يحاول بشطارة أن يعزز موقفه فيزعم أن القصة الإسرائيلية بشأن

الخروج، وفي جميع الأحوال، لم تكن تستند قط إلى وجود "أمر أُذيع بالراديو من القادة العرب" ـ فما ذاك إلاّ أسطورة اختلقها الأستاذ الخالدي. ولا ريب في أن الخالدي سيعالج هذا الموضوع من مكان إقامته الحالية في برنستن. ومن هنا، فإنني سألفت انتباه السيد كمحي وبكل بساطة إلى مثال واحد فقط يُبرز كيف أن إسرائيل تبني دعواها وبوضوح تام على قصة الراديو تلك، وهذا المثال هو ذاك الكرّاس الرسمي الذي أصدرته في سنة ١٩٥٣ عن اللاجئين العرب، والذي تزعم فيه أن الخروج حدث جرّاء "أوامر محدده أذاعها رئيس الهيئة العربية العليا."

ماذا بعد؟ يحاول السيد كمحي مجدداً أن يعزز موقفه فيقول أنه استنتج أن سبب الخروج "أمر لا يمكن إثباته من خلال إبراز ورقة مكتوبة." حسناً! لنا أن نستنتج إذاً أن السيد كمحي، وهو ناشر صهيوني وصاحب كتاب وافق بن ـ غوريون على ما جاء فيه، ينفي جميع المزاعم الإسرائيلية بشأن وجود "دليل موثق" على أوامر الرحيل العربية المزعومة.

من هنا، ليس ثمة أي دليل على وجود أوامر إذاعية، وثمة في المقابل صمت متحاذق من جانب السيد كمحي بشأن وجود سجل من الإذاعات العربية ضد الرحيل. كما أننا لا نملك "ورقة مكتوبة". ومع ذلك يقول لنا السيد كمحي إن هنالك "جبلاً من الأدلة" التي تدل على أن "المبادرة" بالرحيل أتت من الجانب العربي، ويقدم لنا "مثالاً" واحداً هو تقرير مأخوذ من دائرة المباحث الجنائية البريطانية ورد فيه أن اليهود ناشدوا عرب حيفا البقاء. هل هذا دليل على أوامر عربية؟! لقد اعترفت في مقالتي، وبصراحة، بالمناشدة التي أطلقها رئيس البلدية الراحل السيد ليفي، لكن السيد كمحي على ما يبدو لا يود أن يعترف بما ورد سابقاً في كتابه هو، الذي يحمل عنوان: "سبعة أعمدة منهارة"، والذي وصف فيه "الهجوم النفسي الساحق والمتعمد على الأحياء العربية" في حيفا من جانب قوات صهيونية رسمية استخدمت مكبرات الصوت والمناشير إلى أن "انهارت الأعصاب العربية واتخذ الخروج من المدينة أبعاداً كارثية." هذا ما آلت إليه مناشدة رئيس البلدية اليهودي، والتي كثيراً ما يستذكرها الدعائيون الإسرائيليون منذ سنة ١٩٤٨ بلؤم. أمّا قصة حيفا الكاملة فتقديري أن الأستاذ الخالدي سيتطرق إليها.

ماذا بعد عن "جبل" السيد كمحي؟ كيف تم تطبيق "المبادرة العربية" المزعومة؟ إنه يستغل إشارة الأستاذ الخالدي إلى أن الاتصالات مع حيفا كانت تتم بواسطة الهاتف والرُسُل، ومن هذا الأمر علينا أن نصدق أن ٦٥٠,٠٠٠ مدني، جذورهم في الأرض، هرولوا خارج فلسطين مطيعين أوامر قادة عرب لم تكن مذاعة ولا مكتوبة، وإنما جاءت بالهاتف أو من خلال الرسل في أرجاء البلد كافة، وأن هؤلاء الـ ٦٥٠,٠٠٠ مدني هربوا مع أن هؤلاء القادة العرب أنفسهم كانوا يحثونهم عبر الإذاعات على عدم الرحيل!

أمّا فيما يتعلق بما جاء في مجلة "الإيكونومست" (*Economist*) في عددها في ٢١ آب / أغسطس، ١٩٤٨، من أن هؤلاء اللاجئين تم "تجريدهم بشكل منظم من أملاكهم" من جانب القوات الصهيونية "وذلك قبل أن يُطردوا على الطريق الطويلة نحو الحدود"، فإن السيد كمحي يريدنا أن نصدق أن تلك التقارير الصحافية مفبركة. أمّا وصفه هو ذاته، والذي استشهدتُ به،

عن الطريقة التي اتبعها الجنود الإسرائيليون النظاميون في إجلاء العرب عن اللد والرملة ـ وعددهم ٦٠,٠٠٠، أي ما نسبته عُشر عدد اللاجئين الكامل ـ فإن هذا الأمر، ويا للغرابة، لا يمت بصلة لـ "الجبل" الذي ذكره كمحي، والذي ليس عنده ما يقوله بشأنه. نحن نتكلم هنا عن جريمة ضد الإنسانية. وأظن أن السيد كمحي يجب أن يتعامل مع الموضوع، ومعنا أيضاً، بجدّية أكبر.

المخلص
إرسكين ب. تشايلدرز
٨ حزيران / يونيو ١٩٦١
(غير مؤكد)

* * * * * * * * * * * * * * * *

سيدي،

قرأت باهتمام رسالة السيد كمحي في الأسبوع الماضي، وثمة نقطة واحدة قد تكون تجربتي الشخصية ذات صلة بها، وهي ما إذا كانت الأوامر المذاعة بالراديو تشكل عنصراً بارزاً من عناصر الحجج الإسرائيلية الرسمية.

عندما كنت في الولايات المتحدة، وقبل زمن طويل من ذهابي إلى إسرائيل، كنت أسمع على لسان الدبلوماسيين والزوار الرسميين الإسرائيليين وفي خطاباتهم العلنية كما في أحاديثهم الصحافية، أن خروج عرب فلسطين سببه أوامر مذاعة. وهم لم يشيروا إلى أي وسيلة أُخرى لإصدار الأوامر، غير أنه، في أغلب الأحيان، كان هناك إشارة خاصة إلى نداء وجّهه المفتي السابق الحاج أمين الحسيني، لكن من دون ذكر للتفصيلات أو للتاريخ أو للمحطة الإذاعية.

وبذلت في إسرائيل، وعلى امتداد ثلاثة أعوام ونصف عام، جهوداً متواصلة للتأكد من هذا الأمر، إلاّ إن النتائج كانت شبيهة لتلك التي توصّل إليها السيد تشايلدرز. والحق أنه، في بعض الأحيان، وفي بعض التصريحات الرسمية التي صدرت خلال فترة وجودي هناك، فإن الإشارة كانت فقط إلى "أوامر من جانب زعماء عرب" وكلما استفهمت عن التفاصيل، كان الجواب دوماً هو عن إذاعات، وليس أي شيء آخر.

من الجلي إذاً وجود رغبة قوية في أن يعمد الرأي العام العالمي إلى: (أ) قبول صحة هذه الإذاعات؛ (ب) النظر إليها على أنها تشكل حلقة أساسية من حلقات التفكير الصحيح في مسألة اللاجئين العرب.

من هنا، فإنني أرى أن رسالة السيد كمحي، وعلى الرغم من كلماتها العديدة، تتجاهل وبتعمد النقطة الأساسية: لو كانت هذه النشرات الإذاعية على تلك الدرجة من الأهمية التي أضفتها عليها حكومة إسرائيل في الأعوام اللاحقة، فلا ريب في أن بعض الإسرائيليين الذين استمعوا إليها كانوا شعروا بأهميتها، وسجلوا الأمر برمته في سجل لا يمحى.

لذا، من الإنصاف الآن أن نوجه إلى السيد كمحي (وهو رئيس تحرير المجلة الأسبوعية

الصهيونية اللندنية *Jewish Observer*) السؤال البسيط التالي: هل صدرت تلك الأوامر الإذاعية أم لا؟ وثمة ثلاثة أجوبة ممكنة: "نعم"، "كلا"، أو "لا أدري".

المخلص
هدلي ف. كوك
٨ حزيران / يونيو ١٩٦١
(غير مؤكد)

* * * * * * * * * * * * * * * *

سيدي،

يقول السيد كمحي في رسالته بتاريخ ٢ حزيران / يونيو أنه أمضى بضعة أعوام "في تمحيص ورفض، لا الأدلة فحسب، بل المصادر المزعومة لتلك الأدلة أيضاً"، بشأن مسألة خروج العرب من فلسطين. وفي الوقت ذاته، من الواضح أنه لا يعرف شيئاً عن طبيعة ونطاق ومراكز سجلات مراقبة الإذاعات في الشرق الأوسط لسنة ١٩٤٨، والتي ربما هي من أهم مصادر المعلومات عن المواقف وردات الفعل في تلك الآونة. ففي الواقع، كان هناك مجموعتان من سجلات المراقبة لسنة ١٩٤٨، الأولى من صنع محطة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي.)، والثانية لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي. آي. إي.)، وكلاهما من قبرص. وثمة قدر كبير من التكرار بين هذه المجموعات لكن، لأجل "التمحيص" و"الرفض"، فإنه يجب درس كل منهما على حدة. وهاتان المجموعتان توفران تغطية يومية مفصلة للإذاعات من العواصم العربية، ومن محطات الراديو الصهيونية كراديو الهاغانا (بالعبرية والإنجليزية والعربية)، والإذاعة العبرية الحرة (عصابة شتيرن)، وصوت صهيون المقاتل (عصابة الإرغون). وقد سرّني أن أبحاث السيد تشايلدرز في المتحف البريطاني تعزز النتائج التي توصلتُ إليها.

وفي استطاعتي الآن أن أؤكد أن المجموعة الكاملة لوكالة سي.آي. إي. الموجودة هنا في جامعة برنستن، تدعم وتفصّل بشكل تام، النتائج التي توصلنا إليها أنا والسيد تشايلدرز، لكن باستقلال كامل بعضنا عن بعض. وهذه النتائج، باختصار، هي: (١) ثمة نشرات إذاعية صهيونية لا تحصى توشي بوجود حرب نفسية متعمدة ضد العرب؛ (٢) لا يوجد مطلقاً أمر عربي واحد بالإجلاء، ولا حتى ما يوحي بذلك؛ (٣) هنالك سلسلة مهمة من الأوامر العربية الصريحة الموجهة إلى المدنيين الفلسطينيين العرب بأن يصمدوا ويبقوا في مدنهم وقراهم؛ (٤) هناك سلسلة مشابهة بين آذار / مارس وأيار / مايو تعلن خططاً لإنشاء إدارة فلسطينية، وتحثّ موظفي الحكومة العرب على البقاء في مراكز عملهم؛ (٥) كثير من النشرات الإذاعية الصهيونية يكرر ويعلّق على النتيجتين "٣" و"٤" أعلاه؛ (٦) حتى في أحلك الظروف، كانت الإذاعات العربية، وباستمرار، تقلل من شأن الفظائع الصهيونية.

إن الدليل الذي توفره سجلات المراقبة ليس سلبياً فقط من حيث أنه يبرهن على غياب أي أوامر عربية بالخروج، بل هو إيجابي أيضاً من حيث أنه يشير إلى ما جاء فعلاً في الإذاعات

العربية والصهيونية على حد سواء. وهذا هو السبب الذي من أجله لن يتمكن السيد كمحي من التملص (مهما تبلغ شطارته)، كقوله مثلاً إنني أنا مَن اخترع أسطورة الإذاعات العربية، أو أنه لا يستطيع أن يبرز "ورقة مكتوبة" لإثبات تلك الإذاعات (وهذا بحد ذاته اعتراف مُرحّب به)، أو إن الأوامر جاءت بواسطة الهاتف، أو إنه منذ البداية لم يكن ثمة حاجة إلى الأوامر. والواقع أن ردات الفعل هذه من السيد كمحي ما هي إلاّ مثال بارز للطبيعة التلفيقية والتكتيكية للدعاية الصهيونية، إذ ما إن يتم دحض أكذوبة ما حتى يجري تلفيق أكذوبة أُخرى، أو يتم الانتقال إلى موضوع آخر. دعنا نتأمل بصورة خاصة إشارة السيد كمحي إلى مكالمات هاتفية بين القاهرة وحيفا، والتي أجد أنها تمنحنا فرصة فريدة لنشهد أكذوبة صهيونية في مخاض الولادة. فالمنطق يبدو على الشكل التالي: تكلم زيد مع عمرو على الهاتف؛ إذاً قال زيد لعمرو كذا كذا.

على الصهيونيين أن يحزموا أمرهم: هل كان هنالك أمر أم لا؟ هل صدر الأمر بالراديو أم بالهاتف؟ إلخ. وبالمناسبة، فان الوثيقة التي أشار إليها كمحي والصادرة عن دائرة الأبحاث الجنائية البريطانية (سي.آي.دي.) في حيفا ليست صورة بالفوتوستات عن الأصل، ولا نسخة منها. ولا يسعنا هنا إلاّ أن نتذكر تلك الوحدة العسكرية البريطانية الخيالية التي وصفها كمحي في كتابة "الطُّرق السرّية"، والتي أنشأتها منظمة الموساد الصهيونية في إيطاليا مصحوبة بـ "كافة الوثائق والأوراق التي تحتاج إليها وحدة عسكرية، وجميعها منسوخ بعناية فائقة." وكان على كمحي أيضاً أن ينظر إلى العناوين البارزة في صحيفة "بالستاين بوست" الصهيونية شبه الرسمية في عددها الصادر في ٢٣ نيسان / أبريل، ١٩٤٨ (عشية سقوط حيفا)، والتي تعلن ما يلي: "قوات الهاغانا تخوض معركة استمرت ثلاثين ساعة... سحقت المقاومة بأكملها، واحتلت العديد من المباني الرئيسية مجبرة الآلاف من العرب على الهروب من خلال المنفذ الوحيد المتبقي لهم ـ البحر."

المخلص
وليد الخالدي
١٥ حزيران / يونيو ١٩٦١

* * * * * * * * * * * * * * * * *

سيدي،

الحياة أقصر من أن نصرفها في معالجة سوء الفهم المتعمد. لذا ينبغي للسيد تشايلدرز أن يعذرني إذا لم أقبل "تفسيراته" لكلامي وكتاباتي، وهي على كل حال مدونة في سجل أكثر طولاً وتماسكاً من سجل السيد تشايلدرز والسيد كوك والأستاذ الخالدي.

إن اهتمامي بهذه القضية يعود إلى سنة ١٩٤٨. ففي مؤتمر لوزان الفاشل للجنة التوفيق من أجل فلسطين في سنة ١٩٤٩، كثيراً ما عملتُ كوسيط غير رسمي ورتبت عدة لقاءات بين رئيسَي الوفدين الإسرائيلي والعربي، كما أمضيت وقتاً طويلاً مع وفد اللاجئين ذاته. لذا،

فإنني لست بحاجة إلى تلقّي الدروس من السيد تشايلدرز بشأن مدى جدّية هذه القضية.

إن خروج العرب أمر معقد ومشوّش. أمّا منشأ ذاك الخروج فلا يمكن تحديده من خلال طرح أسئلة بلاغية لا معنى لها كتلك التي طرحها السيد كوك: "هل صدرت تلك الأوامر الإذاعية أم لا؟" أنا لم أقل قط بوجود أوامر إذاعية، فالذي فعله القادة العرب كان أعظم خطراً وأكبر فاعلية: لقد شجعوا العرب أولاً، على الهرب من خلال هربهم هم، ثم ألقوا الذعر في قلوب الجماهير الذين لا قادة لهم، والذين بقوا في أماكنهم، من خلال الكلام الدعائي عن المجازر، وهو ما سبّب خروج تلك الجماهير. وأخيراً، عارضوا التسوية والهدنة في حيفا.

لكن علينا ألاّ ننسى نشأة ذاك الخروج. يقول موسى العلمي إن ٤٠٠,٠٠٠ عربي تركوا فلسطين في الفترة التي كانت الإدارة البريطانية تحكم البلد، ومعها ٥٠,٠٠٠ جندي بريطاني. وهؤلاء خرجوا في الأغلب، من مدن ومناطق لم يكن لليهود أي سيطرة عليها، أو كانوا فيها أقلية ملحوظة. وكان كثيرون من أولئك العرب موظفين في السلك المدني لحكومة فلسطين، وقد حصلوا على إجازة ومعاش لثلاثة أشهر، ووُجهت إليهم النصيحة، استناداً إلى السيد ا.ن. كوسا، بأن يغادروا البلد إلى أن تستتب الأوضاع. ونقلت الشركات التجارية البريطانية، كـ "شركة نفط العراق" وشركة "ستيل إخوان"، مكاتبها وموظفيها إلى لبنان، وخرجت في أعقابها عائلات الميسورين العرب والعديد من قادة العرب المدنيين. هؤلاء هم أول مَن حدّدوا ذاك المنحى، وخلقوا المناخ الذي يشبه الذعر في صفوف مَن بقي في البلد.

عند حدوث أزمة حيفا لم يكن يوجد في البلد أي قيادة عربية فلسطينية، ولا حتى في حيفا على وجه التأكيد. وقد حدثني الجنرال ستوكويل عن متاعبه مع الممثلين العرب حتى في فترة ما قبل الصراع الحاسم، إذ أصرّ هؤلاء على إحالة أي طلب لاتخاذ القرار إلى بيروت أو دمشق أو إلى قائد جيش الإنقاذ. والأمر ذاته حدث خلال مؤتمر الهدنة البالغ الأهمية في حيفا، فقد جاء جواب العرب للجنرال ستوكويل على شكل بيان من الناطق باسم الوفد العربي بعد أن طلبوا تعليقاً للجلسة "كي يتسنى لنا مراجعة الدول العربية لأخذ النصح." وأجاب الجانب العربي أن العرب لا يقبلون بالعيش تحت حكم يهودي فذلك أمر مذلّ، "وسنعود عندما تكونون قد رحلتم من هنا." وغادر حيفا يومئذ ٢٠,٠٠٠ آخرون، ولم يبق سوى ٤٠٠٠، بينهم معظم أعضاء الوفد الذين صرحوا لستوكويل أن بقاءهم أمر مهين.

في الواقع، لا يوجد تفسير مباشر لخروج العرب من فلسطين. فخلال تلك المرحلة المبكرة كان جزء من المسؤولية يقع على عاتق الإدارة البريطانية، والجزء الأكبر على عاتق القيادات العربية، إذ كانوا أول مَن عمد إلى الخروج مع أن الواجب كان يقتضي أن يكونوا هم القدوة. أمّا فيما بعد، فإن المسؤولية في جزء منها، تقع على عاتق الجيوش العربية التي اجتاحت البلد، وعلى الإسرائيليين الذين "شجعوا"، وفي بعض الأحيان أخرجوا العرب عنوة. لكن، في الأغلب، فإن أنماط الدعاية التي اعتمدها القادة العرب منذ البدء كانت هي التي خلقت الذعر في كل مكان ظهر فيه الإسرائيليون، الأمر الذي أدى إلى الهرب العشوائي. والحق يقال ـ وليس من باب الدعاية ـ فإن هذه القصة مشوشة للغاية ولا يمكن حل تعقيداتها بسهولة.

أمّا فيما يتعلق بالتقارير بشأن النشرات الإذاعية، والتي تفحّصها الأستاذ الخالدي والسيد تشايلدرز بدقة متناهية في المتحف البريطاني، فهل لي أن أقترح عليهم أن ينسوا أمرها كلياً؟ فهذه التقارير ناقصة بشكل يدعو إلى السخرية، ولا يمكن اعتبارها دليلاً، لأنها لا تغطي سوى

ما نسبته ١٠٪ من الإذاعات، ولا تدل على شيء مطلقاً.

لقد كانت تقارير المراقبة تلك تتضمن، في أي أسبوع، نحو ١٠٠٠ كلمة عن فلسطين من بيروت، فضلاً عن جملة أو اثنتين من القاهرة ودمشق ومن "وكالة الأنباء العربية" البريطانية. وفي ذاك الأسبوع كان الناتج الفعلي للإذاعات العربية يقارب نصف مليون إلى مليون كلمة!

كفى اللاجئين العرب كلام عن الماضي. أليس من واجبنا الآن أن نهتم بإيجاد تسوية منطقية وعملانية لهذه المشكلة؟

المخلص
جون كمحي
٢٢ حزيران / يونيو ١٩٦١

* * * * * * * * * * * * * * * * *

سيدي،

من التكتيكات النموذجية للدعاية التي تسعى لتشويه الحقائق، أن تقتبس بشكل انتقائي من خارج السياق، وأن تضفي على الاقتباس معنى ليس فيه من خلال وضع شيء بجانب شيء آخر، الأمر الذي لا يمكنني وصفه إلاّ بأنه يفتقر إلى الأمانة العلمية.

ففي مقالة بعنوان "اللاجئون العرب" يصرّح الدكتور كون (Kohn) أن ثمة "فيضاً من الأدلة من المصادر العربية يبرهن أن الجامعة العربية، وفي فترة مبكرة من الحرب، اعتمدت سياسة إجلاء العرب إلى الدول المجاورة لاقتناعها بأن غيابهم لن يطول، وأن هذا الأمر سيسهّل العمليات العسكرية المقبلة"، ثم يقتبس النص التالي:

> هذا الخروج الجماعي كان سببه جزئياً إيمان العرب، وبتشجيع من التبجّح الذي مارسته الصحافة العربية غير الواقعية والتصريحات غير المسؤولة لبعض الزعماء العرب، بأن اليهود سيُهزمون في غضون بضعة أسابيع (Edward Atiyah, *The Arabs*, Penguin Books, 1955, p. 183. وكان المؤلف سكرتيراً لمكتب الجامعة العربية في لندن).

أول تعليق لي على هذا الاقتباس من كتابي هو أنه يهمل الجملة اللاحقة وهي كما يلي: "لكن ذاك الخروج جاء، وفي أرجاء شتى من البلد، بسبب السياسة المتعمدة من الإرهاب والطرد، التي مارسها القادة العسكريون اليهود في المناطق التي احتلوها، والتي بلغت ذروة وحشيتها في مجزرة دير ياسين." لم أخشَ آنذاك من قول الحقيقة كاملة كما كنت أعرفها، وأنا ما زلت على رأيي اليوم إذا ما أُخذ هذا الرأي بالكامل. وحبذا لو كان كاتب المقالة تلك مستعداً هو

أيضاً لتقبّل الحقيقة كاملة عوضاً عن تفاديها أو حذف جزء مهم جداً منها.

أمّا تعليقي الثاني فهو أنه ليس فيما كتبته أي إيحاء من أي نوع كان أن خروج اللاجئين العرب جاء جرّاء سياسة إجلاء للسكان العرب. فما قلته أمر يختلف تماماً عن الزعم الصهيوني أن الأوامر صدرت إلى اللاجئين العرب، أو حتى أن زعماءهم طلبوا منهم أن يغادروا البلد، وهو الأمر المركزي في هذا الجدال برمّته الذي تشهده صفحات مجلتكم منذ بضعة أسابيع. إن كاتب المقالة، ومن خلال الاقتباس من كتابي وجعله مثالاً لذاك "الفيض من الأدلة من المصادر العربية التي تبرهن أن الجامعة العربية، وفي فترة مبكرة من الحرب، اعتمدت سياسة إجلاء العرب، إلخ"، لا يكتفي بتشويه ما قلت، بل يبرهن أيضاً على الطبيعة المشبوهة لذاك "الفيض من الأدلة."

المخلص
إدوارد عطية
٢٢ حزيران / يونيو ١٩٦١

* * * * * * * * * * * * * * * *

سيدي،

إن مقالة "اللاجئون العرب" بقلم ليو كون، والمنشورة في مجلتكم "سبكتيتور" بتاريخ ١٦ حزيران / يونيو، تتضمن أمثلة ممتازة لبعض تقنيات الدعاية الصهيونية المعتادة:

(أ) عزل الوقائع عن تسلسلها الزمني: يشير كون إلى "المجازر التي لا حصر لها ضد اليهود، كالمجزرة الشاملة ضد الموظفين اليهود على أيدي زملائهم في مصافي حيفا." أمّا السياق الزمني لتلك الحادثة فيصفها الرائد البريطاني ر. د. ولسن في كتابه "الطوق المضروب وعملية التفتيش" (*Cordon and Search*) (ص ١٥٧) كما يلي: "بدأ الأمر عندما قذف إرهابيو الإرغون قنبلتين من سيارة مارة على تجمّع كبير لموظفين عرب كانوا ينتظرون حافلة للنقل خارج المصفاة. ونتج من ذلك مقتل ٦ من العرب وجرح ٤٠، كثيرون منهم جروحهم خطرة. ونُقل المصابون فوراً إلى عيادة المصفاة، وفي الطريق إليها شاهدهم زملاؤهم وسألوهم عن الأمر... وكانت ردة فعلهم فورية... أمّا الضحايا الباقون فكانوا من اليهود الذين قُتل منهم ٤١ شخصاً وجُرح ٤٨... ومع أن هذه المجزرة كانت نتيجة مباشرة لهجوم الإرغون السابق... إلاّ إن الهاغانا شعرت بأن من واجبها أن تردّ. وفي الليلة التالية هوجمت قرية بلد الشيخ العربية... وقتلت الهاغانا ١٤ عربياً بينهم ١٠ نساء وأطفال."

(ب) الحقيقة المجتزأة ذات الوظائف المتعددة: يقول كون: "يعيش في دولة إسرائيل اليوم أكثر من ٢٢٠,٠٠٠ عربي، بينما لم يبق في قيد الحياة أي يهودي في أي جزء من فلسطين وقع تحت السيطرة العربية."

والواقع أن الـ ٢٢٠,٠٠٠ عربي في إسرائيل اليوم هم "الرصيد" المتبقي من ٨٠٠,٠٠٠ عربي كانوا يقطنون المناطق ذاتها قبل أن يطردهم الصهيونيون في سنة ١٩٤٨. أمّا التحجج (كما يفعل كون تلميحاً) بأن هذا الرصيد يدل بحد ذاته على المعاملة الإنسانية للعرب من جانب اليهود، فهو إنما يوازي **منطقياً** التحجج بأن بقاء بعض اليهود في قيد الحياة في أوروبا يدل على المعاملة الإنسانية لليهود من جانب النازيين. وفي الوقت ذاته فإن القول إنه "لم يبق في قيد الحياة أي يهودي، إلخ"، يوحي بأن العديد من اليهود (وعددهم متروك لمخيلة القارئ) كانوا سيكونون اليوم أحياء في الأردن لو لم تتم تصفيتهم حين وقعوا "تحت السيطرة العربية" في سنة ١٩٤٨. في حقيقة الأمر، وبموجب قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، فإن اليهود الذين كانوا يحتلون أقل من ٧٪ من بلد عربي بالكامل تقريباً، كانوا سيحصلون على ٥٥٪ من فلسطين، وإن نحو ٥٠٠,٠٠٠ عربي و١٠,٠٠٠ يهودي تقريباً كانوا سيعيشون في الدولتين اليهودية والعربية على التتالي. وفي خضم الهجمات الصهيونية قبل وبعد ١٥ أيار / مايو، توسّع اليهود إلى ما نسبته ٧٧٪ من البلد بما في ذلك معظم المناطق التي كان سيعيش فيها الـ ١٠,٠٠٠ يهودي الذين كانت ستضمهم الدولة العربية المقترحة. وفي المجموع، لم يقع تحت "السيطرة العربية" سوى أقل من ٢٠٠٠ يهودي، ضمن حدود الدولة العربية المقترحة وضمن جيب القدس. وتفصيل أعدادهم هي كالتالي: (١) ١٣٠٠ مدني و٣٤٠ مقاتلاً تم اعتقالهم في بلدة القدس القديمة. وقد جرى الإفراج فوراً عن المدنيين وتسليمهم إلى السلطات الصهيونية، أمّا المقاتلون فاعتُبروا أسرى حرب وأُفرج عنهم لاحقاً بعد اتفاق الهدنة؛ (٢) أُخذ ٣٥٠ مقاتلاً كأسرى حرب من غوش عتْسيون، وهؤلاء أُفرج عنهم أيضاً بعد الهدنة. أمّا تصرف الجيش العربي في أثناء الاستسلام اليهودي في المدينة القديمة فيصفه دوف جوزف، حاكم القدس العسكري اليهودي كالتالي: "تدل كافة الدلائل المتوفرة لدينا على أن الجيش العربي تصرّف تصرفاً جيداً للغاية. كان بعض ضباطه من العرب والبعض الآخر من البريطانيين، إلاّ إنهم جميعاً عاملوا اليهود معاملة لائقة، بل باحترام." لكن أن يقول كون إن الجيش العربي في غوش عتْسيون ارتكب "خيانة مريعة" حين سمح لـ "جمهور من الرعاع العرب" بالانقضاض على المستوطنين اليهود، فليس سوى استهتار فاضح بالحقيقة. فكثيرون من الشهود اليهود أنفسهم يؤكدون الحماية التي وفرها لهم الجيش العربي آنذاك. ولو صحّ ما يزعمه كون، فإن قلة قليلة من أولئك الـ ٣٥٠ أسير حرب من غوش عتْسيون كانوا سيكونون أحياء اليوم.

(ج) الإشَارة "العلمية" إلى دلائل لا وجود لها في المصادر العربية: يشير كون إلى مذكرات نمر الخطيب تثبيتاً لزعمه أن القادة العرب حثّوا عرب فلسطين على المغادرة. وفي الواقع، فإن الخطيب يستشهد بالنص الكامل للبيانات الـ ١٢ الصادرة عن لجنة حيفا الوطنية (التي ترجمتُها في مقالتي الصادرة في مجلة "ميدل إيست فوروم" في عدد كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠)، والتي تحضّ السكان العرب صراحة وتكراراً على الصمود ومزاولة أعمالهم كالمعتاد. ويورد الخطيب أيضاً العديد من الدلائل المفصلة على المجازر الصهيونية، والتي كان الهدف منها إرغام العرب على هجر قراهم، بما في ذلك سكب الكاز على أجساد الأسرى

العرب وإشعالهم في قرية الطيرة، وإطلاق النار المنهجي، ثم دفن نحو ٤٠ شاباً في مدفن جماعي في قرية الطنطورة.

المخلص
وليد الخالدي
٢٩ حزيران / يونيو ١٩٦١

* * * * * * * * * * * * * * * *

سيدي،

لقد حطّم إرسكين تشايلدرز أسطورة واحدة كي يستبدلها بأُخرى. إذ لم يكن هناك "سياسة" عربية للإجلاء، وكذلك، لم يكن هنالك "سياسة" يهودية للطرد، ولم يكن هناك أي "خروج" أيضاً.

كان الوضع أكثر تعقيداً وتناقضاً ممّا يتخيله تشايلدرز الذي لا يعرف العربية ولا العبرية، والذي استقى معلوماته الأساسية من دعاية الفريقين. فهو كالمحقق البوليسي في جريمة ما، الذي ينسب الجريمة إلى الجهة التي لديها الدوافع الأكبر، أي اليهود. ومع أنه يتهم الدكتور كون بأنه فشل في إبراز الدليل، فإن الدليل الوحيد الذي يبرزه بشأن وجود خطة صهيونية متعمدة هو: (أ) بيان إسرائيلي صدر بعد ستة أشهر من الخروج وفي خضم "حرب إبادة" على خمسة جبهات، وفيه أن إسرائيل لا يمكنها أن تستعيد اللاجئين؛ (ب) كلام مجتزأ ومفصول عن سياقه لبن ـ غوريون جاء بعد ذاك التاريخ بفترة. وهنا، حتى لو كان سياق الكلام صحيحاً، فمَن هو السياسي الذي لا يزعم لاحقاً أنه خطط وتنبأ بأمر شاءت الأقدار أن ينتهي إلى ما فيه مصلحته؟ قد يفيدنا هذا الكلام لفهم موقف بن ـ غوريون من معاناة اللاجئين البؤساء، لكنه لا يقول لنا شيئاً عمّا حدث في سنتَي ١٩٤٧ و١٩٤٨.

إن الأحداث آنذاك لم تجر وفق مخطط منطقي، وإنما كانت كتلة متشابكة من التغيرات التي لا نهاية لها طبقاً لردات الفعل المتضاربة للزعماء العرب ولقادة الهاغانا المحليين. فالبعض من هؤلاء القادة شجّع العرب على الخروج ومارس حرباً نفسية في سبيل ذاك الهدف، أمّا البعض الآخر فعارض الأمر (على سبيل المثال، وفي زمن متأخر، أي في تموز / يوليو ١٩٤٨، اعتمد موشيه دايان تكتيك الصدمة لإقناع أهل اللد بالخروج وعدم العودة، لكن الضابط الأعلى منه مرتبة واسمه سَديه عارض هذا الأمر وأمر بإيقافه).

وفي أماكن عدة، فإن الخروج الطائش والعاجل للسكان العرب فاجأ اليهود، بل أخافهم أيضاً. فمع حلول آذار / مارس كان نحو ٢٠,٠٠٠ من سكان يافا قد غادروا المدينة، لا لأنهم تلقوا أوامر بمغادرتها من اليهود أو العرب، وإنما لأنهم أصيبوا بالذعر حين شاهدوا زعماء مجتمعهم، أي بعض العائلات الثرية من أصحاب الفيلات والحسابات المصرفية في بيروت، يغادرون المدينة (وفي نيتهم العودة عند انتهاء المعارك). دعنا أيضاً نتأمل الوضع في حيفا.

يستشهد تشايلدرز بـ "رئيس البلدية الوديع شبطاي ليفي الذي ناشد العرب البقاء والدموع تنحدر من عينيه"، كأن الأمر يتعلق برجل فرد، في حين أن الموقف الرسمي لمجلس البلدية الصهيوني الاشتراكي كان إقناع العرب بوجوب البقاء حيث هم. وفي قرية زِخْرون يعقوب في الكرمل نجد الموقف ذاته، لكن لأسباب كولونيالية، ذلك بأن اليد العاملة العربية كانت ضرورية للاقتصاد اليهودي المحلي. وهكذا دواليك. لقد كانت حالة لم يكن أحد مستعداً لمواجهتها، ولم يكن هناك سياسة جاهزة، أمّا ردة الفعل فكانت على المستوى المحلي، وكانت متضاربة ومن دون تنسيق. كانت الأحداث تجري بسرعة تسبق أي سياسة موضوعة، وربما كان الزعماء الصهيونيون تنقصهم المخيلة، أو كانوا سذّجاً، إذ فشلوا في التنبؤ بما قد يحدث. ولا ريب في أنهم حين شاهدوا ما يحدث رحّب كثيرون منهم بمجرى الأمور، وهللوا له على أنه مصلحة عظمى وشجعوا الخروج بنشاط وهمّة. ومع حلول الهدنة الثانية أصبح الأمر سياسة رسمية. لكن أن يقال إنهم خططوا لهذا الأمر وعملوا من أجله، أو حتى إن الفكرة راودتهم، فهذا كله من نسج الخيال الذي لم يستطع تشايلدرز أن يقدم الدليل عليه.

وعلى الرغم من امتناع الحكومات العربية من الحديث عن تسوية شاملة، فإن إسرائيل كان لديها مسؤولية اتخاذ المبادرة الإيجابية لإعادة توطين اللاجئين، وهي مسؤولية يشعر بها العديد من الإسرائيليين بالقدر ذاته الذي يشعر به تشايلدرز. لكن ينبغي لها أن تفعل ذلك لأسباب إنسانية واستناداً إلى القانون الدولي وليس للأسباب التاريخية الواهية المفبركة الواردة في مقال "الخروج الآخر".

المخلص
ديفيد كيرنز
٢٩ حزيران / يونيو ١٩٦١

* * * * * * * * * * * * * * * * *

سيدي،

ما إن جوبه جون كمحي بالتحدي حتى غيّر موقفه بشكل يدعو إلى الدهشة، فلم يعد في استطاعتي أن أعثر على ما سمّاه ذاك "الجبل من الأدلة على أن المبادرة بخروج العرب أتت من الجانب العربي." فهو يقول الآن أنه "لم يقل قط إنه كان هناك" أوامر إذاعية عربية تدعو العرب إلى الخروج. لماذا إذاً تلك الرسالة السابقة وكلماتها الـ ١٣٠، التي تشكك في سجلات المراقبة لدى الـ "بي.بي.سي." وفي كونها كاملة ـ والتي وصفها سابقاً بأنها لا تدل على وجود أوامر، كما أنه أغفل الحديث عن إذاعات عربية متكررة تدعو إلى عدم الخروج؟ فالسيد كمحي ما فتئ يتكلم عن الثغرات المزعومة في سجل الـ "بي.بي.سي." (وماذا عن سجل الـ "سي.آي.إي." المنفصل والذي يوثق الأمر ذاته؟) لكنني سأختصر الكلام في هذا المقام وأرفع الشكر لأن السيد كمحي استسلم فيما يتعلق بالموضوع الإذاعي برمته.

ما إن جوبه السيد كمحي بالتحدي حتى التزم الصمت بشأن ما نسجه خياله سابقاً بصدد موضوع الهواتف والرُّسل الذين أمروا شفهياً ٦٥٠,٠٠٠ فلسطيني بالخروج! والواقع أن السيد كمحي، وفي رسالته الأخيرة، أغفل الإشارة كلياً إلى أن العرب غادروا بسبب أوامر عربية. وهذا الاعتراف الصادر عن رجل دعاية صهيوني بارز في الغرب، في وقت لا يزال السيد بن ـ غوريون يكرر تلك الأسطورة (١٦ أيار / مايو)، هو أمر جدير بالتوقف عنده ملياً.

كذلك فإن السيد كمحي نجح في تقويض الإنكار الأخير الصادر عن بن ـ غوريون، وفحواه أنه "لم يتم طرد أي عربي" منذ قيام دولة إسرائيل. فالسيد كمحي يعترف الآن أنه "فيما بعد" ـ أي بعد قيام إسرائيل في ١٥ أيار / مايو ١٩٤٨ ، قام الإسرائيليون بـ "تشجيع"، وفي بعض الأحيان، "إجبار العرب على الرحيل بالقوة."

لا أستطيع أن أفهم هذا الفارق، ويبدو أن السيد كمحي لا يفهمه أيضاً، ذلك بأنه يعمد إلى وضع كلمة "تشجيع" بين علامتي اقتباس. غير أنني سأصرّح بما تردد هو عن قوله. هؤلاء المدنيون الذين لم يكونوا قد فروا بعد بسبب الهلع الذي مارسه الصهيونيون منذ زمن طويل، جرى "تشجيعهم" على الهرب من جانب القوات الإسرائيلية المتقدمة التي دمرت بيوتهم وقتلت عوائلهم (قارن بما أقرّ به السيد كمحي نفسه بشأن دخول موشيه دايان إلى اللد والرملة)، ومن خلال مكبرات الصوت الموضوعة على عربات. وإذا ما كان بعض العرب قد بقوا في أي بلدة أو منطقة احتلها الإسرائيليون، فإنهم "أُجبروا" على الرحيل على رؤوس الحراب، بعد "سلبهم جميع ما يملكون" (راجع مجلة "الإيكونومست"، وغيرها). هذا هو الذي جرى. أمّا كمحي فيلقي بـ "المسؤولية" جزئياً في تلك المرحلة من الخروج على "الجيوش العربية الغازية". تلك الجيوش لم تستطع أن تمنع ذاك الطرد الجماعي الشامل: لذا، فإنها "مسؤولة" عن الطرد، بحسب منطق السيد كمحي!

ماذا حل بذاك "الجبل" الذي حدثنا عنه السيد كمحي؟ فبعد أن أقرّ بالطرد الإسرائيلي بعد ١٥ أيار / مايو، ها هو الآن، ولسبب أجهله، يسعى لتبرئة ذمة الصهيونيين من أي مسؤولية عن الخروج الذي سبق ١٥ أيار / مايو. وهنا، نحن نواجه القصة الصهيونية المعروفة عن العرب الذين أصيبوا بالإحباط بسبب زعماء سيئين، وجرّاء خروج الأثرياء المبكر. طبعاً كان هناك إحباط، لكن هل هو الذي دفع الـ ٣٠٠,٠٠٠ عربي في المرحلة الأولى إلى الهرب؟ إن الطريقة التي يلجأ إليها السيد كمحي للإيحاء بذلك يدعو إلى الدهشة البالغة. فهو يقول إن هؤلاء اللاجئين العرب قبل ١٥ أيار / مايو "خرجوا في الأغلب، من مدن ومناطق لم يكن لليهود أي سيطرة عليها."

لم يكن لهم سيطرة عليها؟ لقد شنت القوات الصهيونية بدءاً من نيسان / أبريل هجمات شاملة وساحقة ضد تلك المراكز العربية بالذات، وكانت تهدف كما يقول بن ـ غوريون الى "توسيع رقعة الدولة وجعلها يهودية." ففي ١٠ نيسان / أبريل وقعت مجزرة دير ياسين، وفي ٢٠ نيسان / أبريل هوجمت طبرية، وهوجمت حيفا في ٢٢ نيسان / أبريل ، ويافا في ٢٦ نيسان / أبريل، وعكا وصفد وغيرهما من المدن قبل ١٥ أيار / مايو. وفي تلك المدن العربية بالذات مارست القوات الصهيونية الرسمية وغير الرسمية "عربدة النهب والتدمير المتعمد" (كما في كلام السيد كمحي ذاته). وبلغت الحملة الصهيونية للإرهاب المتعمد

أوجها، بالراديو ومكبرات الصوت والمجازر. ويريدنا السيد كمحي أن نصدق أن هؤلاء العرب لم يكونوا تحت "السيطرة" الصهيونية، وأن "التشجيع" الصهيوني، فضلاً عن "الإجبار"، هما اللذان أديا إلى مغادرة (كذا) ٣٠٠,٠٠٠ منهم، فقط بسبب الإحباط، الإحباط الصادر عن العرب والبريطانيين؟ أليس ثمة نهاية لما يقوم به الصهيونيون من إعادة كتابة التاريخ؟

أمّا بقية ما جاء في رسالة السيد كمحي الأخيرة فليست سوى حقل الألغام الذي اعتدنا عليه. فهو يقول: "كان كثيرون من أولئك العرب موظفين في السلك المدني لحكومة فلسطين... ووُجهت إليهم النصيحة بأن يغادروا البلد." ما هو عددهم يا سيد كمحي؟ نحن نتكلم هنا عن مصير ٦٥٠,٠٠٠ شخص. وإذا كان خروج الأقلية من ميسوري الحال قد بدأ في كانون الثاني / يناير، فلماذا لم تخرج الأغلبية العظمى إلاّ في نيسان / أبريل، وهو الشهر الذي حدثت فيه مجزرة دير ياسين، والهجوم الصهيوني الكبير؟ إلخ.

في نهاية كلامه، وفي خضم ذلك كله، وبعد أن اعترف اعترافه الأكبر بمسؤولية الصهيونيين عن طرد الفلسطينيين طرداً جماعياً، يتجرأ السيد كمحي على القول إن هؤلاء العرب "يكفيهم كلام عن الماضي."

المخلص
إرسكين تشايلدرز
٢٩ حزيران / يونيو ١٩٦١

* * * * * * * * * * * * * * * * *

سيدي،

لا ريب في أنه اتضح الآن لكل مَن تابع هذه الرسائل المتبادلة على صفحات مجلتكم بشأن أحداث سنة ١٩٤٨ في فلسطين أن الصهيونيين لا يملكون ذرة دليل لإثبات مزاعمهم اللاحقة للأحداث أن عرب فلسطين تلقوا أوامر، أو أن زعماءهم طلبوا منهم مغادرة البلد، وخصوصاً أن الزعم بأن تلك الأوامر العربية صدرت عن إذاعات من عواصم عربية هو زعم تبيّن بطلانه بالكامل.

إن الوجهة الأساسية لأحداث سنة ١٩٤٨ في فلسطين ليست طبعاً ذات صلة بما إذا كانت قد صدرت أوامر عربية بالإجلاء أو لم تصدر. لقد كان من الضروري الخوض في هذا الموضوع بالتفصيل فقط لمجابهة الصهيونيين على أرض مزاعمهم بالذات، ولأنهم أنفسهم هم الذين شاؤوا أن يختلقوا أسطورة الأوامر العربية بالرحيل، وذلك من أجل صرف الأنظار عمّا جرى فعلاً في سنة ١٩٤٨.

إن الطرد الصهيوني لعرب فلسطين في سنة ١٩٤٨ يجب أن يُنظر إليه على خلفية ستة أعوام من الإرهاب الصهيوني المتعاظم والحرب الدعائية ضد السلطات البريطانية في البلد. وما إن أعلن البريطانيون في سنة ١٩٤٧ نيتهم مغادرة فلسطين حتى وجّهت المنظمات

الصهيونية شبه العسكرية اهتمامها الرئيسي صوب العرب. فهذه القيادة ذاتها التي تستخدم الأساليب نفسها من الحرب النفسية والإرهابية معاً، والازدواجية نفسها في التعامل مع القوات الصهيونية المنشقة التي أثبتت نجاحها ضد البريطانيين، كرّست نفسها الآن للسيطرة على العرب. أمّا قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، الذي لا نظير له في الغرابة، والذي "منح" الصهيونيين ٥٥٪ من بلد لم يملكوا فيه سوى أقل من ٧٪، وهو أمر عارضه العرب طبعاً، فكان الإشارة التي أطلقت الهجوم الصهيوني الشامل.

ووُضعت خطة "دالت" موضع التنفيذ، وهي خطة صهيونية رئيسية لاحتلال المناطق العربية بالقوة، داخل وخارج الدولة اليهودية التي "منحتها" الأمم المتحدة للصهيونيين. وكانت هذه الخطة ترمي إلى نزع الصفة العربية عن جميع المناطق الواقعة تحت السيطرة الصهيونية. وكان الحافز الأساسي لوضع الخطة موضع التنفيذ السريع هو المقاومة المثيرة للإعجاب التي أبداها عرب فلسطين في الفترة ما بين تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ وآذار / مارس ١٩٤٨. كما شعر الصهيونيون بالقلق إزاء تطورين سياسيين: (١) استعداد العرب للبحث في تسوية معتدلة على أسس فدرالية؛ (٢) التغير في موقف كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة تجاه التقسيم، وهو أمر له بعض الصلة بالمقترحات الفدرالية العربية.

وكان الهدف من خطة "دالت" هو كسر شوكة المقاومة العربية الفلسطينية، ومواجهة الأمم المتحدة والولايات المتحدة والدول العربية بأمر سياسي وعسكري **لا مردّ له**، وفي أقصر زمن ممكن ـ ومن هنا تلك الضربات الكاسحة والقاسية ضد المراكز السكنية العربية. وبينما بدأت خطة "دالت" تدخل حيز التنفيذ، ونزح عشرات الألوف من المدنيين العرب هائمين على وجوههم نحو البلاد العربية المجاورة، أرغم الرأي العام العربي حكوماته المترددة على إرسال جيوشها النظامية إلى فلسطين. ويرى كاتب هذه السطور أن دخول الجيوش العربية هو وحده الذي أفشل أهداف خطة دالت الأكثر جموحاً، والتي كانت تهدف إلى احتلال ما لا يقل عن مساحة فلسطين بالكامل غربي نهر الأردن.

المخلص
وليد الخالدي
٦ تموز / يوليو ١٩٦١

* * * * * * * * * * * * * * * *

سيدي،

يعترف ديفيد كيرنز في رسالته بأن الأسطورة الإسرائيلية بشأن أوامر المغادرة جرى تفنيدها بالكامل، لكنه يزعم أيضاً أنه لم يكن ثمة سياسة إسرائيلية للطرد. ثم يقول إن "بعض" قادة الهاغانا "شجّع" على خروج العرب وإن "كثيرين" منهم وجدوا في الأمر "مصلحة عظمى"، غير أن القيادة الصهيونية "وربما بسذاجة" لم تكن تملك "سياسة جاهزة" حتى حلول "الهدنة الثانية" (في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٤٨)، لكن القادة الصهيونيين، كما يقول كيرنز، جعلوها "سياسة رسمية" تقضي بـ "تشجيع" العرب، وبفاعلية، على الهرب من البلد. وبعد أن قال لنا

ذلك كله، ها هو يكتب ما يلي: "لكن أن يقال إنهم خططوا لهذا الأمر وعملوا من أجله، أو حتى إن الفكرة راودتهم، فهذا كله من نسج الخيال الذي لم يستطع تشايلدرز أن يقدم الدليل عليه."

وبما أن الحكومة الإسرائيلية التي ما زالت تنفي أنها طردت "عربياً واحداً" هي التي تسيطر على الوثائق (أو الأسرار الشفهية) ذات الصلة، فنحن طبعاً لا يمكننا الوصول إلى البراهين القاطعة. هذه هي الحال دوماً فيما يتعلق بالأسرار البشعة. لكن لنفكر في الأمر. هل إن "الفكرة" لم تخطر لهم قط؟ لقد خطرت هذه الفكرة لتيودور هيرتسل قبل عقود مديدة من الزمن (قارن بما جاء في اقتراح مؤسس الصهيونية، وذلك في "يومياته" لا في أعماله الأُخرى "الأكثر كياسة" والموجهة إلى الجمهور العام، وفيها أنه يجب أن "يصار إلى إزاحة العرب عبر الحدود" بهدوء، ثم منعهم من العودة). وفي سنة ١٩٤٤ وصلت الفكرة ذاتها إلى اللجنة التنفيذية لحزب العمال البريطاني إلى درجة أنهم اقترحوا علناً، ومن دون حياء، "تشجيع العرب على الانتقال إلى خارج البلد بينما يدخل اليهود إليه." مع ذلك، وفي خضم ذلك كله، وعلى امتداد كل تلك السنين التي مارس خلالها الصهيونيون سياستهم العنصرية باستبعاد اليد العاملة العربية في فلسطين، ألم يخطر قط في بال قادة الصهيونيين مثل هذه "الفكرة"؟

وهل حقاً لم يكن هناك سياسة "جاهزة"؟ فحتى في أيلول / سبتمبر ١٩٤٧، كان لدى الصهيونيين خطة هجومية ـ دفاعية لضرب العدو، وكانت تغطي كل قرية عربية في أرجاء فلسطين كافة. وهاكم ما جاء حرفياً في رواية قائد عمليات الهاغانا كما وردت في كتاب الكاتب الموالي للصهيونية، ساكر، والذي هو بعنوان: "إسرائيل: ولادة دولة" (Harry Sacher, *Israel: The Establishment of a State*, Michigan: Weidenfels & Nicolson, 1952, p. 217): "لدينا خريطة تضم الطبيعة الاستراتيجية لكل قرية عربية وتشير إلى نوعية سكانها"، هذا في الوقت الذي كان الصهيونيون يقبلون التقسيم في العلن.

بعد ذلك، في أواخر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧، جاء قرار التقسيم للأمم المتحدة. وعلى الفور، أرسل بن ـ غوريون فريقاً إلى أوروبا لشراء إمدادات كبيرة وجديدة من الأسلحة. وفي غضون ثلاثة أسابيع، بدأت قوات البالماخ الرسمية بالهجوم على قرى عربية تقع في عمق المناطق العربية، وذلك حتى قبل دخول قوات المتطوعين العرب إلى فلسطين، وقبل خمسة أشهر من دخول الجيوش العربية النظامية. وكما يقول السيد كمحي، فإن هذه الهجمات "تسببت باضطرابات كبيرة وأدت إلى حدوث النزوح"، ثم، في أواخر آذار / مارس، أدخل الصهيونيون أسلحتهم الجديدة إلى فلسطين. وعلى الفور، وعلى أنغام حملة إذاعية بالراديو أدارتها عصابات الهاغانا والإرغون، وكانت تدعو إلى الهلع، شنت القوات العسكرية الصهيونية مجتمعة هجوماً مركزاً كاسحاً ضد جميع المراكز السكنية العربية التي استطاعت الوصول إليها. وبدأ الخروج العربي الشامل. وقد أشرت سابقاً إلى وصف بن ـ غوريون للهدف، وهو "توسيع رقعة الدولة وجعلها يهودية". ويقول السيد كيرنز إن هذا الاقتباس مجتزأ من سياقه، وإنه، حتى إذا ما كان السياق صحيحاً، فإن بن ـ غوريون لم يعدُ كونه يزعم لنفسه القدرة على التنبؤ بالأحداث بعد وقوعها. هذا هو بن ـ غوريون ذاته الذي، كما يقول السيد كيرنز، جعل "تشجيع" العرب على الخروج "سياسة رسمية"، لكن فقط مع حلول "الهدنة الثانية".

أمّا رسالة إسرائيل إلى الأمم المتحدة بتاريخ ٥ آب / أغسطس ١٩٤٨، والتي ترفض

فيها إعادة ما وصل عدده حتى ذلك الحين إلى ٥٠٠,٠٠٠ لاجئ، وذلك لأسباب "اقتصادية قاهرة"، فضلاً عن أسباب أمنية، فإن السيد كيرنز لا يوليها شأناً، ويقول إنها أتت بعد بدء الخروج بستة أشهر. لقد جاءت تلك الرسالة بعد أن تحدّت الأمم المتحدة إسرائيل في أن توضّح سياستها تجاه اللاجئين. ويقول كيرنز إنها كُتبت في خضم الحرب. لكن هذه بالضبط هي النقطة الأساسية. فها هم القادة الصهيونيون الذين "ربما كانوا سذّجاً" ولا يملكون "سياسة مرسومة"، ها هم، وفي خضم حرب متواصلة وخروج متواصل، يضعون حسابات اقتصادية طويلة الأمد يقررون على أساسها رسمياً وإلى الأبد أن يمنعوا اللاجئين من العودة. هذه "الأفكار" كلها راودت أذهانهم حتماً مع حلول تموز / يوليو ١٩٤٨: فقواتهم كانت تهاجم بانتظام المراكز العربية وتنشر فيها الرعب منذ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٧، وبشكل كاسح منذ آذار / مارس ١٩٤٨؛ خرائطهم كانت جاهزة منذ أيلول / سبتمبر ١٩٤٧؛ كانوا يعاملون عرب فلسطين معاملة قذرة (دعنا لا نراوغ في كلامنا) لثلاثين عاماً وأكثر. وها هو السيد كيرنز يتهمني بأنني أقول كلاماً "من نسج الخيال".

وماذا بشأن موشيه دايان وما فعله لـ "إقناع" أهل اللد والرملة العرب، و"معارضة" رئيسه له؟ لا شيء يغير الحقيقة. لقد فعل فعلته، وتم طردهم ومات العديد من الأطفال في الطريق إلى المنفى. وحتى هذا الأمر المضاد، كما يقول السيد كيرنز، قد تم نقضه مع حلول تشرين الأول / أكتوبر، وانتهى إلى "سياسة" تدعو إلى "تشجيع ..."، وكفى.

المخلص
إرسكين تشايلدرز
٦ تموز / يوليو ١٩٦١

* * * * * * * * * * * * * * * *

سيدي،

هل لي أن أصحح خطأ بسيطاً، لكن مهماً، في رسالتي الأخيرة؟ لقد أشرتُ إلى يوميات تيودور هيرتسل، وإلى اقتراحه أن يتم ترحيل "العرب" عبر الحدود. ولأجل الدقة، فإن الإشارة هناك هي إلى "السكان السذج" في دولته اليهودية المقترحة. ففي ميثاق استعمار فلسطين وسورية الصهيوني الذي قدمه لاحقاً إلى السلطان العثماني، فإن المادة ٣ فيه تعطي الصهيونيين الحق في ترحيل سكان البلد الأصليين، أي العرب. (انظر: Van der Hoeven Leonhard, *The Truth About the Palestine Problem*, The Hague,1960).

المخلص
إرسكين تشايلدرز
١٣ تموز / يوليو ١٩٦١